The Islamic University–Gaza

Deanship of Research and Graduate Studies

Faculty of Commerce

Master of Economic Development

الجامعة الإسلامية – غزة

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

كلية التجارة

ماجستير اقتصاديات التنمية

أثر قطاع الخدمات على القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي في فلسطين 2000–2016م

The Impact of Services Sector on the Industrial Sector and Economic Growth in Palestine 2000-2016

إعداد الباحثة

داليا موسى الصيرفي

إشراف

د. خليل أحمد النمروطي

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ
فِي اقتصاديات التنمية بِكُليةِ التجارة فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

نوفمبر/2017م – صفر/ 1439 هـ

إقـــــــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

أثر قطاع الخدمات على القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي في فلسطين 2000-2016م

The Impact of Services Sector on the Industrial Sector and Economic Growth in Palestine 2000-2016

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	**داليا موسى الصيرفي**	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:	2017/08/26م	التاريخ:

ملخص الدراسة باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير مكونات أنشطة قطاع الخدمات على القطاع الخدمي، وقياس أثر النمو في قطاع الخدمات على القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي في فلسطين ، وذلك للفترة من (2000-2016م).

ولتحقيق أغراض الدراسة اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لتتبع واقع قطاع الخدمات، والتعرف على أهم مكوناته، وبيان أثره على القطاع الصناعي وعلى النمو الاقتصادي في فلسطين، كما واعتمدت الباحثة على المنهج القياسي وذلك من خلال دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة مستخدمة في ذلك برنامج التحليل الاحصائي Eviews 7 ، وبرنامج التحليل الاحصائي SPSS للخروج بالتفسيرات الإحصائية لطبيعة واتجاه العلاقة بين متغيرات النماذج المستخدمة.

وخلصت الدراسة القياسية إلى جملة من النتائج تمثلت في استحواذ أنشطة تجارة الجملة والتجزئة على النسبة العظمي من المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، تلاها أنشطة الإدارة العامة والدفاع في فلسطين، خلال الفترة الزمنية موضع الدراسة، بينما استوعب قطاع الخدمات النسبة الأكبر من اجمالي العمالة الفلسطينية للعام 2015م مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، هذا وأكدت الدراسة على وجود علاقة تكاملية بين قطاع الخدمات وقطاع التصنيع، حيث أن النمو في قطاع الخدمات إنما يأتي مكملاً للنمو في القطاع الصناعي، كما وأثبتت الدراسة العلاقة الموجبة بين النمو في في قطاع الخدمات والنمو في الناتج المحلى الاجمالي والذي يساهم بالنسبة الأكبر على مستوى دول العالم.

وقد قامت الباحثة باجراء اختبار حجم الأثر والذي أظهر أن حجم التأثير لأنشطة تجارة الجملة والتجزئة، هو الأهم في التأثير على مكونات قطاع الخدمات في فلسطين تلاها أنشطة الإدارة العامة والدفاع في المرتبة الثانية ثم أنشطة التعليم في المرتبة الثالثة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة التوجه نحو الأنشطة الخدمية الإنتاجية (الخدمات المالية، خدمات إدارة الأعمال، خدمات الاتصالات والمعلومات) وذلك لمعالجة التشوهات البنيوية في الاقتصاد الفلسطيني، والعمل على تحرير التجارة في هذه الأنشطة الخدمية حيث أن هذه الأنشطة تمثل نسبة لا بأس في المنتجات الخدمية في فلسطين، فضلاً عن مساهمتها في تقليل معدلات البطالة الحالية.

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية

Abstract

The objective of this study is to identify the effect of service sector components on the service sector itself and to measure the impact of growth in the services sector on industrial sector and economic development in Palestine during the period 2000-2016.

To achieve these objectives, the researcher used the descriptive analytical approach to trace the actual status of services' sector, identify its main components, and show its impact on industrial sector and economic development in Palestine. The researcher also relied on the econometric approach through using econometric models to study the relationship between the variables of the study using statistical analysis program EVIEWS, and the statistical analysis program SPSS to reveal the statistical interpretations for the nature and direction of the relationship between the variables used.

The study drew a number of conclusions the most important of which are: that the wholesale and retail trade activities accounted for the large contribution percentage for GDP, followed by public administration and defense activities in Palestine during the period of study, while the service sector contained the largest percentage of the total Palestinian labor for the year 2015 if compared to other economic sectors. The study also showed a positive correlation between growth in GDP and growth in the service sector, which contributes the largest share globally.

The study emphasized the existence of an integrative relationship between the service sector and the industrial sector. Growth in the service sector is complementary to growth in other economic sectors.

The researcher conducted effect size test, which showed that the effect of the wholesale and retail trade activities is the most important in influencing the components of the service sector in Palestine, followed by the activities of public administration and defense, and the education activities.

The study recommended the need to go towards productive service activities (financial services, business management services, telecommunications and information services) to remedy the structural distortions in the Palestinian economy and to liberate trade in these service activities as these activities represent a good proportion in the service products in Palestine, as well as their contribution in reducing the current unemployment rates.

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ... فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾

[الرعد: 17]

ٱلإهداءُ

إلى وطني الغالي . . . إلى قدسي الحبيب . . .

إلى من علمني حرفا . . .

إلى أمي الغالية . . .

إلى أبي الفاضل . . .

إلى إخوتي الأعزاء . . .

إلى اخوة لي لم تجمعني بهم دما ولا رحما . . .

إلى صديقاتي وأصدقائي الأوفياء والمخلصين، كل باسمه و لقبه، وكل الذين شجعوني على الاستمرار ومواصلة هذا المشوار، وساندوني بكل الكلمات الطيبة . . .

لكم جميعا كل الحب والتقدير والشكر

شكرٌ وتقديرٌ

أسطر حمدي وشكري بداية لله عز وجل خالقي ومولاي ، لعظيم عطائه وحسن توفيقه، على إنجاز بحثي على هذا النحو.

كما ويطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل الدكتور: خليل أحمد النمروطي لتفضله بالإشراف على هذا البحث، وتوجيهاته السديدة وملاحظاته البناءة في إنجاز هذا البحث وصولا إلى هذا النحو .

وكما وأتقدم بجزيل شكري إلى الأستاذة : أ.د. محمد مقداد عميد كلية التجارة في الجامعة الاسلامية، أ.د. طارق الحاج عميد كلية الاقتصاد في جامعة النجاح، على تفضلهما بمناقشة هذا البحث وإثرائه عبر ملاحظاتهم السديدة وتوجيهاتهم الحكيمة.

إلى من كان نبراساً في توجيهي وإرشادي في مراحل هذا البحث، إلى من أجزل العطاء، إلى الأستاذ / سامر اصليح.

إلى من شجعني على مواصلة مسيرتي العلمية، إلى الأستاذ / محمد نصار، جزاهم الله عنا خير الجزاء.

إلى من صادق فحسن المآب، إلى من عمل فأجاد البناء، إلى من غرس فأحسن النبات، إلى من عاهد فأحسن الوفاء...

إلى كل هؤلاء فلهم مني خالص الشكر وعظيم العرفان ...

وختاماً، أوجه شكري لأصدقائي وصديقاتي الأوفياء وزملائي وزميلاتي الأعزاء، وأسال الله الفلاح والسداد لي ولهم.

الباحثة

داليا الصيرفي

فهرس المحتويات

إقـــــرار .....أ
ملخص الدراسة باللغة العربية ..... ت
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية ..... ث
آية قرآنية .....ج
ٱلإهداءُ .....ح
شكرٌ وتقديرٌ .....خ
فهرس المحتويات..... د
فهرس الجداول .....ز
فهرس الأشكال .....ش
فهرس الملاحق .....ض
الفصل الأول الإطار العام للدراسة 1
مقدمة: 2
1.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها: 4
1.2 أهداف الدراسة: 4
1.3 أهمية الدراسة: 5
1.4 فرضيات الدراسة: 5
1.5 منهجية الدراسة: 6
1.6 حدود الدراسة : 7
1.7 الدراسات السابقة: 7
1.8 التعقيب على الدراسات السابقة: 17
الفصل الثاني قطاع الخدمات في فلسطين وقراءة في الدول (الهند، الصين، الولايات المتحدة الامريكية) 21
مقدمة: 22
2.1 مفهوم ومكونات قطاع الخدمات. 23
2.1.1 مفهوم الخدمات: 24
2.1.2 مكونات قطاع الخدمات: 26
2.2 قطاع الخدمات في بعض الدول (الهند، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية) 36

2.2.1 الهند 37
2.2.2 الصين 43
2.2.3 الولايات المتحدة الأمريكية 49
2.3 قطاع الخدمات في فلسطين. 54
2.3.1 أهمية قطاع الخدمات في فلسطين : 55
2.3.2 مكونات قطاع الخدمات في فلسطين: 61
2.3.3 قراءة في قطاع الخدمات في قطاع غزة والضفة الغربية:..... 68
خلاصة الفصل الثاني: 74
الفصل الثالث علاقة قطاع الخدمات بالنمو الاقتصادي والقطاع الصناعي.... 75
مقدمة: 76
3.1 مفهوم النمو الاقتصادي 76
3.1.1 أهم نظريات ونماذج النمو الاقتصادي: 78
3.1.2 الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين:..... 84
3.2 أثر الصناعة على التنمية الاقتصادية: 87
3.2.1 أهمية الصناعة لتحقيق التنمية الاقتصادية 88
3.2.2 أهمية قطاع الصناعة في الاقتصاد الفلسطيني: 90
3.3 تجارب عالمية في أثر قطاع الخدمات على التنمية الاقتصادية والقطاع الصناعي. .. 96
خلاصة الفصل الثالث:.....105
الفصل الرابع التحليل القياسي لأثر قطاع الخدمات على القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي في فلسطين 106
مقدمة 107
4.1 منهجية واجراءات الدراسة 107
4.2 صياغة نماذج الدراسة:.....109
4.2.1 النموذج الأول:.....110
4.2.2 النموذج الثاني: 110
4.2.3 النموذج الثالث: 111
4.3 البيانات المتعلقة بالدراسة:.....111
4.4 التحليل القياسي واختبار الفرضيات: 111

4.4.1 المنهج القياسي والأساليب المستخدمة: 112
4.4.2 التحليل الوصفي لمتغيرات النماذج: 113
4.4.3 التحليل والتقدير القياسي لنماذج الدراسة: 115
4.4.4 نتائج تقدير معاملات النماذج القياسية: 117
4.4.5 نتائج اختبار الفرضيات في ضوء التحليل الاقتصادي: 125
4.5 النتائج والتوصيات: 133
4.5.1 النتائج المتعلقة بالتحليل الوصفي: 133
4.5.2 النتائج المتعلقة بالدراسة الإحصائية القياسية : 135
4.6 التوصيات: 137
المصادر والمراجع 139
الملاحق 149

فهرس الجداول

جدول (2.1): مكونات قطاع الخدمات حسب تصنيف منظمة التجارة العالمية [WTO] 27

جدول (2.2): مكونات قطاع الخدمات حسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الإقتصادية ISIC –V4 29

جدول (2.3): مكونات قطاع الخدمات في الاقتصاد الفلسطيني 34

جدول (2.4): مكونات الناتج المحلي الإجمالي لدولة الهند للفترة (2011–2015م.) 38

جدول (2.5): أنشطة قطاع الخدمات في الهند حسب التصنيف الصناعي الوطني NIC 2008 40

جدول (2.6): التجارة في الخدمات التجارية وصادرات الخدمات التجارية الأخرى في الهند للعام 2015م.Commercial Services 42

جدول (2.7): نسبة مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الصيني 2010–2015م. 44

جدول (2.8): القيمة المضافة لكل من : قطاع الخدمات والقطاع الصناعي في الصين للفترة 2008–2015م (معدل النمو السنوي %) 45

جدول (2.9): أنشطة قطاع الخدمات في الصين حسب تصنيف الصناعة الوطنية GB/T 4754 2011 46

جدول (2.10): مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الصين2008–2014م. 47

جدول (2.11): معدلات العمالة في القطاعات الإقتصادية في الصين 2008–2015 48

جدول (2.12): معدلات العمالة في قطاع الخدمات في الصين 49

جدول (2.13): القيمة المضافة لكل من : قطاع الخدمات والقطاع الصناعي في الولايات المتحدة الامريكية للفترة 2008–2014م (معدل النمو السنوي %) 51

جدول (2.14): أنشطة قطاع الخدمات في الولايات المتحدة الأمريكية حسب تصنيف في أمريكا الشمالية NAICS 52

جدول (2.15): القيمة المضافة لقطاع الخدمات للأعوام 1994-2015م بالأسعار الثابتة: سنة الأساس:2004..... 56
جدول (2.13): التوزيع النسبي للقيمة المضافة من الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الإقتصادي (2006-2015م) حسب الأسعار الثابتة : سنة الأساس 2004..... 61
جدول (3.1): الناتج المحلي الإجمالي العالمي للدول الأكثر نمواً خلال الفترة (2007-2015م) بالأسعار الثابتة حسب عام 2010م- تريليون دولار 97
جدول (3.2): القيمة المضافة لقطاع الصناعة للدول الأكثر نمواً خلال الفترة (2007-2014) بالأسعار الثابتة حسب عام 2010م- تريليون دولار 99
جدول (3.3): القيمة المضافة لقطاع الخدمات للدول الأكثر نمواً خلال الفترة (2007-2014) بالأسعار الثابتة حسب عام 2010م- تريليون دولار 101
جدول (4.1): أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات النماذج القياسي.....114
جدول (4.2): نتائج اختبار جذر الوحدة Unit Root Test على البواقي للنموذج الأول 115
جدول (4.3): نتائج اختبار جذر الوحدة Unit Root Test على البواقي للنموذج الأول 116
جدول (4.4): نتائج اختبار جذر الوحدة Unit Root Test على البواقي للنموذج الأول 116
جدول (4.5): نتائج تقدير النموذج القياسي الأول 117
جدول (4.6): نتائج تقدير النموذج القياسي الثاني 118
جدول (4.7): نتائج تقدير النموذج القياسي الثالث.....118
جدول (4.8): نتائج تقدير النموذج الخطي البسيط للمتغير H (أنشطة الصحة والعمل الاجتماعي) 124

فهرس الأشكال

شكل (1.1): القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية 2015 بالأسعار الثابتة : سنة الأساس 2004 – نسبة مئوية 3

شكل (1.2): نسبة المساهمة في العمالة للأنشطة الاقتصادية للعام 2015 3

شكل (2.1): شرح مفهوم الخدمات.....25

شكل (2.2): القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية بالأسعار الثابتة : سنة الأساس 2004 للفترة 1994–2015 مليون دولار 33

شكل (2.3): مكونات قطاع الخدمات في الإقتصاد الفلسطيني للعام 2015م.....35

شكل (2.4): مكونات قطاع الخدمات في الهند للفترة 2012–2015م.....41

شكل (2.5): التوزيع النسبي للقيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات في الولايات المتحدة الأمريكية من العالم 2002–2014.....50

شكل (2.6): الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية للعام 2015 حسب التصنيف الإقتصادي.....52

شكل (2.7): مكونات قطاع الخدمات في الولايات المتحدة الامريكية للعام 2015 م. 53

شكل (2.8): القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في فلسطين بالأسعار الثابتة : سنة الأساس 2004 للفترة 1994–2015 م –مليون دولار—.....55

شكل (2.9): توزيع العمالة الفلسطينية بين القطاعات الاقتصادية للفترة (1995–2016م) 59

شكل (2.10): التوزيع النسبي لعدد الأفراد 15 سنة فأكثر العاملين في مكونات قطاع الخدمات 2014–2016م.....60

شكل (2.11): القيمة المضافة لأنشطة قطاع الخدمات 1994–2015 بالأسعار الثابتة : سنة الاساس 2004 (مليون دولار امريكي).....62

شكل (2.12): نسبة عدد المؤسسات العاملة في فلسطين حسب نشاط قطاع الخدمات ، 2015م 67

شكل (2.13): القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة (1994-2015م) بالأسعار الثابتة: سنة الاساس 2004 – مليون دولار.....68

شكل (2.14): نسبة مساهمة قطاع غزة والضفة الغربية من اجمالي قطاع الخدمات في فلسطين 2000-2015م.....69

شكل (2.15): – مكونات قطاع الخدمات في قطاع غزة للفترة (1994-2015م).....70

شكل (2.16): مكونات قطاع الخدمات في الضفة الغربية للفترة (1994-2015م) 71

شكل (2.17): التوزيع النسبي لعدد الأفراد 15 سنة فأكثر للعاملين في انشطة الخدمات في قطاع غزة للعام 2015م.....72

شكل (2.18): التوزيع النسبي لعدد الأفراد 15 سنة فأكثر للعاملين في انشطة الخدمات في الضفة الغربية للعام 2015م.....73

شكل (3.1): القيمة المضافة للناتج المحلي الاجمالي 1994-2015 بالأسعار الثابتة سنة الاساس: 2004.....85

شكل (3.2): معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي في قطاع غزة والضفة الغربية للفترة 2007-2015.....86

شكل (3.3): إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة: سنة الاساس 2004 . للفترة (1994-2015) مليون دولار.....90

شكل (3.4): القيمة المضافة لقطاع الصناعة للفترة (1994-2015) بالاسعار الثابتة لسنة الاساس : 2004 مليون دولار.....91

شكل (3.5): القيمة المضافة في أنشطة الصناعة الكلية في كلا من الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة (1994-2015)-بالاسعار الثابتة : سنة الاساس 2004.....92

شكل (3.6): تقسيم أنشطة الصناعة الكلية الفلسطينية لعام 2015م- نسبة مئوية 95

شكل (3.7): معدلات العمالة في قطاع الخدمات لمجموعة G7 للفترة (2000-2016) 104

فهرس الملاحق

ملحق رقم (1): الجداول 150

ملحق رقم (2): الملحق الإحصائي 165

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

شهد الاقتصاد العالمي مؤخراً نمواً متسارعاً في أنشطة الخدمات حيث ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في العديد من دول العالم ، ففي الدول ذات الدخل المرتفع High Income والتي شهدت ارتفاعاً في هذه النسبة وصلت إلى 74.2% للعام 2015 مقارنة بالأعوام السابقة، بينما في الدول متوسطة الدخل Middle Income فقد سجلت نمواً ملحوظاً لتصل إلى 57.8% لنفس العام، فيما في الدول ذات الدخل المنخفض Low Income فما زالت تسجل معدلات نمو أقل وصلت إلى 48.1% لنفس العام 2015 وذلك حسب الإحصائيات الصادرة عن البنك الدولي 2017[1]، ونظراً للدور المهم لقطاع الخدمات في تحفيز النمو الاقتصادي عامة والقطاعات المشكلة له على وجه الخصوص، الأمر الذي أثّر على إعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية في عدد من دول العالم باتجاه القطاع الخدمي.

وتعود أهمية قطاع الخدمات إلى دوره كعامل محفز لتحقيق النمو الإقتصادي المنشود من خلال توفير البيئة الحاضنة والميسرة للاقتصاد المحلي بكافة قطاعاته بما يشمل تقديم الترابطات المطلوبة بين هذه القطاعات وتسريع وتيرة النمو في تلك القطاعات عبر تقديم التسهيلات التي من شأنها المساعدة في تقليل التكلفة وزيادة الإنتاجية ضمن مفهوم زيادة معدلات وفورات الحجم.

على صعيد تحقيق التنمية الإقتصادية، فإن قطاع الخدمات بشكل عام يساهم أكثر من غيره في استيعاب العمالة المحلية نظراً لارتباط نمو هذا القطاع بنمو أيّ من القطاعات الاقتصادية المؤثرة الأخرى، الأمر الذي من شأنه تقليل معدلات البطالة وبالتالي تقليل معدلات الفقر كنتيجة، وذلك حسب النظرية الاقتصادية.

إن الأهمية الإقتصادية لخدمات الإنتاج لا تنحصر في عظم مساهمتها المباشرة في الإنتاج والعمالة فحسب، بل يمتد تأثيره غير المباشر إلى قطاعات اقتصادية أخرى خصوصاً القطاع الصناعي حيث تكمن آلية التأثير من خلال ما يعرف بالنوافذ الخلفية والذي تبرز من خلال الطلب على خدمات الأعمال وبعض خدمات التوزيع كمدخل وسيط في عملية الانتاج اذ تساهم هذه الخدمات في زيادة انتاجية النشاطات الصناعية (Francois and Hoakman, 2009, P39-40) عن طريق مثلا توفير خدمات النقل والمواصلات والاتصالات والتسويق وتكنولوجيا المعلومات وأيضا عن طريق تسهيل تمويل العمليات الإنتاجية من خلال الخدمات المالية.

[1] World Development Indicators , Last Updated : 02/08/2017.

إن معرفة الدور الايجابي الذي يلعبه قطاع الخدمات باعتباره من أكبر القطاعات التي تساهم في تحقيق نمو اقتصادي انما ينعكس أثره على الميزان التجاري وما يترتب عليه من فتح آفاق استثمارية جديدة، وتغطية الواردات ودفع مسيرة التنمية الاقتصادية .

محلياً، فإن قطاع الخدمات الفلسطيني يحتل المرتبة الأولى في الاقتصاد المحلي، وذلك حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2015، حيث بلغت نسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي 62.86% يليه قطاع الصناعة بنسبة 13.50% ، كما هو مبين في الشكل رقم (1.1):

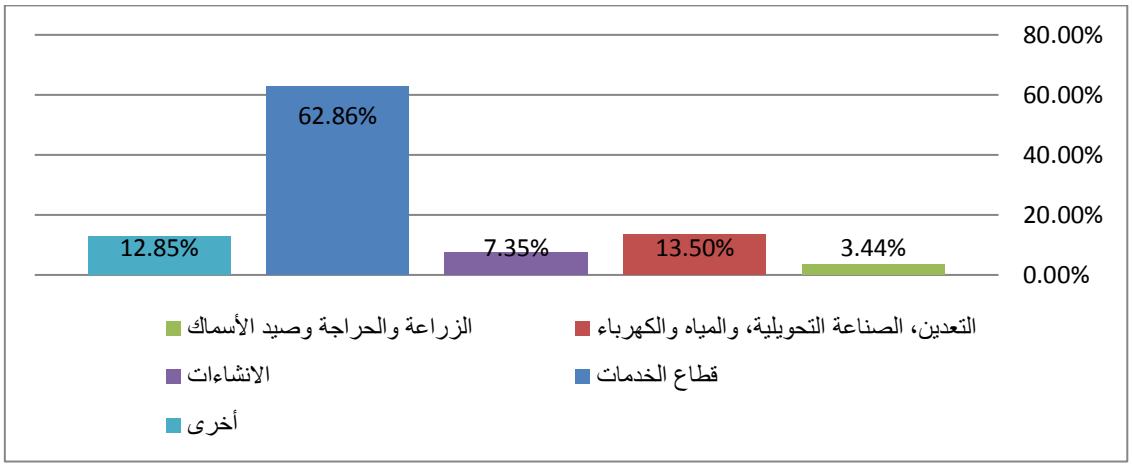

شكل (1.1): القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية 2015 بالأسعار الثابتة : سنة الأساس 2004 – نسبة مئوية

المصدر: بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية .

البيانات لا تشمل ذلك الجزء من القدس الذي ضمته اسرائيل بعد احتلال الضفة الغربية 1967 بسبب نقص المعلومات.

كما أن قطاع الخدمات يستوعب ما نسبته "54.7%" من العمالة المحلية للعام 2015 محتلاً بذلك المرتبة الأولى في نسبة التشغيل بين القطاعات الاقتصادية الأخرى. وذلك حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لنفس العام 2015 كما هو في الشكل التالي (1.2):

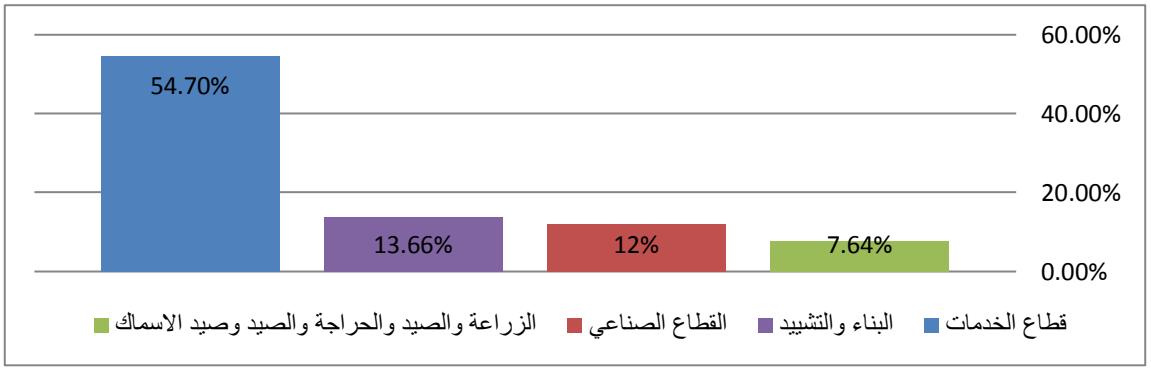

شكل (1.2): نسبة المساهمة في العمالة للأنشطة الاقتصادية للعام 2015

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني بالاعتماد علي بيانات جدول (1.1) من ملحق الجداول رقم (1).

الأمر الذي يعطي مؤشراً إيجابياً حول أهمية هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد المحلي، ومدى أهميته في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية المنشودة.

1.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

أصبح التحول إلى قطاع الخدمات مادة خصبة للعديد من الدول ، حيث أن الاقتصاديات المتقدمة قد شهدت تصاحباً بين نمو قطاع الخدمات والنمو الاقتصادي عموماً والقطاع الصناعي على وجه الخصوص، ويعد قطاع الخدمات من أبرز القطاعات الاقتصادية الفلسطينية مساهمة نظراً لاستحواذ القيمة المضافة في هذا القطاع على ما يزيد عن ثلثي ناتجه المحلي، مما جعله يلعب دوراً رئيسياً في عملية النمو الاقتصادي كونه المساهم الأبرز في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وكذلك نسب تشغيل العمالة المحلية.

وعلى ذات الصعيد فإن القطاع الصناعي يعد من القطاعات المهمة في الاقتصاد الفلسطيني نظراً لقدرته على استيعاب البطالة المحلية باعتباره ذا قيمة مضافة مرتفعة نسبياً، ويعد المساهم الأكبر في العملية الإنتاجية بمعدلات أعلى من القطاعات الأخرى ، الأمر الذي يسهم في تحفيز النمو في الإقتصاد الفلسطيني، ونظراً لكون الأراضي الفلسطينية تشهد ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات البطالة والفقر يقابلها تباطؤ في ارتفاع معدلات النمو الإقتصادي، الأمر الذي يستدعى تحفيز نمو قطاع الخدمات للوصول إلى تحقيق التنمية الإقتصادية المنشودة والتغلب على معدلات البطالة المرتفعة، وبناءً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤل التالي:

ما أثر النمو في قطاع الخدمات على النمو الاقتصادي والقطاع الصناعي؟

1.2 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ويتمثل الهدف الرئيسي في إبراز دور قطاع الخدمات كقطاع محوري ورئيسي في الإقتصاد الفلسطيني، وقياس طبيعة العلاقة بين قطاع الخدمات وكلا من النمو الاقتصادي وقطاع الصناعة، والخروج بالنتائج المفسرة والموضحة لطبيعة هذه العلاقة . هذا بالاضافة إلى عدد من الأهداف الفرعية والتي تمثلت في :

- التعرف على مفهوم ومكونات أنشطة قطاع الخدمات في فلسطين.

- تتبع التطورات والتغيرات على قطاع الخدمات في الاقتصاد الفلسطيني، ومقارنة ذلك في كلٍ من الضفة الغربية وقطاع غزة.
- إلقاء الضوء على المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية من نمو اقتصادي ونمو في قطاع الصناعة.
- تسليط الضوء على المعيقات والتحديات التي تواجه تطور ونمو قطاع الخدمات في فلسطين.

1.3 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدارسة من كونها تقدم دراسة تفصيلية لمكونات قطاع الخدمات وبيان الأنشطة الأكثر تأثيراً على القطاع الخدمي، وكذلك بيان أثر هذا القطاع في تحقيق النمو الاقتصادي ، وأيضا النمو في القطاع الصناعي من خلال الترابطات بين هذه القطاعات. الأمر الذي يساهم في تحفيز عملية النمو الاقتصادي، وأيضاً العمل على زيادة معدلات العمالة في تلك القطاعات. كما وتزداد أهمية هذه الدراسة من خلال استخدامها نماذج انحدار لبيان طبيعة العلاقة بين قطاع الخدمات ومكونات قطاع الخدمات من حيث بيان أكثر هذه الانشطة تأثيراً في قطاع الخدمات، وأيضا بيان أثر قطاع الخدمات على الناتج المحلي الاجمالي، وأثر قطاع الخدمات على القطاع الصناعي في فلسطين.

كما أنها تقوم بإمداد القطاع الخاص بالفرص المتولدة والناجمة عن العلاقة بين قطاع الخدمات والقطاع الصناعي الأمر الذي يمّكن القطاع الخاص من القيام بدوره الريادي للاستغلال الأمثل لهذه الفرص، كما وتزود هذه الدراسة صانعي القرار بالتصور اللازم لتحفيز النمو في الاقتصاد الفلسطيني والقطاع الصناعي من خلال النهوض بقطاع الخدمات بما يلبي الاحتياجات المحلية. وأيضا تزود الباحثين برؤية واضحة عن قطاع الخدمات في العالم وفلسطين على وجه الخصوص وسبل تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تنمية قطاع الخدمات.

1.4 فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضيات العلمية الرئيسية :

- يوجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بالقيمة المضافة لأنشطة قطاع الخدمات (تجارة الجملة والتجزئة، النقل والتخزين، أنشطة المعلومات والاتصالات، أنشطة التعليم، أنشطة الصحة والعمل الاجتماعي، الأنشطة

المالية وأنشطة التأمين، الأنشطة العقارية والايجارية، أنشطة الإدارة العامة والدفاع) والمتغير التابع المتمثل بالقيمة المضافة لقطاع الخدمات في فلسطين.

- يوجد علاقة ذات دلالة احصائية مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين المتغير المستقل المتمثل في القيمة المضافة لقطاع الخدمات الفلسطيني على المتغير التابع المتمثل في القيمة المضافة للنمو الاقتصادي في فلسطين.
- يوجد علاقة ذات دلالة احصائية مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين المتغير المستقل المتمثل في القيمة المضافة لقطاع الخدمات الفلسطيني على المتغير التابع المتمثل في القيمة المضافة للقطاع الصناعي في فلسطين.

1.5 منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة فقد :

- اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف واقع الخدمات، والقطاع الصناعي والنمو الاقتصادي في فلسطين عبر استعراض عدد من المؤشرات والاحصائيات الهامة ومن ثم تم تناولها بالتحليل والتفسير وربطها بالنظريات الاقتصادية والدراسات السابقة والخروج بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.
- كما واعتمدت الباحثة على المنهج التحليلي الكمي وذلك من خلال استخدام التحليل القياسي لنماذج الدراسة والتي تبحث في وصف العلاقة بين متغيرات الدراسة مستخدمة في ذلك برنامج Eviews ، وبرنامج SPSS الإحصائي .
- تم الاعتماد على البيانات المنشورة في المؤسسات الرسمية وبخاصة بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والتي اشتملت على بيانات سلسلة زمنية ربعية للفترة **(2000م-2016م)** بعدد مشاهدات 68 مشاهدة، وذلك للخروج بالتفسيرات الإحصائية لطبيعة واتجاه العلاقة بين متغيرات نماذج الدراسة.

مصادر البيانات:

وقد استقت الباحثة بيانات الدراسة حسب المصادر التالية:

أولاً: البيانات الأولية:

- وتم جمع البيانات من المصادر الأولية وذلك من خلال الاتصال المباشر لذوي العلاقة بالموضوع في الجهات ذات الاختصاص، حيث تم التواصل مع الجهاز المركزي للاحصاء

الفلسطيني – الحسابات القومية (السيدة / آمنة خصيب – مدير عام الحسابات القومية) وذلك لتحديد مكونات أنشطة قطاع الخدمات في فلسطين. لمزيد من التوضيح انظر الملحق رقم (2.2) من ملحق الجداول رقم (1)، وتم اسنخدام هذا النوع من البيانات في التحليل الوصفي.

ثانياً: البيانات الثانوية:

– هذا بالإضافة إلى اعتماد المصادر الثانوية، من خلال جمع المعلومات من النشرات والتقارير السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية عوضاً عن الدراسات والأدبيات السابقة، وكذلك الكتب والمجلات والتصفح الالكتروني، بالاضافة إلى المواقع الرسمية مثل موقع البنك الدولي [World Bank [WB، وموقع صندوق النقد الدولي International Monetary Fund [IMF]، وموقع التجارة العالمية World Trade Organization [WTO]، وموقع منظمة دول التعاون الاقتصادي Organisation for Economic Co-operation and Development [OECD]، وموقع الاتحاد الدولي للاتصالات – الأمم المتحدة Information Telecommunication Union-United Nation [ITU]، ودليل التنمية البشرية [Human Development Index [HDI، ووزارة الاحصائيات والبرامج في الهند Ministry of Statics and Program Implementation MSPI، والمكتب الوطني للاحصاء الصيني National Bureau of Statistics of China ، ومكتب التحليل الاحصائي الأمريكي Bureau of Economic Analysis.

1.6 حدود الدراسة :

انحصرت الدراسة من حيث المدة الزمنية على الفترة من (2000–2016 م)، وهي الفترة التي اشتملت على البيانات الربعية للفترة الزمنية الموضحة وذلك حسب البيانات الرسمية المنشورة على الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، وتناولت الدراسة الوصفية والدراسة التحليلية محافظات الضفة الغربية وكذلك محافظات قطاع غزة وذلك نظراً لتعذر الحصول على بيانات أخرى من قبل الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.

1.7 الدراسات السابقة:

قامت الباحثة بجمع العديد من الدراسات السابقة وذلك لتحقيق أغراض الدراسة، وفي ضوء اطلاع الباحثة على الدراسات السابقة فقد تبين أن العديد من الدراسات الأجنبية على تركزت حول

دراسة دور القطاع الخدمي كقطاع رئيسي يحقق النمو الاقتصادي، كما وتناولت دراسة التأثيرات على قطاع الخدمات عبر دراسات زمنية متوالية تعكس مستجدات وواقع هذه القطاع، إلا أن الدراسات المحلية قد خلت من عنصر تسلسل دور قطاع الخدمات، كما واعتمدت بعض الدراسات السابقة على المنهج الوصفي التحليلي لبيان أثر قطاع الخدمات على الاقتصاد الفلسطيني فيما استخدمت بعض الدراسات المنهج القياسي لبيان أثر قطاع الخدمات الفلسطيني في معدلات العمالة في فلسطين، فيما جاءت هذه الدراسة متسلسة للفترة الزمنية (2000–2016م) وذلك لبيان أثر قطاع الخدمات في فلسطين ، والوقوف على أكثر الأنشطة تاثيراً في قطاع الخدمات عبر نموذج انحدار كمي وهو ما لم تتطرق إليه الدراسات المحلية.

أولاً: الدراسات المحلية:

(المدهون، 2016م) هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية الأساسية في فلسطين (الصناعة، الزراعة، الانشاءات، التجارة، الخدمات) وبيان حجم هذه العلاقات، وذلك بهدف معرفة القطاع الرائد والذي يقود العملية التنموية برمتها من خلال ما يوفره من ترابطات أمامية وخلفية في الاقتصاد الفلسطيني، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك المنهج التحليلي القياسي الكمي لقياس حجم العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية من ناحية، وحجم تأثير التشابكات الاقتصادية على اجمالي حجم الاستثمار من ناحية أخرى وذلك للفترة من 1994–2015م في فلسطين، واستخدم طريقة متجه الانحدار الذاتي غير المقيد Vector Auto-Regression – VAR في طريقة تقدير النموذج القياسي، وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج بشأن أثر هذه العلاقة بين القطاعات الاقتصادية ، نذكر منها :

- عدم وجود تأثر للقطاعات الاقتصادية الرئيسية على قطاع التجارة، أي أن القيمة المضافة لقطاع التجارة لا تعتمد على القيمة المضافة في القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- تأثر قطاع الخدمات بجميع القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث أظهرت النتائج تأثير قطاع الزراعة على قطاع الخدمات كان سلبياً بمقدار 7.3%، أما قطاع الصناعة والانشاءات والتجارة فقد كان لهم تأثير ايجابي في قطاع الخدمات بمقدار 23.5%، 8.3%، 13.9% على الترتيب.
- وبصورة عامة وبمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الاخرى أظهرت النتائج بيان مدى ضعف العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، الانشاءات،

التجارة، الخدمات)، الأمر الذي أفقد وجود قطاع رائد في بنية الاقتصاد الفلسطيني، مما أظهر بوضوح وعكس خلل بنية الاقتصاد الفلسطيني.

(الحاج، 2015م) هدفت الدراسة إلى عرض إمكانية التوجه نحو اقتصاد المعرفة في الاراضي الفلسطينية ، وذلك من خلال قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومنهج تحليل المضمون لوصف وتحليل المؤشرات والبيانات المتعلقة بمؤشرات قطاع تكنولوجيا المعلومات والتي تعكس الواقع الاقتصادي المعرفي، وخلصت الدراسة إلى أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يعتبر قطاعاً مهيئاً للتحول إلى اقتصاد المعرفة وأن هذا القطاع يتطور بشكل ملحوظ وخاصة في مجال العمل عن بعد الأمر والذي ساهم بتشغيل عدد لا باس به من الخريجين.

(الفلاح، 2013م) هدفت الدراسة إلى استكشاف بنية قطاع الخدمات الفلسطيني وبيان مدى اعتماده على الخدمات الحديثة وتشمل خدمات الأعمال، والخدمات المالية، وخدمات الانشطة العقارية وذلك مقابل الخدمات التقليدية والتي تضم خدمات التوزيع والخدمات الشخصية والاجتماعية، بالإضافة إلى التعرف على أسباب توسع هذا القطاع ومدى ارتباطه بالتشوهات الاقتصادية التي يسببها الاحتلال الاسرائيلي. وأيضاً تقييم أداء قطاع الخدمات الفلسطيني اقتصادياً، وتحديداً تأثيره على الانتاجية الكلية.

واستخدمت الدراسة أسلوب التحليل الوصفي والتحليل الكمي في توضيح أثر قطاع الخدمات على سوق العمل الفلسطيني، وكذلك الربط بين الارتفاع في معدلات البطالة والتوسع في أنشطة الخدمات الاجتماعية. وأظهرت نتائج الدراسة أن قطاع الخدمات في الأرضي الفلسطينية قائم إلى حد كبير على الخدمات التقليدية، في حين أن مساهمة الخدمات الحديثة لا زالت هامشية. وأوضحت الدراسة أن الافراط في الاعتماد على الخدمات ذات الانتاجية المنخفضة (لا سيما خدمات التوزيع) تؤثر سلباً على مستوى ونمو الانتاجية في قطاع الخدمات والاقتصاد ككل، كما وأظهرت أن خدمات التوزيع كان لها الأثر الأعلى في توليد عمالة غير مباشرة يليها بفارق كبير قطاعي الخدمات الشخصية والانتاج على التوالي، وأظهر نموذج تحليل انحدار العمالة المستخدم في الدراسة والذي يقيس مساهمة قطاع الخدمات في توليد وظائف في القطاعات الاقتصادية الاخرى فيما يعرف بالتأثير المضاعف. وأظهرت النتائج أن زيادة التوظيف في قطاع الخدمات بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة العمالة غير الخدمية بنسبة 0.33%، كما وتناولت تأثير العمالة غير المباشرة للقطاعات الخدمية غير الحكومية، وأظهرت النتائج أن خدمات التوزيع لها الأثر الأعلى في توليد العمالة غير مباشرة يليه بفارق كبير قطاع الخدمات الشخصية والانتاج.

(حمدان، 2013م.) هدفت الدراسة إلى قياس أثر العمالة الفلسطينية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1995–2010م) ، واستخدمت المنهج القياسي عبر استخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية للفترة الزمنية الموضحة، وقد توصلت الدراسة إلى أن مساهمة التقدم التكنولوجي (انتاجية العوامل الكلية) في النمو بلغت 21.2%، واوصت الدراسة برفع هذه النسبة وذلك من خلال مؤائمة الخريجين مع احتياجات سوق العمل المحلية عبر توفير البني التكنولوجية اللازمة، وأيضا الاهتمام بالتعليم المهني والذي يلعب دورا مهماً في رفع انتاجية العامل وفق أحدث الوسائل التكنولوجية المتبعة عالمياً.

(حمدان، 2012م.) هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1995– 2010م.، واستخدمت في ذلك نموذج سولو المعتمد على تقدير دالة الانتاج لكوب دوغلاس من أجل تحديد مساهمة عنصر الانتاج في النمو وتحليل المحددات والعوامل المؤثرة في انتاجية العوامل الكلية FTP خلال فترة الدراسة، وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج نتناول منها أن نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي قد بلغت 29.35% ، مما يدل على ضعف مساهمة القطاعات الانتاجية لصالح قطاع الخدمات .

(فياض، 2005م.) هدفت الدراسة إلى تركيز الضوء على تحرير القطاعات الخدماتية وبصورة خاصة تحرير قطاع الخدمات المالية وذلك عبر تحرير تجارة الخدمات المنصوص عليها في الأسس والاتفاقيات العامة لتحرير التجارة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي في بيان أثر ومدى تحرير قطاع الخدمات المالية وأثره على الاقتصاد الفلسطيني ، وقد خلصت الدراسة إلى أن القطاع المالي في فلسطين قد احتل مرتبة الصدارة على مستوى دول الوطن العربي من حيث مستوى تحريره، فيما اتسم قطاع التأمين في فلسطين بمستوى تحرر متدني الأمر الذي لا يتناسب مع انضمام فلسطين لعضوية منظمة التجارة الدولية.

(اشتية، 2004م.) هدفت الدراسة إلى القاء الضوء على اقتصاديات المعلومات الفلسطيني ، وذلك نظراً لأن حجم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ما زال صغيراً مقارنة بالمقاييس العالمية، حيث شكلت القيمة المضافة لأنشطة تكنولوجيا المعلومات 3% من اجمالي القيمة المضافة الكلية للاقتصاد الفلسطيني في العام 2002م.، فيما شكل العاملون 0.45% من اجمالي القوى العاملة الفلسطينية لنفس العام، هذا ويغلب الطابع الإستهلاكي عي هذا القطاع إذ تكاد تخلو الساحة الفلسطينية من أنشطة انتاجية إلا القليل من البرمجيات وبعض الأنشطة الانتاجية المتفرقة، واستخدمت الدراسة التحليل الوصفي لهذا القطاع وبيان مدى أثره على الاقتصاد، وخلصت الدراسة إلى ضعف قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطيني مقارنة بنظيره في الدول الأخرى.

(الجعفري، ومكحول، ولافي، وعطياني، 2003م) هدفت الدراسة إلى القاء الضوء على هيكل وخصائص قطاع الخدمات في فلسطين وبيان دوره في العملية التنموية ، وانعكاس أثر ذلك على الناتج المحلي الاجمالي، التشغيل، الاستثمار والتجارة. واستخدمت الدراسة التحليل الوصفي للفترة 1995–2001م. هذا وتطرقت إلى الفترة ما قبل **1995م**. بشئ من التفصيل حول كيونية هذا القطاع في بادئ الأمر ، وأظهرت الدراسة إلى أنه على الرغم من النمو الذي صاحب القطاع الخدمي في فلسطين إلا أن ذلك لم ينجم عن نمو طبيعي في هذا القطاع بحيث يكون مصاحبا لنمو قطاعات الانتاج السلعي الأخرى ، وأوضح أن هذا النمو إنما هو بسبب تطور العلاقات التجارية الفلسطينية مع الاقتصاد الاسرائيلي ويكمن ذلك في ارتفاع معدلات تعويضات العاملين ، الأمر الذي أسفر عن تشوه هيكل هذا القطاع ، كما وأظهرت الدراسة أن قطاع الخدمات يساهم بنسبة التشغيل الأعلى من بين القطاعات الاقتصادية الأخرى في فلسطين، وأعزى ارتفاع التوظيف في قطاع الخدمات الفلسطيني إلى ازدياد وتيرة التوظيف في القطاع العام ، فيما أشار إلى انخفاض نسبة مساهمة الانشطة الخدمية من التكوين الرأسمالي الاجمالي الأمر الذي يعكس انخفاض الاستثمار في هذا القطاع، فيما تفاوتت انتاجية العمال في الانشطة الخدمية، وحققت اعلى معدل لها في قطاعات التخزين والبريد والاتصالات، تلتها تجارة الجملة والتجزئة، وأنشطة المطاعم والفنادق، والانشطة العقارية والإيجابية، وقد وجدت الدراسة أن قطاع البريد والاتصالات والمعلومات تعتبر كثيفة رأس المال أما بقية الخدمات فهي كثيفة العمل.

(الجعفري، والعارضة، 2002م.) هدفت الدراسة إلى القاء الضوء على ماهية تباطؤ نمو الصادرات الخدمية الفلسطينية مقارنة بازدياد نمو الواردات الخدمية، الأمر الذي انعكس على اتساع العجز في الميزان التجاري الخدمي، واستخدمت الدراسة الاسلوب الوصفي التحليلي ، وأظهرت النتائج محدودية الخدمات المنتجة والمصدرة من حيث القيمة والعدد، كما وأوضحت أن تحرير تجارة الخدمات لا يعتبر مدخلا مناسبا لمعالجة العجز المتزايد في الميزان التجاري الخدمي في ظل القيود التي تفرضها اسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني، واعتبرت أن المدخل الرئيسي لتحرير تجارة الخدمات يعتمد على مدى توافر الشروط اللازمة لتأهيل وهيكلة القطاعات الخدمية المنتجة للخدمة الرئيسية كما هو الحال في قطاعات النقل، والاتصالات، والكهرباء.

(الجعفري، والعارضة، 2001م.) هدفت الدراسة إلى عرض الاطار العام لتجارة الخدمات كمدخل لحصر الأنشطة الخدمية التي من المتوقع أن يتم انتاجها وتصديرها واستيرادها في الضفة الغربية وقطاع غزة، واستخدمت الدراسة الاسلوب الوصفي التحليلي في ذلك، إلا أن عدم توافر البيانات الكافية والمعلومات حال دون تحديد ذلك خاصة في ظل الاختلال الاقتصادي الفلسطيني، وخلصت

الدراسة إلى أن أنشطة الخدمات والمتمثلة في: خدمات الاتصالات، خدمات السياحة والسفر، خدمات الثقافة والاعلام والترفيه، خدمات التعليم العالي، الخدمات الصحية، الخدمات المالية، خدمات التأمين، خدمات المعلومات والكمبيوتر، إنما تمثل أنشطة مرتبطة بإنتاج خدمة معينة وتصديرها ويمكن استيرادها وتصديرها من مؤسسات القطاع العام والخاص .

ثانياً: الدراسات الاقليمية:

(أمانة الأونكتاد، 2013م.) هدفت الدراسة إلى القاء الضوء على قطاعات خدمات البني التحتية باعتبارها عنصر تمكين اساسي في الاقتصاد العصري ، مشيرة إلى أن خدمات البنى التحتية والتي تشمل النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة والمياه والخدمات المالية العمود الفقري في جميع البلدان، حيث إنها تساهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في النمو وتوليد الدخل وزيادة الرفاه، وقد اظهرت نتائج الدراسة أنه خلال العام 2010م. بدأت تبرز الأهمية النسبية للخدمات المالية كحصة من الناتج المحلي الاجمالي نظرا لكون هذه النسبة على المستوى العالمي تمثل 37.5% ، يقابلها خدمات النقل كأهم قطاع في البلدان النامية بنسبة 38%، فيما تقاربت الأهمية النسبية لقطاع الاتصالات بنسبة 17.6% على المستوى العالمي، وبنسبة 15.5% في البلدان النامية.

ثانياً الدراسات الأجنبية:

(Beverelli, Fiorini, and Hoekman, 2016) هدفت الدراسة إلى تناول تأثير قيود تجارة الخدمات على تصنيع الانتاجية لقطاع عريض من البلدان 57 بلد. (لمزيد من المعلومات انظر الملحق رقم (1) جدول رقم (1.2)) والتي تمر بمراحل مختلفة من التنمية، وتناولت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي لاظهار هذه العلاقة، وخلصت الدراسة إلى أن خفض القيود التجارية له تأثير ايجابي على قطاع الصناعات التحويلية والتي تستخدم الخدمات كمدخلات وسيطية في العملية الانتاجية، وأن دور المؤسسات الفعال ينعكس من خلال قناة الاستثمار الأجنبي المباشر وليس من خلال التجارة عبر الحدود.

(Lee, J., & Mckibbin, W. , 2014) هدفت الدراسة إلى تحليل دور قطاع الخدمات في التكيف الهيكلي والنمو الاقتصادي في آسيا، حيث أن هذه الدول قد شهدت نموا سريعا في النمو بسرعة أقل مع مرور الوقت، وأرجعت تباطؤ النمو إلى: تباطؤ نمو القوى العاملة، وانخفاض معدلات الاستثمار، وانخفاض معدلات العائد على الاستثمار، وتباطؤ التقدم التكنولوجي، وأشارت الدراسة أن ما يميز النمو في شرق آسيا هي صعود صناعات الخدمات مع تحولات العمالة كبيرة نحو قطاع الخدمات. والذي يرجع ذلك إلى أن وجود علاقة إيجابية بين حصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي (أو مجموع العمالة) والناتج المحلي الإجمالي للفرد . ومن أبرز النتائج أن تعزيز

الإنتاجية في قطاع الخدمات يمكن أن تلعب دورا رئيسيا كمحرك للنمو جديد يقود إلى نمو قوي ومستدام في دول آسيا على المدى الطويل.

(Li, X., 2014) هدفت الدراسة إلى التحقق من أن التوسع في قطاع الخدمات في الصين يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج القياسي (تحليل انحدار) خلال الفترة من 1994–2011 م.، وتناولت هذه الدراسة المحاور التالية:

1- تحديد العوامل الرئيسية التي تسهم في توسع قطاع الخدمات في الصين.
2- التحقق من مساهمة قطاع الخدمات في النمو الاقتصادي للصين من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.
3- اكتشاف الآثار المباشرة لقطاع الخدمات على قطاع التصنيع.

وبناءً على هذه المحاور السابقة والتي تناولتها الدراسة بنماذج تحليل انحدار ، فقد جاءت النتائج على هذا النحو:

المحور الأول:

- تم تحديد الصادرات والانفاق الحكومي كعوامل رئيسية تسهم في نمو الخدمات في الصين.
- التأثير السلبي للواردات في التوسع في قطاع الخدمات، فيما كانت العلاقة ايجابية مع الصادرات.
- أن الانفاق الحكومي يسهم بشكل ايجابي في تنمية قطاع الخدمات.

المحور الثاني:

- العمالة لها تأثير ايجابي على النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.
- الالتحاق بالمدارس الابتدائية لها دلالة ايجابية على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.
- الاستثمار المحلي يسهم بصورة ايجابية في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.
- حصة التجارة لها تأثير ايجابي على النمو.
- معدل التضخم له تأثير ايجابي ولكنه غير هام.
- الانفاق الحكومي له تأثير سلبي على الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي.

المحور الثالث:

- القيمة المضافة في قطاع الصناعات التحويلية تؤثر سلباً على القيمة المضافة في قطاع الخدمات، وقد أرجعت الدراسة ذلك إلى أن الصين ركزت على التنمية وتعزيز التنوع في قطاع

الصناعات التحويلية، بحيث حقق هذا القطاع أعلى قيمة مضافة من القطاعات الأخرى، أذ أن حصة القطاع الصناعي تقترب من 50% مقارنة بباقي القطاعات.

(Mukherjee, 2013) هدفت الدراسة إلى تحليل قطاع الخدمات في الهند كونه يمثل أكبر وأسرع القطاعات الاقتصادية نمواً ، وتناولت الدراسة التحليل الوصفي لهذا القطاع ، حيث أشارت إلى أن تجارة الخدمات في الهند قد نمت نمواً كبيراً بما جعلها قادرة على المنافسة عالمياً وخاصة في مجال المعلومات والاتصالات والتي رفعت من نسبة الصادرات كثيراً، هذا وأشارت النتائج إلى حدوث تغيرات في مكونات تجارة الخدمات والتي انتقلت من الخدمات التقليدية مثل السفر والنقل إلى الخدمات الحديثة القائمة على المعرفة والأعمال.

وقد شهدت تجارة الخدمات نموا سريعا في الهند ونمت بوتيرة اسرع من صادرات الخدمات العالمية ففي العام 2010م. حيث ساهمت تجارة الخدمات بنسبة 30.4% مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 24%، وأظهرت نتائج تجارة الخدمات خلال الأعوام 2000–2010 م. نمواً في الخدمات المالية بمعدل متوسط 34.6% يليها الحاسوب وخدمات المعلومات بمعدل 22.6%، كما وأوضحت أن خدمات الحاسوب والمعلومات كانت تمثل 48.5% من صادرات الهند للعام 2010م. تلتها خدمات الأعمال بنسبة 23.4%.

(Greenwood, and Scharfstein, 2013) هدفت الدراسة إلى القاء الضوء على نمو قطاع الخدمات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من منطلق النمو الهائل الذي سجله هذا القطاع خلال السنوات الماضية، فقد ساهم القطاع المالي في ذروته بنسبة 8.3% من الناتج المحلي الاجمالي للعام 2006م.، وشكل نمو الخدمات المالية منذ العام 1980م. أكثر من ربع نمو قطاع الخدمات، وفي العام 2007م. أظهرت النتائج تضاعف هذه النسبة، وأوضحت الدراسة أن النمو في قطاع الخدمات المالية مرتبط بالأنشطة: ادارة الأصول، وتوفير الائتمان الأسري ، وعكست النتائج ضرورة التوسع في :

1- أنشطة ادارة الأصول المالية وذلك عبر زيادة التنويع والمشاركة في أسواق الأوراق المالية.
2- أنشطة الوساطة الائتمانية، حيث سهلت هذه العملية توسيع الائتمان الأسري وخاصة الرهن العقاري السكني وتوسيع الائتمان العقاري.

(Park, and Shin, 2012) هدفت الدراسة إلى رؤية مدى امكانية قطاع الخدمات ليكون بمثابة محركاً للنمو في آسيا، وتناولت هذه الورقة دراسة لاقتصاديات 12 دولة أسيوية [1] والتي

[1] وهذه الدول هي : هونغ كونغ، الصين، الهند، اندونيسيا، جمهورية كوريا، ماليزيا، الباكستان، الفلبين، سنغافورة، تايبيه الصين، تايلند، فيتنام.

تتبع أنماط محددة في القطاعات الإقتصادية من الناتج المحلي الاجمالي والعمالة، ومن أبرز النتائج والتي أظهرت أن عددا من البلدان الآسيوية[1] تمكنت من تحقيق نموا في الناتج المحلي الاجمالي وكذلك ارتفاع معدلات العمالة في حين تراجع النمو في القطاع الزراعي، كما وأظهرت ارتفاع حصة الخدمات من الناتج المحلى الإجمالي في حين تراجعت كل من حصة الصناعة والزراعة ، كما وأوضحت الدراسة إلى ارتفاع معدلات الانتاجية في قطاع الخدمات مقارنة بالإنتاجية في القطاع الصناعي الأمر الذي أجاب على هدف الدراسة بأن قطاع الخدمات كان بالفعل مصدر رئيسياً للنمو في آسيا.

(Eichengreen, and Gupta, 2009) هدفت الدراسة إلى تحليل قطاع الخدمات في لسبعة عشر دولة (13 دولة من دول الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، استراليا، اليابان، كوريا الجنوبية) خلال الفترة الزمنية من **1970-2005**م. ، وقامت بتقسيم قطاع الخدمات إلى ثلاث مجموعات تبعا للتغير في نمو مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي GDP وذلك وجاءت هذه المجموعات على النحو التالي:

- **المجموعة الأولي:** وعرفت بمجموعة الخدمات التقليدية وقد شملت خدمات (التجزئة وتجارة الجملة والنقل والتخزين، والادارة العامة والدفاع) وقد انخفضت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي بشكل ملحوظ عبر الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة.
- **المجموعة الثانية** : واحتوت على مزيج من الخدمات التقليدية والخدمات الحديثة حيث شملت خدمات (التعليم، الصحة العمل الاجتماعي، الفنادق والمطاعم، الخدمات الاجتماعية والشخصية) واظهرت الدراسة أن نسبة مساهمتها تميل للارتفاع ببطيء مع مرور الوقت.
- **المجموعة الثالثة** : وهي مجموعة الخدمات الحديثة وتشمل (خدمات الوساطة المالية، خدمات الكمبيوتر، خدمات رجال الاعمال ، وخدمات الاتصالات، والخدمات القانونية والتقنية) حيث ان نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي ارتفع من 7% في عام 1970م ليصل إلى اكثر من 15% بعد ذلك.

وقد خلصت الدراسة إلى :

في البلدان ذات مستوى منخفض نسبيا من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قد شهدت نمو قطاع الخدمات في المجموعة الاولى (الخدمات التقليدية) ، بينما في البلدان ذات المستوى الأعلى من نصيب الفرد، فقد أظهرت نمواً في قطاع الخدمات في المجموعة الثالثة

[1] باستثناء ماليزيا والتي حققت معدلات نمو متقاربة في كل من قطاع الخدمات والقطاع الصناعي.

(الخدمات الحديثة) مع تباين هذا النمو والذي ظهر واضحا في الدول المفتوحة للتجارة والدول القريبة من المراكز المالية العالمية.

(Organisation for Economic Co-Operation and Development [OECD], 2005) هدفت الدراسة إلى بيان مدى أهمية قطاع الخدمات وأداء بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في ظل نمو هذا القطاع خلال 2005، وتناولت الدراسة الجانب التحليلي لهذا القطاع وانعكاس أثره على القطاعات الأخرى ، وخلصت الدراسة إلى أن قطاع الخدمات يمثل مفتاح الاقتصاد الكلي ويحقق الرفاهية في تلك البلدان وأنه لابد من توفير السياسات المناسبة لإصلاح قطاع الخدمات وذلك لتعزيز العمل والانتاجية والابتكار، كما وأظهرت الدراسة العلاقة الايجابية بين قطاع الخدمات والقطاع الصناعي من خلال ارتباط دعم الانتاجية بالقطاع الخدمي بقطاع الصناعات التحويلية.
(Gordon, and Gupta, 2003) هدفت الدراسة إلى بيان مدى الأهمية الاقتصادية لقطاع الخدمات في الهند حيث واكب تطور القطاع الخدمي نمواً اقتصادياً وصل إلى معدل 6% سنوياً للفترة التي تلت العام 1990م.، وأوضحت الدراسة أنه من الملفت للنظر أن النمو في قطاع الخدمات لم يصاحبه نمواً في العمالة أي أن قطاع الخدمات لم يخلق فرص عمل تتناسب مع حجم النمو الذي يمر به في أثناء فترة الدراسة.

هذا وأرجع الباحثين دور الخدمات في تحفيز الاقتصاد الهندي إلى عدة عومل أهمها : زيادة الصادرات الخدماتية وزيادة الطلب على الخدمات الوسيطية. هذا وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود مجال واسع للمزيد من سرعة النمو في الإقتصاد الخدمي في الهند حيث ان الصادرات الخدمية تعكس آفاق للنمو المتزايد وذلك شريطة تحرير الضوابط الاستثمارية في قطاع الخدمات.

(Ramey, and Ramey, 1995) تناولت هذه الدراسة العلاقة الثنائية في الاقتصاد الكلي بين النمو والتقلبات الاقتصادية وذلك لعينة عدد 92 دولة وأيضا عينة لمجموعة من دول OECD وقد أظهرت الدراسة :

- أن البلدان ذات التقلبات الاقتصادية العالية لديها معدلات نمو أقل ، كما أن حصة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي GDP تلعب دورا مهما في الصلة بين هذه التقلبات والنمو وذلك كمتغير تحكم دون اظهار الاثر على العلاقة.
- الأثر السلبي للتقلب الاقتصادي انما ينبع من تقلب الابتكارات إلى نمو الناتج المحلي الاجمالي مما يعكس حالة من عدم اليقين ازاء الوضع.
- الأثر السلبي لتقلبات الانفاق الحكومي على النمو واعتبرت أن هذا مكملة لدراسة Alesinal (1992) والتي بحثت في العلاقة بين الاستقرار السياسي ومعدلات النمو.

1.8 التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعرض الدراسات السابقة، تم التوصل إلى عدة نتائج واستنتاجات، فعلى الصعيد المحلي وجدنا أن قطاع الخدمات يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الفلسطينية ولديه فرصة جيدة في التوسع والتطور بما يلاءم الواقع الحالي للإقتصاد الفلسطيني، حيث إنه يستطيع تقديم التشبيك والترابط المفقود بين قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، بالشكل الذي يحقق التكامل المنشود وإنتاج الترابطات الأمامية والخلفية الأمر الذي يعزز ارتفاع فرصة تحقيق التنمية حسب نظريات النمو الاقتصادية، كما أن قطاع الخدمات قادر على تعزيز النمو في القطاعات الاقتصادية من خلال توفير الخدمات المناسبة له خاصة غير التقليدية، منها مثل الخدمات المالية التي لها الأثر الكبير في تنمية أي قطاع اقتصادي من خلال تسهيل المعاملات المالية سواء داخل الوطن أو خارجه، أو الخدمات المعرفية التي توفر عنصر الحداثة بشكل مستمر في تجديد المعارف لدى رواد القطاعات الاقتصادية، وهذا ما يقودنا لوجود قصور في تنمية القطاعات الخدمية غير التقليدية وتركز قطاع الخدمات في الجانب التقليدي الأمر الذي يلح بوجود ضرورة ماسة لتنمية القطاعات غير التقليدية من الخدمات والتي تمتاز بارتفاع قيمتها المضافة مع وجود امكانية لتصديرها للخارج، مثل قطاع تقنية المعلومات التي بدأت في أخذ مكانها كقطاع جاذب لفرص العمل المحلية عبر الانترنت مع السوق الخارجية مما يسبب ضخ العملات الأجنبية للاقتصاد الفلسطيني، وقد انضم قطاع تقديم الخدمات المعرفية والاستشارات الإدارية والعلمية إلى فئة الأعمال عن بعد بجانب قطاع تقنية المعلومات، وما زال الأمر يتسع بوتيرة متزايدة ليشمل قطاعات أخرى ليستوعب أعداد متزايدة من الخريجين والكفاءات العلمية والإدارية مما يجعل تصدير الخدمات عن بعد بذاته عنصر اقتصادي لا يستهان به بشكل يوجب العمل على تقديم كافة التسهيلات الممكنة لتنميته خاصة الخدمات المالية والتقنية التي تسهل تصدير الخدمات واستقبال الأموال من الخارج، مع توفير الحاضنات التي تشبك بين العمالة المحلية وسوق العمل الخارجي بشكل أكثر احترافية ومهنية.

هذا وقد اتفقت معظم الدراسات السابقة على :

- الأهمية الكبرى لقطاع الخدمات في تحقيق التنمية الاقتصادية على الرغم من اختلاف نوعيات الاقتصاديات في البلدان سواء كانت متقدمة او نامية او اخذة في النمو.
- دور قطاع الخدمات في استيعاب النسبة الاكبر من العمالة المحلية.
- قدرته على التكيف والتأقلم مع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- تكاملية قطاع الخدمات مع القطاعات الاقتصادية الاخرى بخاصة القطاع الصناعي

أما على صعيد قطاع الصناعة المحلية، فهناك بعض المشاكل والمعوقات التي تواجهه، جزء منها بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي نعايشها، وجزء منها بسبب ضعف الترابطات بين قطاع الصناعة مع الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي، مما يتيح المجال لقطاع الخدمات لرأب هذا الصدع من خلال توفير الخدمات اللازمة لتسهيل عملية استيراد مستلزمات الانتاج من الخارج بشكل يضمن حقوق المستورد الفلسطيني ونقل هذه المستلزمات للمستورد بشكل لائق وتوفير نقل المعرفة والخبرات لحل المشاكل التي تواجه الصانع الفلسطيني، بالإضافة لتوفير خدمات النقل والخدمات المالية وغيرها من الخدمات الأخرى.

هذا وانحصرت نقاط الاختلاف عن الدراسات السابقة في :

- إن عدم وجود تصنيف دقيق لقطاع الخدمات خلق نوعاً من الاختلاف بين تعريفات مكونات قطاع الخدمات، الأمر الذي خلق نوعاً من عدم الاجماع على تعريف موحد للخدمات ولذلك لجأت الدول إلى وضع تصنيف خاص بها لتعريف قطاع الخدمات لديها، إلا أن الدراسة انتهجت التصنيف الصناعي الموحد ISIC V4 للدول التي تناولتها الدراسة.
- اختلاف المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية لمعرفة أبرز العوامل المؤثرة في العلاقة بين قطاع الخدمات والقطاع الصناعي.

إقليمياً وعالمياً، فقد تنامي الوعي الاقتصادي بأهمية قطاع الخدمات في تحقيق التنمية الاقتصادية سواء على صعيد القطاعات الاقتصادية المختلفة أو النمو الاقتصادي نفسه، وقد تأكد تحقق هذا المنهج في عدد من الدول المتقدمة مثل عدد من الدول المتقدمة في أوروبا وآسيا وغيرها والتي اعتمدت تنمية قطاع الخدمات لتنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى عدا عن تحقيق النمو الاقتصادي نفسه، وتعدي الأمر إلى تصدير الخدمات للخارج مثل تجارة الخدمات في الهند، وقد زاد التوجه لصالح تصدير الخدمات للخارج وذلك لما له من قيمة مضافة مرتفعة عوضاً عن كونها محفز هام لإثراء رأس المال البشري والذي يعد من أهم ركائز التنمية الاقتصادية الحديثة والتي تعتمد على التنمية بالإنسان، وقد لوحظ وجود تصاحب وتزامن بين تنمية قطاع الخدمات وتنمية القطاعات الأخرى خاصة الصناعية عدا عن تحقيق النمو الاقتصادي نفسه، ويرجع ذلك إلى الدور الكبير الذي يلعبه قطاع الخدمات في سحب قاطرة التنمية وتسهيل حركتها.

مما سبق ذكره، فإن قطاع الخدمات أصبح عنصراً أساسياً في أي تنمية اقتصادية باختلاف نوعيات الاقتصاديات في البلدان، سواء كانت متقدمة، نامية أو آخذة في النمو، ولهذا اهتم عدد من رواد الفكر الاقتصادي والتنمية بإبراز ضرورة التركيز على قطاع الخدمات وتنميته بشكل ممنهج ومدروس.

الأمر الذي يجعل لدى رواد التنمية وصانعي القرار في فلسطين، رؤية واضحة لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مفتاح اقتصادي هام يتمثل في قطاع الخدمات، بشكل مدروس ومنهجي لا يسبب أي اختلالات هيكلية في قطاع بسبب قطاع آخر، مع التركيز على القطاعات غير التقليدية في قطاع الخدمات مع توفير الحاضنة الميسرة والمسهلة لتصدير الخدمات عن بعد مع وضع خطة استراتيجية لتعزيز قدرات العاملين في قطاع الخدمات عن بعد ومواكبة متطلبات السوق العالمية لتحقيق المنافسة المطلوبة، مع ضرورة الاهتمام بنهوض قطاع الصناعة لتعزيز الاقتصاد المحلي، حيث إن قطاع الصناعة المحلي ما زال لديه امكانية للاستفادة من ميزة وفورات الحجم المحلية، الأمر الذي يشكل فرصة لا بأس بها للنمو بهذا القطاع بما يوفر التوازن المطلوب والحفاظ على العلاقة التبادلية والتكاملية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يحقق التشابكات الاقتصادية المطلوبة.

وما يميز هذه الدراسة هو وصفها الدقيق لواقع قطاع الخدمات في فلسطين، بالإضافة إلى وصف للاقتصاد الفلسطيني ككل، مع تسليط الضوء على القطاع الخدمي ومكوناته ، مع توضيح طرق الاستفادة من نقاط القوة وكيفية معالجة نقاط الضعف، كما أن هذه الدراسة تتجاوز الإطار المحلي لتتناول التجارب العالمية في مجال قطاع الخدمات والتأكد من فعاليته في تحقيق النمو الاقتصادي أو تنمية قطاع الصناعة، وذلك من خلال مراجعة الأرقام والاحصائيات العالمية عبر الزمن للوقوف على قوة واتجاه تأثير قطاع الخدمات على الاقتصاديات العالمية التي سجلت نجاحاً اقتصادياً في العقود الأخيرة من الزمن، ومن ثم التحليل الاقتصادي لطبيعة العلاقة بين قطاع الخدمات والنمو الاقتصادي من جهة وقطاع الصناعة من جهة أخرى، مع تحليل أكثر المكونات لقطاع الخدمات قوة، وطرق الاستفادة من التجارب الدولية في الاقتصاد المحلي.

وقد أجرت الدراسة تحليل كمي لثلاث نماذج قياسية لتغطية الموضوع محل الدراسة بشكل كامل، حيث تم اجراء التحليل القياسي لبيان العلاقة بين قطاع الخدمات والنمو الاقتصادي، وتحليل قياسي لبيان العلاقة بين قطاع الخدمات وبين قطاع الصناعة، وأخيراً تم إجراء التحليل القياسي لمعرفة أكثر مكونات قطاع الخدمات تأثيراً على قطاع الخدمات نفسه، وبهذا يكون قد تم الوقوف على طبيعة العلاقات والتشابكات الداخلية والخارجية بين قطاع الخدمات والاقتصاد الفلسطيني،

الأمر الذي يقدم دراسة واضحة ودقيقة لقطاع الخدمات بدءاً من مكوناته ومروراً بقطاع الصناعة وانتهاءً بالاقتصاد الفلسطيني ككل.

بعد الإنتهاء من التحليل الوصفي والكمي لقطاع الخدمات سواء على المستوى المحلي أو العالمي، ستكون الدراسة قد استطاعت أن تقدم صورة شاملة ودقيقة لتأثير قطاع الخدمات الفلسطيني على الاقتصاد ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، للإستفادة من النتائج على مستوى الإقتصاد الفلسطيني.

الفصل الثاني

قطاع الخدمات في فلسطين

وقراءة في الدول (الهند، الصين،

الولايات المتحدة الامريكية)

الفصل الثاني
قطاع الخدمات في فلسطين
وقراءة في الدول (الهند، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية)

مقدمة:

منذ نصف قرن تقريباً يعيش الاقتصاد العالمي مرحلة نمو ملحوظة في قطاع الخدمات[1] مقارنة بالنمو في القطاعات الصناعية والزراعية، إذ تشير الإحصائيات إلى أن مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي العالمي قد أرتفعت في العام 1995م من 58.6% لتصل إلى ما يزيد عن 67% في العام 2010م فيما واصلت الارتفاع بوتيرة ثابتة وصلت إلى 68% خلال العام 2014م. (إحصائيات البنك الدولي، 2017م).

وتشير الإحصائيات إلى أن النمو في قطاع الخدمات لم يقتصر فقط على الدول مرتفعة الدخل، بل طال أيضاً اقتصاديات الدول النامية، ففي الإحصائيات التي ذكرتها منظمة التعاون الدولي والتنمية[2] Organization for Economic Co-Operation and Development [OECD] لعام 2017م تبين أن مساهمة قطاع الخدمات في هذه الدول قد تجاوز 60% من اجمالي القيمة المضافة الإجمالية لهذه الدول، فيما ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة من 69% في العام 1997م، إلى أكثر من 73% حتى عام 2015م، وبشكل عام فإن متوسط حصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية

---

[1] بحسب تعريف البنك الدولي فإن قطاع الخدمات يتوافق مع أقسام ISIC 50–99 وتشمل القيمة المضافة في تجارة الجملة والتجزئة (بما في ذلك الفنادق والمطاعم) والنقل والحكومة والخدمات المالية والمهنية والشخصية مثل التعليم والرعاية الصحية والخدمات العقارية. وتشمل أيضا رسوم الخدمات المصرفية المحسوبة ورسوم الاستيراد وأية اختلافات إحصائية لاحظها القائمون على تجميع البيانات الوطنية فضلا عن الاختلافات الناشئة عن إعادة الهيكلة. والقيمة المضافة هي الناتج الصافي لقطاع ما بعد إضافة جميع المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة. ويحسب دون إجراء اقتطاعات لاستهلاك الأصول المصنوعة أو استنزاف وتدهور الموارد الطبيعية.

[2] دول منظمة التعاون الدولي والتنمية OECD وتشمل : استراليا، النمسا، بلغاريا، كندا، تشيلي، جمهورية التشيك، الدنمارك، فنلندا، استونيا، فرنسا، المانيا، اليونان، المجر، ايسلندا، ايرلندا، اسرائيل، ايطاليا، اليابان، كوريا، لاتفيا، لوكسبورغ، المكسيك، هولندا، نيوزلندا، نيروي، بولندا، البرتغال، جمهورية سلوفاكيا، سلوفانيا، اسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمركية (لمزيد من التوضيح انظر الملحق رقم (1) جدول رقم (2.1)). هذا وتندرج البيانات في اطار الحسابات القومية لعام 2008 بالنسبة لجميع البلدان باستثناء تشيلي واليابان وتركيا فإنها تندرج تحت الحسابات القومية 1993 .

ارتفع من حوالي 40% في العام 1992 إلى ما يزيد عن 47% في العام 2015م، وذلك حسب إحصائيات البنك الدولي (2017م)، ومن الملاحظ أن قطاع الخدمات يعد من أسرع القطاعات نمواً في العديد من البلدان، وخاصة في خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وخدمات البرمجيات والخدمات المالية. (Mattoo, Stern and Zanini, 2008, P3-4).

لم يكن الحال مختلفاً في الاقتصاد الفلسطيني، كغيره من الاقتصادات النامية فقد كان لقطاع الخدمات مساهمة ملحوظة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 59% في العام 2000م، أي ما يعادل 2.5 مليار دولاراً أمريكياً، متصدراً بذلك القطاعات الاقتصادية كأكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وقد ازدادت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للضعف تقريبا لتصل إلى حوالي 62.8% في العام 2015م، وهو ما يزيد عن 4.8 مليار دولاراً أمريكياً، حيث أنه لا زال يتصدر القطاعات الاقتصادية في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، يليه قطاع الصناعة بحوالي 13% من الناتج المحلي الإجمالي، ثم قطاع الزراعة بنسبة 3.44% من الناتج المحلي الإجمالي في نفس العام 2015م. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية للعام 2015، 2017م).

2.1 مفهوم ومكونات قطاع الخدمات.

تعددت التعريفات لقطاع الخدمات حسب تعريفات الاقتصاديين والباحثين، فقد أضحى من الصعب الاجماع على تعريف محدد للأنشطة الخدمية وذلك لتنوعها وترابطها مع أنشطة القطاعات الإقتصادية الأخرى، وعلى الرغم من اختلاف تعريف الخدمات الأمر الذي انعكس في التجارب العالمية (الهند، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية) التي تم التطرق لها في موضوع هذه الدراسة حول تحديد قطاع الخدمات، إلا أنه تم الإلتزام بتعريف نظام الحسابات القومية[1] System 2008 of National account SNA وذلك بهدف توحيد المقارنات على صعيد هذه التجارب الدولية، وسنتطرق في هذا المبحث حول تعريف مفهوم الخدمات، وأيضا مكونات قطاع الخدمات حسب التصنيفات العالمية المعمول بها.

[1] يعد نظام الحسابات القومية لعام 2008 اطارا احصائيا يوفر مجموعة شاملة ومتسقة ومرنة من الحسابات الاقتصادية الكلية لأغراض وضع السياسات والتحليل والبحث. ويجري اعداده واصداره تحت رعاية الامم المتحدة، والمفوضية الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وصندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي.

2.1.1 مفهوم الخدمات:

عرف سميث Adam Smith (1779) الخدمات (Smith,1998 , P.439) بأنها تلك الخدمات التي تهلك عموماً في لحظة أدائها ونادرا ما تترك قيمة أو أثر وراءها، إلا أن مفهوم الخدمات عاد ليمثل نقطة خلافية فهي لا تمثل سلع ولا مواد ولا زراعة ولا تصنيع، وجاء تعريف (Hill, 1977, PP330-338) ليؤكد الفرق بين السلع والخدمات فقد عرف السلع بأنها الاشياء المادية التي يتم تخصيصها وبالتالي فإنها قابلة للتحويل بين الوحدات الإقتصادية، فيما عرف الخدمات بأنها تغيير في حالة شخص أو بضاعة تنتمي إلى إحدى الوحدات الاقتصادية والتي يتم تحقيقها عبر نشاط بعض الوحدات الاقتصادية الأخرى بموافقة مسبقة من قبل الشخص أو الوحدة الإقتصادية على إحداث هذا التغير، وبصورة أكثر وضوحاً فإن الخدمة عبارة عن احداث نشاط معين بين وحدتين اقتصاديتين والذي يؤدى إلى خلق قيمة للوحدة الإقتصادية الأولى.

وتعقيبا على هذا التعريف فقد أوضح (Cardoso, et al., 2015, P.10-11) بأن التعريف السابق للخدمات إنما يعكس حالات بسيطة من الخدمات مثل خدمة تصفيف الشعر أو خدمة الصيانة، لكن هذا التعريف لا يعبر عن حالات الخدمات الأكثر تعقيداً كما في الخدمات التجارية، كما أن التعريف السابق اعتبر أن الشخص الذي يطلب الخدمة والمتلقي للخدمة متطابقان، لكن في حالة الخدمات الاستشارية التجارية على سبيل المثال فإن طالب الخدمة والفئة المستهدفة يمكن ان تكون مختلفة تماماً، كما وأوضح بان النشاط في حد ذاته لا يميز بين الخدمة، فمن الممكن ان يكون هذا النشاط يمثل خدمة في وقت معين، وفي وقت آخر لا يمثل خدمة.

وجاء تعريف (Cardoso, et al., 2015, P.10-11) للخدمات بأنها احداث تغيير في حالة شخص Person أو Belonging (المقصود بها الأمتعة المستخدمة في تقديم الخدمة مثل المرافق أو الأدوات أو المواد) والتي يتم تحقيقها من قبل مزود الخدمة Provider إلى متلقي الخدمة customer وذلك بموافقة مسبقة –قد تكون موافقة ضمنية أو عقد مكتوب أو طلب بسيط– على احداث هذا التغير من قبل الشخص مزود الخدمة، ويعكس الشكل التالي (2.1) توضيحاً لهذا التعريف .

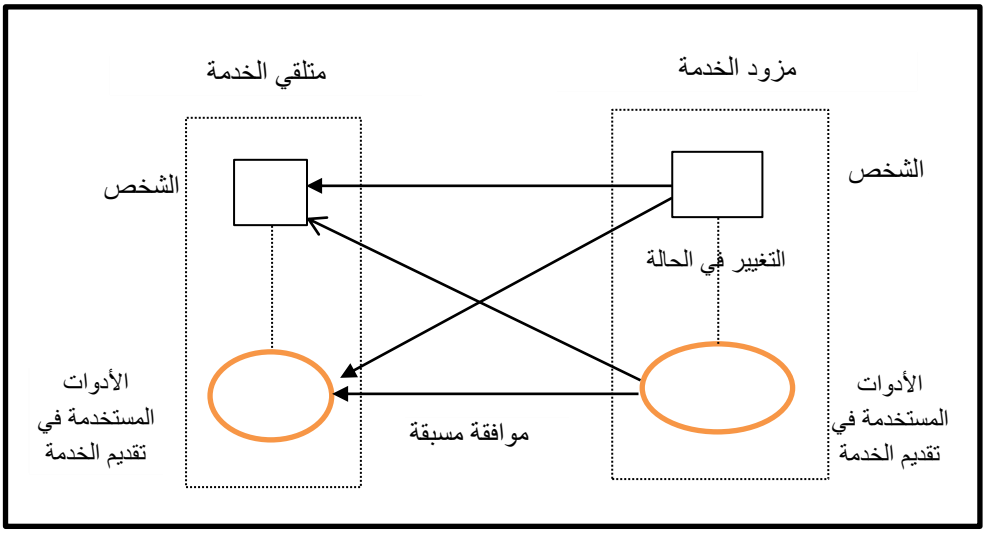

شكل (2.1): شرح مفهوم الخدمات

المصدر: (Cardoso, et al., 2015, P10).

وفي دراسة أُعدت من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فقد عرفت قطاع الخدمات أنه: "مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي لا ترتبط ارتباطاً مباشراً مع تصنيع السلع أو التعدين أو الزراعة" (OECD, 2000, P7).

وفي تعريف آخر للخدمات والتي عُرفت بأنها: "أي نوع من أنواع الأداء غير الملموس الذي يستطيع أن يقدمه أحد الأطراف إلى الطرف الآخر، ولا يؤدي إلى نقل ملكية هذا الشيء بأي صورة، وقد تكون هذه الخدمات مرتبطة أو غير مرتبطة بمنتج مادي". (Mohanty and Lakhe, 2011).

أما من الناحية الأكاديمية فقد جاءت التخصصات الأكاديمية بعدة تعريفات مختلفة عن الخدمات، ونتيجة لذلك فإنه لا يمكن توقع وجود تعريف شامل وموحد لتعريف الخدمات، ونظرا لعدم الإجماع حول تعريف محدد للخدمات فقد جاءت دراسة (Mattoo, Stern and Zanini, 2008, P85) والتي اعتبرت أنه من الحكمة ترك هذا التعريف مفتوحاً وذلك نظراً لتعدد تعاريف الخدمات ما بين غير مادية، وغير قابلة للتخزين، والخدمات ذات الصلة بالإنتاج والاستهلاك، وما إلى ذلك من تعاريف.

وفي نظام الحسابات القومية SNA 2008 System of National account، فإنه نادراً ما يتم عمل تفريق بين السلع والخدمات إلا عند الضرورة القصوى ولكن عندما يتم عمل ربط بين مجموعة من البيانات يلزم تفهم أي من المنتجات يتم معاملتها على أساس أنها سلع واي منها يعامل على أساس أنها خدمات. (System of National Account 2008, 2009). وقد

قيّد هذا النظام إنتاج الخدمات بالأنشطة التي يمكن تنفيذها من قبل وحدة واحدة لصالح وحدة أخرى، ومن الممكن أن تقوم وحدة بإنتاج خدمة لاستهلاكها الخاص شريطة أن يكون هذا النوع من النشاط مثل الذي قد تقوم به وحدة أخرى؛ ومن هذا المنظور فقد عرّف النظام الخدمات بأنها " **نتيجة لنشاط إنتاجي يغير ظروف الوحدات الإستهلاكية أو يسهل عملية تبادل السلع أو الأصول المالية** ". System of National Account 2008, 2009, P96).

هذا وقد تنوعت أشكال الخدمات التي يضطلع بها المنتج بناء على طلب المستهلك وهذا التنوع يشمل تغيرات في حالة السلع الإستهلاكية، التغير في الظروف المادية للأفراد، التغير في الحالة العقلية للأفراد.

ولقطاع الخدمات أهمية بالغة، تكمن في مساهمته الفعالة في الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة، وتقديم المشورة، والمهارات الإدارية، الترفيه والتدريب، الوساطة وما إلى ذلك من أنشطة.

وتبعا لإحصائيات البنك الدولي (2017م.) فإن نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في دول العالم قد ارتفعت من 58% في العام 1995 المنصرم إلى ما يقارب 68% حتى عام 2014م.، وفي ذات الوقت ما زالت هذه النسبة تسجل معدلات أقل في دول العالم العربي حيث وصلت إلى 44% من نفس العام 2014م.، غير أنها سجلت ارتفاعاً ملحوظاً خلال العام 2015م. لتصل إلى حوالي 52% من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي فلسطين، حيث لعب قطاع الخدمات دوراً مهماً في العملية التنموية بحيث زادت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لترتفع من 59% في العام 2000م إلي 62.8% في العام 2015.

على صعيد العمالة فقد ساهم قطاع الخدمات بشكل فعّال في التشغيل، ففي فلسطين فقد استوعب 54.7% من اجمالي العمالة في فلسطين وذلك للعام 2015 م. تبعا للبيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

2.1.2 مكونات قطاع الخدمات:

إن قطاع الخدمات يشمل أنشطة اقتصادية متعددة، ووفقا لتعريف الحسابات القومية 2008 فإن الانتاج هو "نشاط يجري تحت مسئولية ومراقبة وادارة وحدة مؤسسية تستخدم اليد العاملة ورأس المال والسلع والخدمات لإنتاج نواتج من سلع وخدمات". System of National Account (2008, 2009, P97).

وفي التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية – التنقيح الرابع International Standard Industrial Classification ISIC[1] يستعمل تعبير النشاط لتعيين أنشطة انتاجية. وتعرف هذه الانشطة باعتبارها استعمال المدخلات (مثل رأس المال والأيدي العاملة والطاقة والموارد) لإنتاج نواتج محددة. ويتم تعيين بعض الأنشطة بصورة منفصلة في التصنيف الصناعي الدولي الموحد باعتبارها عمليات بسيطة تحول المدخلات إلى نواتج، في حين أن أنشطة أخرى تتسم بدرجة عالية من التعقيد والخطوات المتكاملة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014م، ص15).

ويعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني النشاط الاقتصادي " بأنه عبارة عن عملية أو مجموعة من الأعمال التي ينتج عنها مجموعة معينة من المنتجات" .(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007– أ، ص17).

وقد اختارت منظمة التجارة العالمية World Trade Organization WTO تصنيف من الخدمات المقترحة، والتي اشتملت على اثنى عشر نوعاً من الخدمات موضحة في الجدول التالي (2.1). (World Trade Organization [WTO], 1991).

جدول (2.1): مكونات قطاع الخدمات حسب تصنيف منظمة التجارة العالمية [WTO]

الرقم	الاسم	الوصف
1	خدمات الأعمال والخدمات المهنية.	وتشمل خدمات المحاسبة، الخدمات الاعلانية، الخدمات المعمارية والهندسية، الكمبيوتر والخدمات ذات الصلة، الخدمات القانونية.
2	خدمات الاتصالات.	وتشمل الخدمات السمعية والبصرية، البريد والبريد السريع خدمات البريد السريع، الاتصالات السلكية واللاسلكية.
3	أعمال التشييد (البناء) والخدمات الهندسية.	وتشمل أعمال التشييد والخدمات الهندسية ذات الصلة أعمال التشييد للمباني والهندسة المدنية، وأشغال التركيب والتجميع، وإنجاز المباني وإنهاء الأعمال. وتصنف الخدمات المعمارية والهندسية كجزء من "الخدمات المهنية".

[1] التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الإقتصادية ISIC هو التصنيف المرجعي الدولي للأنشطة الإنتاجية. والغرض الرئيسي لهذا التصنيف هو توفير مجموعة من فئات الأنشطة التي يمكن استخدامها لجمع وتبليغ الإحصاءات حسب هذه الأنشطة.

الرقم	الاسم	الوصف
4	خدمات التوزيع.	وتشمل خدمات التوزيع خدمات وكلاء العمولة، وخدمات تجارة الجملة، وخدمات البيع بالتجزئة، وحقوق الامتياز.
5	خدمات التعليم.	ويشمل هذا القطاع خدمات التعليم الابتدائي والثانوي وما بعد الثانوي وتعليم الكبار، فضلا عن التدريب المتخصص مثل الرياضة.
6	خدمات الطاقة.	ولم يتم التفاوض بشأن خدمات الطاقة كقطاع منفصل خلال جولة أوروغواي. بيد أن عدداً قليلاً من أعضاء منظمة التجارة العالمية اضطلعوا بالتزامات محدودة في ثلاثة قطاعات متصلة بالطاقة: خدمات عرضية للتعدين، وخدمات عرضية لتوزيع الطاقة، ونقل أنابيب الوقود.
7	خدمات البيئة.	وتشمل خدمات الصرف الصحي، والتخلص من النفايات، والمرافق الصحية والخدمات المماثلة، والحد من انبعاثات المركبات، وخدمات الحد من الضوضاء، وخدمات حماية الطبيعة والمناظر الطبيعية، والخدمات البيئية "الأخرى".
8	الخدمات المالية.	تشمل هذه المهام ما يلي: تيسير المعاملات (تبادل السلع والخدمات) في الاقتصاد، وتعبئة المدخرات (التي من شأنها أن تكون المنافذ الأخرى محدودة أكثر من ذلك بكثير)، تخصيص صناديق رأس المال (ولا سيما لتمويل الاستثمار الإنتاجي)، وتحويل المخاطر .
9	الخدمات الصحية والإجتماعية.	وتشمل خدمات المستشفيات (أي الخدمات الصحية المقدمة تحت إشراف الأطباء)، والخدمات الصحية الأخرى (أي خدمات الإسعاف والمرافق الصحية السكنية) والخدمات الإجتماعية والخدمات الصحية والإجتماعية الأخرى. وهي لا تشمل الخدمات الطبية وخدمات طب الأسنان والخدمات البيطرية والخدمات المقدمة من الممرضات والقابلات وما إلى ذلك، والتي يتم تجميعها بشكل منفصل تحت "الخدمات المهنية".
10	خدمات السياحة والخدمات المتعلقة بالسفر.	وتشمل الخدمات التي تقدمها الفنادق والمطاعم (بما في ذلك خدمات المطاعم) ووكالات السفر وخدمات منظمي الرحلات السياحية وخدمات مرشد سياحي وغيرها من الخدمات ذات الصلة.

الرقم	الاسم	الوصف
11	خدمات النقل.	وتشمل خدمات النقل الجوي والبري والبحري وخدمات المساعدة لجميع وسائط النقل.
12	الخدمات المتعلقة بحركات الأشخاص.	وتعتبر حركة الأشخاص الطبيعيين إحدى الطرق التي يمكن من خلالها تقديم الخدمات على الصعيد الدولي. فإنه يغطي الأشخاص الطبيعيين الذين هم إما موردين للخدمات (مثل المهنيين المستقلين) أو الذين يعملون لمورد خدمة والذين موجودون في عضو آخر في منظمة التجارة العالمية لتقديم الخدمة.

Source: World Trade Organization [WTO]. (1991, July). *Sector-by-sector information.*: https://www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/serv_sectors_e.htm

أما حسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية (ISIC-Rev4) فإن قطاع الخدمات يتكون من خمسة عشر نشاط كما هي موضحة في الجدول التالي (2.2).

جدول (2.2): مكونات قطاع الخدمات حسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الإقتصادية ISIC –V4

رقم القسم	الاسم	الوصف
47-45	تجارة الجملة والتجزئة، واصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية.	ويشمل بيع أي نوع من السلع بالجملة أو التجزئة (البيع دون اجراء أي عمليات تحويل) وتقديم الخدمات المرتبطة ببيع السلع. والبيع بالجملة والتجزئة يمثل الخطوات النهائية في توزيع السلع، ويطلق على السلع التي تباع وتشتري أيضاً اسم البضائع. ويشمل أيضا اصلاح المركبات ذات المحركات والدرجات النارية.
53-49	النقل والتخزين.	يشمل تقديم خدمات نقل الركاب والبضائع، سواء حسب جدول مواعيد أو لا، عن طريق السكك الحديدة أو خطوط أنابيب، وكذلك النقل البري والبحري والجوي، كما يشمل الأنشطة المرتبطة بالنقل والتخزين مثل مرافق الموانئ والمرائب، ومناولة البضائع وتخزينها، وما إلى ذلك. ويدخل في هذا ايجار معدات النقل مع سائق أو دون سائق. كما يشمل أيضاً أنشطة البريد وأنشطة توصيل البريد بواسطة مندوبين.
56-55	أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية.	ويشمل تقديم خدمات الإقامة لفترات قصيرة للزوار وغيرهم من المسافرين، وتقديم وجبات كاملة ومشروبات للإستهلاك السريع.

رقم القسم	الاسم	الوصف
63-58	المعلومات والإتصالات.	ويشمل انتاج وتوزيع المعلومات والمنتجات الثقافية وإتاحة وسائل نقل تلك المنتجات وتوزيعها، وكذلك نقل وتوزيع البيانات وأنشطة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وتجهيز البيانات وغيرها من أنشطة خدمات المعلومات.
66-64	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين.	يشمل أنشطة الخدمات المالية، بما فيها التأمين واعادة التأمين وأنشطة تمويل المعاشات التقاعدية وأنشطة دعم الخدمات المالية. ويشمل أيضاً أنشطة امساك الأصول، على غرار أنشطة الشركات القابضة وأنشطة الإئتمانات والصناديق والكيانات المالية المشابهة.
68	الأنشطة العقارية.	ويشمل نشاط مؤجري العقارات ووكلاء العقارات و/أو سماسرة العقارات في أي من الأنشطة التالية : بيع وشراء العقارات، وتأجير العقارات، أو تقديم خدمات أخرى تتصل بالعقارات مثل تقييم قيمة العقار أو القيام بدور وكلاء عقد التنفيذ في شراء العقارات. ويشمل أيضاً بناء الإنشاءات مع الإحتفاظ بملكية العقار أو تأجيره.
75-69	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية.	ويشمل الأنشطة المهنية والأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة التي تتطلب درجات عالية من التدريب وتتيح معرفة ومهارات متخصصة للجمهور.
82-77	أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم.	ويشمل مجموعة من الأنشطة التي تدعم عمليات الأعمال العامة. وتشمل الأنشطة الإيجارية، أنشطة الإستخدام، وكالات السفر ومشغلو الجولات السياحية وخدمات الحجز والأنشطة المتصلة بها، أنشطة الأمن والتحقيقات، أنشطة تقديم الخدمات للمباني وتجميل المواقع، الأنشطة الإدارية للمكاتب.
84	الادارة العامة والدفاع، الضمان الاجتماعي الإجباري.	ويشمل الأنشطة ذات الطبيعة الحكومية، التي تقوم بها عادة الإدارة العامة. ويشمل ذلك تنفيذ القوانين وتفسيرها واصدار اللوائح الخاصة بها وكذلك ادارة البرامج القائمة على أساسها، كما يشمل الأنشطة التشريعية والضرائب والدفاع الوطني والنظام العام والسلامة وخدمات الهجرة، والشؤون الخارجية، وادارة البرامج الحكومية. كما ويشمل أنشطة الضمان الإجتماعي الإلزامي.

رقم القسم	الاسم	الوصف
85	التعليم.	ويشمل أنشطة التعليم في جميع المستويات ولجميع المهن الشفهية والمكتوبة، وكذلك عن طريق الإذاعة والتلفزيون وغيرها من وسائل الإتصالات. وهو يشمل التعليم في مختلف المؤسسات في النظام التعليمي العام بكل مستوياته وكذلك تعليم الكبار، وبرامج محو الأمية وما إليها.
88-86	أنشطة الصحة البشرية والخدمة الإجتماعية.	ويشمل تقديم الرعاية الصحية والاجتماعية، كما ويشتمل طائفة واسعة من الأنشطة، بدءاً من الرعاية الصحية التي يقدمها أطباء مدربون بالمستشفيات وغيرها من المرافق، وامتداداً إلى الرعاية المنزلية التي تنطوي على درجة كبيرة من أنشطة الرعاية الصحية، وإلى أنشطة العمل الاجتماعي دون أي تدخل من المهنيين في مجال الرعاية الصحية.
93-90	الفنون والترفيه والترويح.	ويشمل طائفة واسعة من الأنشطة التي تلبي الاحتياجات المختلفة، الثقافية والترفيهية للجمهور، بما في ذلك الفنون المسرحية وتشغيل مواقع المتاحف، وألعاب القمار، والأنشطة الرياضية والترفيهية.
96-94	أنشطة الخدمات الأخرى.	ويشمل أنشطة المنظمات ذات العضوية، واصلاح أجهزة الحاسوب والأجهزة الشخصية والمنزلية، كما ويشمل مجموعة مختلفة من الخدمات الشخصية غير المشمولة في موضع آخر من هذا التصنيف.
98-97	أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل، أنشطة الاسر المعيشية لإنتاج سلع وخدمات غير مميزة لإستعمالها الخاص.	وتشمل أنشطة الأسر المعيشية التي تستخدم أفراداً للعمل المنزلي، مثل الخدم، والطباخين، ومقدي الطعام، والسقاة، والغسالات، والبستانيين، والبوابين، والسياس، والسائقين، والمشرفين، والمربيات، وجليسات الأطفال، والمعلمين ...
99	أنشطة المنظمات والهيئات الخارجة عن نطاق الولاية الإقليمية.	ويشمل أنشطة المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة، والهيئات الاقليمية، وما إلى ذلك، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للجمارك، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي، ومنظمة الدول المصدرة للبترول، والجامعات الأوروبية، واتحاد التجارة الحرة الأوروبي، وما إليها. كما ويشمل أيضاً أنشطة البعثات الدبلوماسية والقنصلية، في تعريف البلد الذي توجد فيه وليس البلد الذي تمثله.

(المصدر: الأمم المتحدة، 2009م، ص218-328).

أما فيما يتعلق بقطاع الخدمات وأنشطة الخدمات في الاقتصاد الفلسطيني، فقد تبنى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني منذ نشأته نظام الحسابات القومية SNA 1993 كإطار عمل دليلي وشامل في الحقل الاقتصادي، مع توفر الجهود الحيثية للانتقال والعمل بتوصيات نظام الحسابات القومية 2008 تبعا لجاهزية مصادر البيانات. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016–أ، ص9).

كما واعتمد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تبويب ونشر البيانات الاحصائية الاقتصادية على التصنيف المعياري الدولي لكافة الأنشطة الاقتصادية التنقيح الرابع (ISIC) والذي أصدرته شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة والمتوافق مع جميع التصنيفات المحلية للأنشطة الإقتصادية في دول العالم. (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني،2014، ص12).

وبحسب بيانات الحسابات القومية الربعية في فلسطين المنشورة على موقع جهاز الإحصاء الفلسطيني فإن الخدمات اشتملت على الأنشطة التالية :

- أنشطة خدمات الإقامة والطعام.
- الأنشطة العقارية والايجارية.
- الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية.
- أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة.
- التعليم.
- الصحة والعمل الاجتماعي.
- الفنون والترفيه والتسلية.
- أنشطة الخدمات الأخرى.

وذكر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017م) بأنه ضمن التوصيات الدولية للحسابات القومية ولأغراض المقارنات الدولية فقد تم إدراج الأنشطة الموضحة بعاليه ضمن نشاط الخدمات، إلا أنه يمكن إدراج كافة الأنشطة المذكورة في التصنيف المعياري الدولي لكافة الأنشطة الإقتصادية التنقيح الرابع (ISIC) حيث أنه يمثل مفهوماً أشمل لنشاط الخدمات. (لمزيد من التوضيح انظر ملحق الجداول رقم (1) ملحق رقم (2.2).

شكل (2.2): القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية بالأسعار الثابتة : سنة الأساس 2004 للفترة 1994-2015

مليون دولار

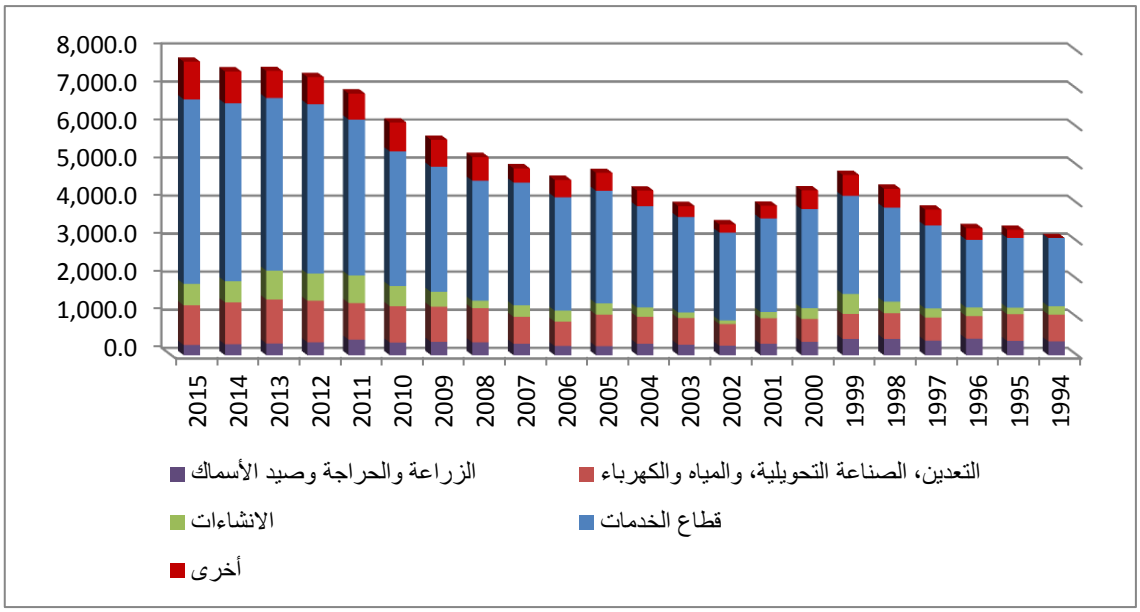

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2.3) ملحق رقم (1).

يبين الشكل رقم (2.2) أن هناك ثمة نمو في القطاعات الإقتصادية عبر الزمن بنسب متفاوتة، حيث كان أقلهم نمواً هو القطاع الزراعي والذي لم يشهد النمو الكافي مقارنة بالقطاع الصناعي الذي سجل ارتفاعاً في القيمة المضافة عبر الزمن، وجاء قطاع الخدمات في صدارة القطاعات الإقتصادية التي سجلت نمواً عبر الزمن مسجلاً 4,852.4 مليون دولار في عام 2015م. مقارنة بـ 2,962.1 مليون دولار للعام 2005 أي محققاً معدل نمو وصل إلى 38.9% منذ العام 2005م.

فيما يوضح الجدول التالي **(2.3)** مكونات أنشطة قطاع الخدمات في فلسطين.

جدول (2.3): مكونات قطاع الخدمات في الاقتصاد الفلسطيني

#	النشاط	دليل النشاط المقابل في تصنيف ISIC
1	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات.	47-45
2	النقل والتخزين.	53-49
3	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين.	66-64
4	المعلومات والإتصالات.	63-61
5	أنشطة خدمات الإقامة والطعام.	56-55
6	الأنشطة العقارية والإيجارية.	68،77
7	الأنشطة المهنية والعلمية والثقافية.	69،70،71،72،73،74،75
8	أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة.	78،79،80،81،82
9	التعليم.	85
10	أنشطة الصحة والعمل الاجتماعي.	86،87،88
11	أنشطة الفنون والترفيه والتسلية.	90،91،93
12	أنشطة الخدمات الأخرى.	94، 95، 96
13	الإدارة العامة والدفاع.	84
14	الخدمات المنزلية.	98-97

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسوح الإقتصادية 2015، ص35-40):

من الجدير بالذكر أن تصنيفات النشاط الأساسي والتي تم ذكرها التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الإقتصادية ISIC قد تم تصنيفه ضمن الأنشطة المعتمدة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مع اختلاف توافر البيانات للأنشطة الفرعية المنبثقة عن التصنيف الصناعي تبعا للبيانات المتوفرة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

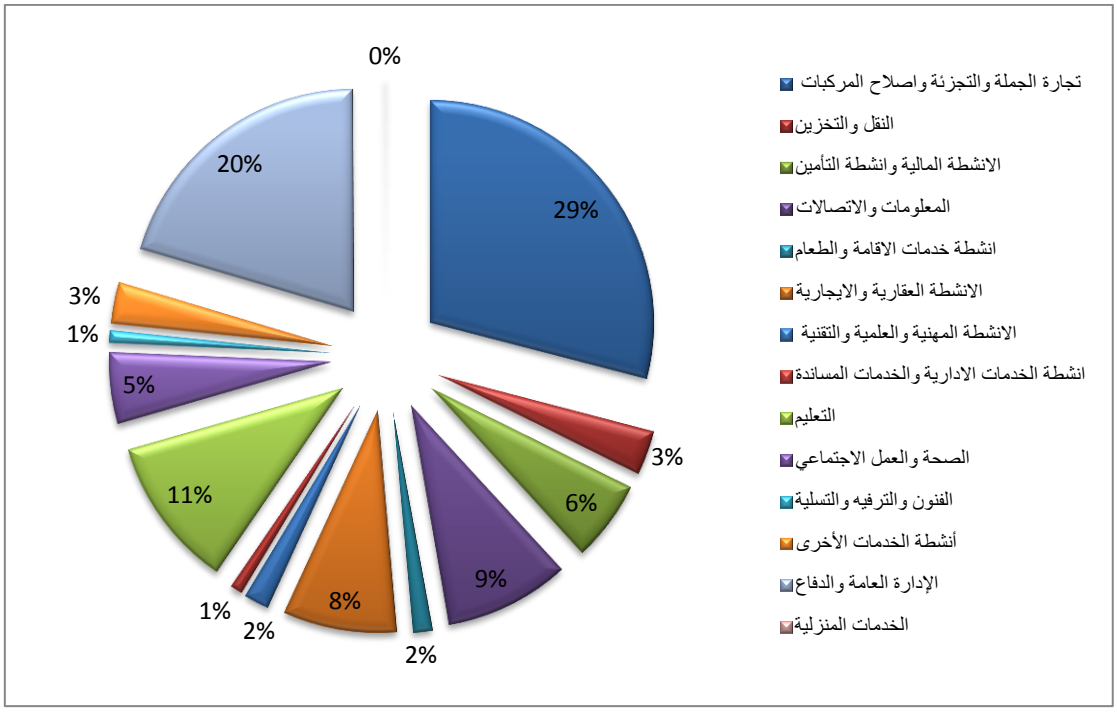

شكل (2.3): مكونات قطاع الخدمات في الإقتصاد الفلسطيني للعام 2015م.

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطينية بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (2.3) من الملحق رقم (1) لبيانات العام 2015.

من خلال الشكل رقم (2.3) يتبين أن أكثر مكونات قطاع الخدمات إسهاماً في القيمة المضافة للقطاع ذاته للعام 2015م كانت أنشطة تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 29% من إجمالي المكونات، تلاها الأنشطة الإدارة العامة والدفاع بما نسبته 20.36%، ثم أنشطة التعليم بنسبة 10.98%.

2.2 قطاع الخدمات في بعض الدول (الهند، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية)

بدأت الاقتصاديات المتقدمة في زيادة الاعتماد التدريجي على قطاع الخدمات لتحقيق التنمية الإقتصادية، إما من خلال تحقيق نمو اقتصادي عبر نمو قطاع الخدمات بشكله المنفرد عن أي قطاعات أخرى، أو من خلال دعم النمو في القطاعات الإقتصادية الأخرى من صناعة وزراعة وتجارة وغيرها من القطاعات الأخرى، حيث يحقق قطاع الخدمات هذه المعادلة من خلال تشكيله الحاضنة والموصل الجيد بين القطاعات الاقتصادية بما يحقق التشبيك الاقتصادي المطلوب للوصول إلى نمو اقتصادي حقيقي.

وقد تبنت معظم الدول المتقدمة هذا النهج ومن أبرزها الدول الصناعية الكبرى المعروفة باسمG7[1]، كما امتد الأمر للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD)، حيث أوضحت البيانات الصادرة عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية أن حصة الانتاج من القطاع الزراعي هي صغيرة نسبياً في معظم دول منظمة التعاون الإقتصادي كما وانخفضت حصة الصناعة من المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي أيضاً مقارنة بقطاع الخدمات الذي يمثل أكثر من 60% من اجمالي القيمة المضافة في معظم دول منظمة التعاون الإقتصادي حسب الأرقام الصادرة عن منظمة التعاون الإقتصادي للعام 2017م [2]، وهذا يدل على التحول التدريجي لتلك الإقتصاديات إلى الإقتصاد الخدمي، لما له من فوائد تشكل ارتفاع القيمة المضافة وتطوير رأس المال البشري والاستفادة من التشابكات الاقتصادية العالمية.

عالمياً، حققت بعض الدول نمواً اقتصادياً لافتاً متوازي مع تطور قطاع الخدمات لديها بشكل واضح، مع اختلاف ملامح النهوض بالقطاع الخدمي تبعاً للملامح الاقتصادية والسياسية للاقتصاديات العالمية، وفيما يلي استعراض لأبرز التجارب العالمية التي أولت اهتماماً بقطاع الخدمات واستطاعت تنميته.

---

[1] تشكلت عام 1976 وتضم فرنسا، المانيا، ايطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الامريكية، كندا.

[2] OECD (2017), Value added by activity (indicator). doi: 10.1787/a8b2bd2b-en (Accessed on 24 July 2017)

2.2.1 الهند

تعتبر الهند من الدول المميزة عالمياً بسبب انضمامها إلى نادي الدول سريعة النمو، وقد كان لقطاع الخدمات دور بارز وفريد في هذا النمو، حيث أنها اعتمدت على تحقيق النمو في قطاع الخدمات بشكل مجرد من خلال تصدير خدماتها للخارج وتحويلها إلى ناتج حقيقي ملموس، مما أدى لتجاوز حصة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي حصة الصناعات التحويلية.

وما يميز التجربة الهندية، أنها اختلفت عن الأدبيات الإقتصادية في تحقيق التنمية والنمو من خلال الإنتقال في الأولوية بين القطاعات الإقتصادية، حيث كان من المتعارف عليه أن تحقيق النمو الاقتصادي يأتي خلال التحول إلى الإقتصاد الصناعي على حساب الإقتصاد الزراعي كما وضح ذلك آرثر لويس (Arthur Lewis) في نموذجه الإقتصادي، لكن في التجربة الهندية اختلف الأمر حيث اتجهت من القطاع الزراعي إلى قطاع الخدمات بشكل ملفت للنظر (Mukherjee, 2013, p8).

بدأ الاهتمام بقطاع الخدمات في الهند بالتزامن مع الإصلاحات الإقتصادية في تسعينات القرن الماضي بعد التعرض لأزمة ميزان المدفوعات، حيث اعتمد الإقتصاد الهندي حينها على القطاع الزراعي إلى حد كبير مع بداية حثيثة لقطاع الخدمات ولكن بعد تطبيق الإصلاحات الإقتصادية بدأت قطاع الخدمات بتحقيق نمو متسارع، وشملت الإصلاحات الإقتصادية قطاع الخدمات كجزء مهم من برنامج الإصلاح الشامل والذي أدى إلى الخصخصة، وإزالة القيود المفروضة على الإستثمار الأجنبي المباشر، وتبسيط الإجراءات الأخرى.

الأمر الذي جعل قطاع الخدمات قطاعاً رائداً في الإقتصاد الهندي ومن أحد أهم مكوناته، حيث شهدت حصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي تزايداً ملحوظاً خلال الفترة من 2011-2015م.، ففي العام 2014-2015م. شكلت نسبة مساهمة الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 52.6% بمعدل نمو 3.14% مقارنة بالعام 2013-2014م. وذلك حسب بيانات (وزارة الإحصاء وتنفيذ البرامج - الهند Ministry of statistics and program Implementation، 2017).

جدول (2.4): مكونات الناتج المحلي الإجمالي لدولة الهند للفترة (2011–2015م.)

م	النشاط الإقتصادي	2011-12	2012-13	2013-14	2014-15
1	الزراعة، الغابات، صيد الأسماك	18.5	17.8	17.5	16.3
2	التعدين واستغلال المحاجر	3.2	3.0	2.9	3.0
Primary Sector - القطاع الرئيسي		**21.7**	**20.8**	**20.4**	**19.3**
3	التصنيع	17.4	17.5	17.4	17.1
5	الإنشاءات	9.6	9.2	9.0	8.8
Secondary Sector – القطاع الثانوي		**27.0**	**26.7**	**26.4**	**25.9**
4	**الكهرباء، الغاز، امدادات المياه وخدمات المرافق الاخرى**	**2.3**	**2.2**	**2.2**	**2.2**
6	التجارة، الإصلاح، الفنادق والمطاعم	10.9	11.5	11.6	12.0
7	النقل، التخزين، الاتصالات، الخدمات المتعلقة بالإذاعة	6.5	6.7	6.8	6.9
8	الخدمات المالية	5.9	6.2	6.1	6.1
9	الخدمات العقارية والايجارية ، خدمات السكن، والخدمات المهنية	13.0	13.4	14.2	14.9
10	الإدارة العامة والدفاع	6.1	5.8	5.7	5.8
11	خدمات أخرى	6.6	6.7	6.6	6.9
Services Sector (6-11) - قطاع الخدمات		**49**	**50.3**	**51**	**52.6**
	Total	**197.7**	**197.8**	**197.8**	**100**

المصدر: من اعداد الباحثة استناداً إلى بيانات ملحق الجداول رقم (1) جدول رقم (2.4).

ويبين الجدول السابق رقم (2.4)، نمواً ملحوظاً في نسبة اسهام قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الهندي وصل إلى 52.6% في عام 2015م أي أن أكثر من نصف الإقتصاد الهندي يعتمد على قطاع الخدمات، مما يؤهله لكي يكون قطاعاً رائداً في الإقتصاد الهندي مقارنة بالقطاعات الأخرى والتي لم تنال نفس النسبة من الإسهام في الناتج المحلي، حيث إن نسبة قطاع الزراعة قد انخفضت من نسبة 18.5% في عام 2011م إلى نسبة 16.3% في عام 2015م، أما قطاع الصناعة فقد راوح مكانه بانخفاض طفيف في نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الهندي من 17.4% في عام 2011 إلى 17.1% في عام 2015م، وبالنظر بشكل عام على الجدول السابق (2.4) سنجد أن القطاع الوحيد الذي حقق نموا للفترة (2011–2015م.) وحظي بنسبة مساهمة عالية هو قطاع الخدمات، فيما يشبه تحول اقتصادي حثيث ومستقر نحو الإقتصاد الخدمي.

هذا وتعددت الأدبيات في تفسير النمو السريع لقطاع الخدمات في الهند، حيث أشار (Jain & Nian, 2010) إلى أن مرونة الطلب على الخدمات أكبر من مرونة الطلب على السلع، وبالتالي فإن الطلب النهائي لنمو الخدمات كان بشكل أسرع من الطلب على السلع في ظل ارتفاع معدلات دخل الفرد. ، بينما أظهر (Chanda, 2002) أن التقدم التكنولوجي وتوافر القوي العاملة ذات المهارات العالية قد أدت إلى نمو الخدمات في مجال المعلومات وتكنولوجيا الإتصالات، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على الخدمات.

وفي تفسير آخر حول مرونة الدخل المرتفع للطلب على الخدمات قد ساهمت على تحفيز نمو الخدمات، بالإضافة إلى زيادة استخدام المدخلات للخدمات من قبل القطاعات الأخرى ، والتي لعبت دورا هاما في عملية نمو قطاع الخدمات، وأيضاً هناك العديد من العوامل الأخرى مثل الإصلاحات الإقتصادية ، ونمو صادرات الخدمات والتي ساهمت في تحفيز النمو الخدمي.(Gordon, J., & Gupta, P., 2003, P12)

يمكن تصنيف قطاع الخدمات إما باستخدام تعريف خاص بالبلد أو عبر استخدام تصنيف دولي معتمد، وفي الهند يتم اتباع التصنيف الصناعي الوطني[1] National Industrial Classification -2008 (NIC-2008) (Central Statistical Organization, 2008)، وبناء على ذلك فإن تصنيف قطاع الخدمات يشمل الأنشطة المبينة في الجدول التالي:

[1] وهو معيار احصائي أساسي في الهند لتطوير والحفاظ على قاعدة بيانات قابلة للمقارنة وفقاً للأنشطة الاقتصادية، وذلك بحسب الجهاز المركزي للاحصاء في الهند التابع لوزارة الاحصاءات وتنفيذ البرامج Central Statistical Organization ، وجاء متوافقا مع التصنيف الصناعي الدولي الموحد ISIC.

جدول (2.5): أنشطة قطاع الخدمات في الهند حسب التصنيف الصناعي الوطني NIC 2008

Wholesale and retail trade; repair of motor vehicles and motorcycle.	تجارة الجملة والتجزئة، واصلاح المركبات والدراجات النارية.
Transporting and Storage.	النقل والتخزين.
Accommodation and food activites.	أنشطة الإقامة والغذاء.
Information and Communication.	المعلومات والاتصالات.
Finance and Insurance activites.	الأنشطة المالية والتأمينية.
Real estate activites.	الأنشطة العقارية.
Professional, scientific and Technical activities.	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية.
Administrative and support services activities.	أنشطة الخدمات الإدارية وأنشطة الدعم.
Public administrative and defence; compulsory social security.	الإدارة العامة والدفاع، والضمان الإجتماعي الإلزامي.
Education.	التعليم.
Human Health and Social work activities.	الصحة البشرية وأشطة العمل الإجتماعي.
Arts, entertainment and recreation.	الفنون والترفيه والإستجمام.
Other services activities.	أنشطة الخدمات الأخرى.
Activities of household as employer; undifferentiated goods & services producing activites of household for own used.	أنشطة الأسر المعيشية كأصحاب عمل، السلع والخدمات التي تنتج أنشطة الأسر المعيشية للإستخدام الخاص.
Activites of extraterritorial organization and bodies.	أنشطة المنظمات والهيئات التي تتجاوز الحدود الإقليمية.

Source : National Industrial Classification -2008 (NIC-2008).

وبالنظر إلى نمو مكونات قطاع الخدمات في الهند فقد أظهرت الدراسات اختلافات في نمو أنشطة الخدمات، ففي دراسة Gordon, & Gupta. (2003, P10-12) أوضحت أن هناك تسارعاً في نمو خدمات الإتصالات، والخدمات المالية، وخدمات الأعمال، فيما نمت أنشطة الخدمات المتبقية مثل (النقل والتخزين، الخدمات العقارية، الإدارة الشخصية والدفاع) بمعدل ثابت وذلك خلال الفترة

2000–1990 م. ، فيما أظهرت دراسة (Eichengreen, B., Gupta, P., 2011) أن خدمات الإتصالات كانت الأسرع نمواً خلال الفترة من 2000–2010 م. تليها الخدمات المالية وخدمات الأعمال.

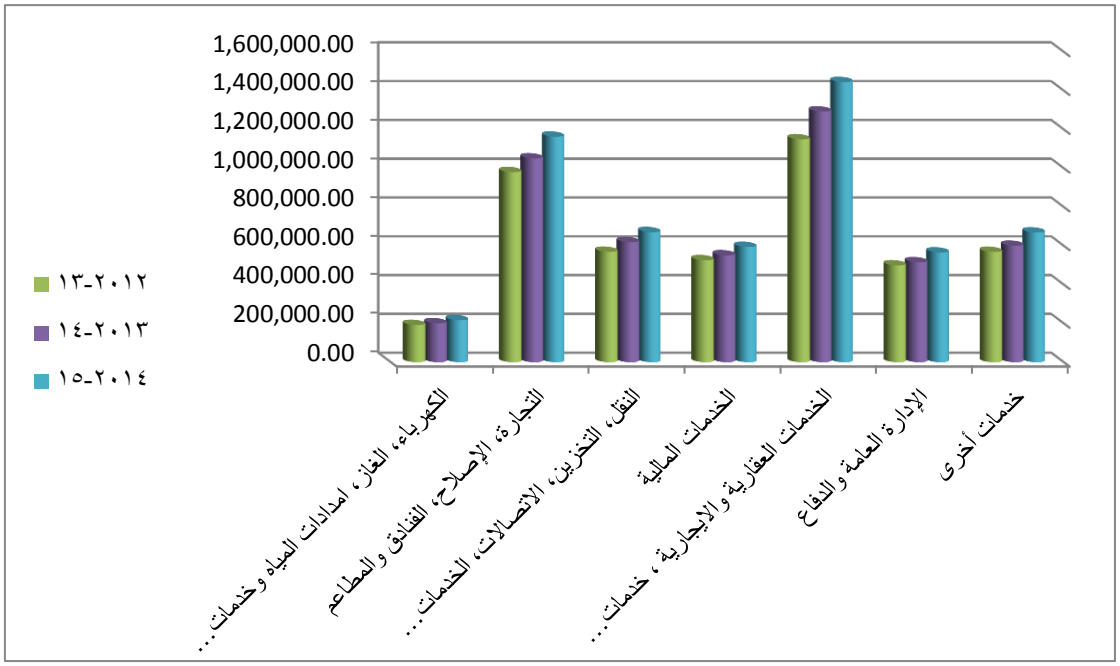

شكل (2.4): مكونات قطاع الخدمات في الهند للفترة 2012–2015م

المصدر: من اعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (2.4) من ملحق الجداول رقم (1).

ويتضح من الشكل رقم (2.4)، أن هناك شبه تقارب في النسب بين مكونات قطاع الخدمات مما يعكس توازن بنسبة ما في نمو مكونات قطاع الخدمات، ففي العام 2014–2015م. احتلت الأنشطة العقارية والأنشطة المهنية المرتبة الأولي في اسهامها بقطاع الخدمات بمعدل وصل إلى 20.18%، تلاها أنشطة التجارة وتجارة التجزئة وخدمات الفنادق والمطاعم بمعدل اسهام وصل إلى 16.25% ، وجاءت أنشطة النقل والتخزين وأنشطة الإتصالات في المرتبة الثالثة بنسبة 9.37%، فيما شكلت أنشطة الإدارة العامة أقل تلك الأنشطة إسهاماً في قطاع الخدمات بنسبة 7.90%.

هذا وقد ساهمت خدمات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات Information and Communication Technology services ICTs دوراً رئيسياً في تحقيق النمو في قطاع الخدمات، وذلك من خلال تجارة الخدمات، ففي العام 2015 ساهمت خدمات تكنولوجيا المعلومات ICTs بنسبة 48% من صادرات الخدمات التجارية الأخرى والتي شكلت ما نسبته 77% من

اجمالي صادرات الخدمات التجارية [1] Commercial Services الأمر الذي ترتب عليه تحقيق فائض في الميزان التجاري الخدمي في الهند .

جدول (2.6): التجارة في الخدمات التجارية وصادرات الخدمات التجارية الأخرى في الهند للعام 2015م.

Commercial Services

مليون US $	القيمة	التغير في النسب المئوية السنوية	
	2015	2010-2015	2014
صادرات الخدمات التجارية	155 288	6	5
واردات الخدمات التجارية	122 225	1	1
Breakdown in economy's total exports		**Breakdown in economy's total imports**	
By main Services Item (2015)		**By main Services Item (2015)**	

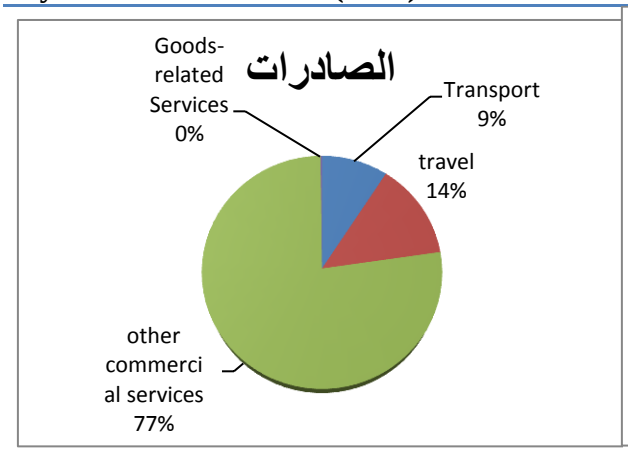

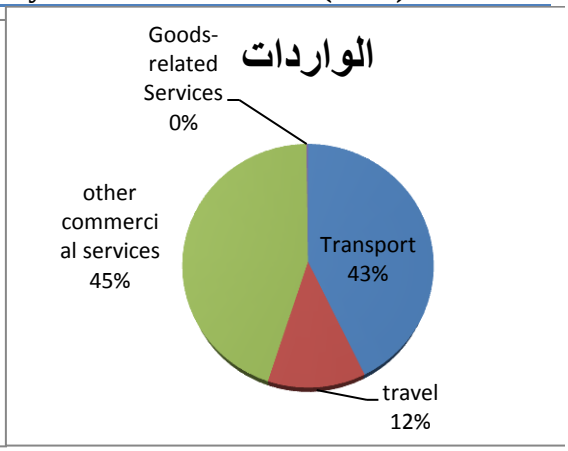

الخدمات التجارية الأخرى			
مليون US $	القيمة	Annual Percentage change	
	2015	2010-2015	2014
الصادرات	119 611	6	4
الواردات	54 791	-1	16

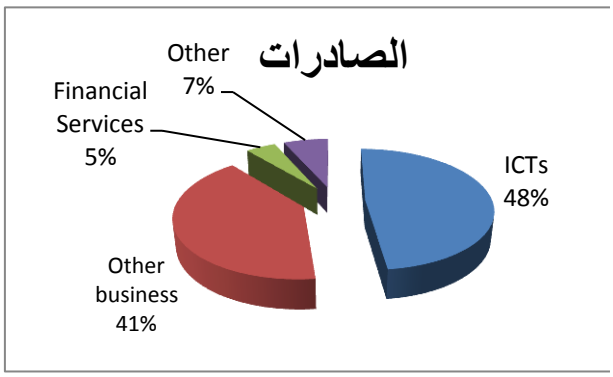

Source: WTO statistical data 2017, india. http://stat.wto.org

[1] الخدمات التجارية وتساوي اجمالي الخدمات – السلع والخدمات الحكومية "غير المدرجة في مكان آخر".

Breakdown By main Services Item: وتمثل الخدمات الرئيسية كما هي معرفة في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي IMF .[1]

Goods–related services : وتشمل خدمات التصنيع على المدخلات المادية، وخدمات الصيانة والاصلاح.

2.2.2 الصين

سجل الإقتصاد الصيني نمواً ملحوظاً خلال الفترة السابقة، حيث اتبعت عدة استراتيجيات تنموية وتصنيعية مما جعلها تنضم لفئة الاقتصادات الآخذة في التصنيع حسب تصنيفات البنك الدولي[(2)]، وقد انتهج الإقتصاد الصيني في عملية التنمية نماذج التغير الهيكلي في عملية التحول من القطاع الزراعي إلى قطاع الصناعات التحويلية بالإضافة إلى انتقال العمالة أيضاً من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي، حيث تم الإعتماد على قطاع الصناعات التحويلية في تحقيق عملية التنمية والنمو الإقتصادي.

إلا أنه وعلى الرغم من النمو الإقتصادي الذي تشهده الصين فقد تباطأت وتيرة نمو الناتج لتشير بذلك معدلات النمو نحو الانخفاض منذ العام 2010م. حيث بلغ معدل النمو 10.6 وبتراجع ملحوظ خلال الأعوام الماضية ليصل إلى 6.9 خلال العام 2015م وذلك حسب بيانات المكتب الوطني للإحصاء الصيني 2017م.

ولمواجهة تباطؤ هذه النمو فإن واضعي السياسيات الصينية أشاروا إلى أن قطاع الخدمات يمكن أن يعمل على تحفيز أنشطة الإقتصاد الأخرى والعمالة، وأنه يجب على الصين السير في عملية اصلاح لمواجهة هذا التباطؤ، وقد تم وضع برنامج لعملية الإصلاح عبر النهوض بالقطاع الخدمي واحداث تغيرات جادة لإعادة النمو نحو الصعود مجدداً.

وخلال الجلسة الثالثة للحزب الشيوعي الصيني والتي عقدت في 18 نوفمبر 2013م، تمت الإشارة إلى نقاط الإصلاح والتي انحصرت في المجالات التالية وذلك لزيادة نمو قطاع الخدمات (Rutkowski, 2015):

1. رفع الرقابة على الاسعار وتغير الحوافز الضريبية لصالح الصناعة .

---

(1) وتشمل خدمات التصنيع على المدخلات المادية، خدمات الصيانة والإصلاح، المواصلات، السفر، أعمال البناء، خدمات التأمين والمعاشات التقاعدية، الخدمات المالية، رسوم استخدام الملكية الفكرية، خدمات الإتصالات والكمبيوتر والمعلومات، خدمات الأعمال الأخرى، الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية، السلع والخدمات الحكومية.

(2) تبعا لتقرير التنمية الصناعية لعام 2016، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO.

2. ازالة الحواجز أمام الإستثمار الخاص في العديد من الخدمات مثل الإتصالات السلكية واللاسلكية، خدمات الطيران.
3. اجراء الخصخصة على حصة أكبر من أصول الدولة معظمها في قطاع الخدمات.

بعد أن تم تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، بدأ قطاع الخدمات يصبح مكوناً مهماً وأساسياً في الإقتصادي الصيني خاصة قطاع الخدمات الحديثة التي تشمل (خدمات الوساطة المالية، خدمات الكمبيوتر، خدمات رجال الأعمال، خدمات الإتصالات، والخدمات القانونية والتقنية) بشكل متسارع وحثيث (Eichengreen and Gupta, 2009, PP15-17)، ورغم النمو المتزايد في قطاع الخدمات إلا أن مساهمته في الناتج المحلي في الصين ما زال يعد منخفضاً مقارنة بالدول متوسطة الدخل، ففي العام 2015م شكلت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 49.8% ولكنها نسبة جيدة بالحديث عن اقتصاد بحجم الإقتصاد الصيني.
بالتعمق أكثر في أهمية قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، سنجد أنه شهد تزايداً ملحوظاً خلال الفترة من 2010–2015م، ففي العام 2015م. زادت نسبة مساهمة الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 6.9% مقارنة بالعام السابق وذلك حسب بيانات المكتب الوطني للإحصاء الصيني (National Bureau of Statistics of China,2017).

جدول (2.7): نسبة مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الصيني 2010–2015م.

القطاع الاقتصادي كنسبة منوية من الناتج المحلي الاجمالي	2015	2014	2013	2012	2011	2010
GDP الناتج المحلي إجمالي	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**
الصناعة، الغابات، تربية الحيوانات، الأسماك **(%)**	**9.1**	**9.3**	**9.6**	**9.7**	**9.7**	**9.8**
القطاع الصناعي **(%)**	**34.3**	**36.3**	**37.4**	**38.7**	**39.9**	**40.0**
الصناعات والبناء **(%)**	**6.8**	**7.0**	**6.9**	**6.8**	**6.7**	**6.6**
اجمالي قطاع الخدمات	**49.8**	**47.3**	**46.2**	**44.8**	**43.8**	**43.6**
تجارة الجملة والتجزئة **(%)**	**9.6**	**9.7**	**9.5**	**9.2**	**8.9**	**8.7**
النقل والتخزين والأعمال البريدية **(%)**	**4.4**	**4.4**	**4.4**	**4.4**	**4.5**	**4.5**
الفنادق وأنشطة تقديم الطعام **(%)**	**1.8**	**1.7**	**1.7**	**1.8**	**1.8**	**1.9**
الصناعة المالية والتمويل **(%)**	**8.4**	**7.2**	**6.9**	**6.5**	**6.3**	**6.2**
الأنشطة العقارية **(%)**	**6.1**	**5.9**	**6.0**	**5.8**	**5.8**	**5.7**
أنشطة الخدمات الأخرى **(%)**	**19.5**	**18.4**	**17.7**	**17.1**	**16.5**	**16.6**

المصدر: من اعداد الباحثة استناداً إلى بيانات جدول رقم (2.5) من ملحق الجداول رقم (1)

بالنظر إلى الجدول رقم (2.8)، سنجد أن قطاعي الصناعة والخدمات يسيطران على النسبة الأكبر من الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي الصيني، حيث شهد قطاع الخدمات نمواً في نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي من 43.6% في عام 2010م إلى 49.8% في عام 2015م، بينما كان الأمر مختلفا مع القطاع الصناعي، حيث شهد تراجعاً في نفس الفترة من 40% في عام 2010م إلى 34.3% في عام 2015م، مما يشير بشكل أو بآخر إلى وجود تحول حثيث نحو الإتجاه لتنمية القطاع الخدمي والإعتماد عليه.

جدول (2.8): القيمة المضافة لكل من : قطاع الخدمات والقطاع الصناعي في الصين للفترة 2008–2015م (معدل النمو السنوي %)

المبالغ بالتريليون دولار $ (الأسعار الثابتة $us 2010)

القطاع	2008		2009		2010		2011		2012		2013		2014		2015	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الخدمات	2.24	**10.34**	2.45	**9.37**	2.69	**9.80**	2.94	**9.29**	3.18	**8.16**	3.44	**8.18**	3.71	**7.85**	4.02	**8.36**
الصناعة	2.28	**10.14**	2.51	**10.08**	2.83	**12.75**	3.13	**10.60**	3.40	**8.63**	3.67	**7.94**	3.94	**7.36**	4.18	**6.10**
GDP	5.04	**9.60**	5.51	**9.32**	6.10	**10.70**	6.68	**9.50**	7.21	**7.93**	7.77	**7.76**	8.33	**7.20**	8.91	**6.96**

المصدر : من إعداد الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (2.6) من ملحق الجداول رقم (1).

ويوضح الجدول رقم (2.8) أن الفترة من 2008–2015م. شهدت معدلات نمو مرتفعة بما جعلها في المراكز الأولى بين اقتصاديات العالم، ويأتي هذا النمو بالتزامن مع النمو السنوي في القيمة المضافة للقطاع الصناعي والتي جاءت بوتيرة نمو أعلى من النمو السنوي في القيمة المضافة لقطاع الخدمات وذلك حتى العام 2012م، فيما سجل قطاع الخدمات معدلات نمو سنوية أعلى من معدلات النمو في القطاع الصناعي اعتباراً من العام 2013م. والتي توافقت مع الأهداف المرجوة من برنامج عملية الإصلاح للنهوض بقطاع الخدمات.

بالتعمق أكثر في قطاع الخدمات في الاقتصاد الصيني، سنجد مفهوماً مختلفاً لقطاع الخدمات وفق الحالة الصينية، حيث تعتبر الصين جميع القطاعات غير قطاع الزراعة والتعدين ، والصناعات التحويلية والبناء من ضمن قطاع الخدمات حسب تصنيف المكتب الوطني للإحصاء الصيني ويعرف قطاع الخدمات باسم Tertiary industry، في الصين يتم تصنيف الأنشطة الإقتصادية تبعا لتصنيف الصناعة الوطنية[1] National Industrial Classification of

[1] ويعرف بالتصنيف الصناعي الوطني للأنشطة الإقتصادية ، ويستخدم هذه التصنيف على نطاق واسع في جميع الإحصائيات الرسمية عن المنظمات في جميع انحاء الصين ، وهو يحدد ثلاثة مستويات وتعرف بالصناعة الإبتدائية والصناعة الثانوية ، والصناعة الثالثة ، ويتم تقسيم هذه المستويات إلى 20 مجموعة يندرج منها 95 فئة من الصناعة الصينية المختلفة، تم تحديث النسخة T 4754 في كل من عامي 2002 و2011 لتعكس التغيرات الحالية.

Economic Activities No (GB/T 4754 / 2011)، وبناء على ذلك فإن تصنيف قطاع الخدمات في الصين يشمل:

جدول (2.9): أنشطة قطاع الخدمات في الصين حسب تصنيف الصناعة الوطنية GB/T 4754 2011

Transport, Strorage, and mail business.	النقل والتخزين والأعمال البريدية.
Information transfer, computer service and softwailre industry.	نقل المعلومات، خدمة الكمبيوتر وصناعة البرمجيات.
Wholesale and retail trade.	تجارة الجملة والتجزئة.
Hotel and Catering Services.	الفنادق وأنشطة تقديم الطعام.
Finance industry.	الصناعة المالية والتمويل.
Real estate	الأنشطة العقارية.
Leasehold and business service industry	أنشطة الخدمات المستأجرة وخدمات الأعمال.
Scientific research, technical service and geologic examination industry.	البحث العلمي والخدمات التقنية.
Water conservancy, environment and public institution management.	الحفاظ على المياه والبيئة وادارة المرافق العامة.
Neighborhood services and other service industry.	صناعة الخدمات الأخرى.
Education.	التعليم.
health, social security and social welfare industry.	أنشطة الصحة، الدفاع وأنشطة الرعاية الإجتماعية.
Public administrative and social organization.	أنشطة الإدارة العامة والمؤسسات الإجتماعية.
International organization.	أنشطة المؤسسات العالمية.

Source : National Industrial Classification of Economic Activities No (GB/T 4754 / 2011).

شهد قطاع الخدمات نموا ملحوظا في الصين لا سيما في الفترة الأخيرة 2013-2014م.، وصاحب ذلك نمواً ملحوظاً في القطاع الصناعي، ويعكس الجدول (2.10) مساهمة القطاعات الإقتصادية وأيضا مساهمة مكونات قطاع الخدمات والذي جاء على النحو التالي:

جدول (2.10): مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الصين2008-2014م.

(100 million yuan) بالأسعار الجارية

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي الإجمالي **GDP**	314045.4	340902.8	401512.8	473104.0	540367.4	595244.4	643974.0
الزراعة، الغابات، الحيوانات، الأسماك (**قطاع الصناعة الأولية**)	33702.0	35226.0	40533.6	47486.2	52368.7	56973.6	60165.7
قطاع الصناعة الثانوية	149003.4	157638.8	187383.2	220412.8	245801.7	263234.4	278736.9
قطاع الخدمات	**131340.0**	**148038.0**	**173596.0**	**205205.0**	**242196.9**	**275036.5**	**305071.5**
•النقل والتخزين والبريد	16362.5	16727.1	19132.2	22432.8	23763.2	26042.7	28500.9
•المعلومات وخدمات الكمبيوتر والبرمجيات	7859.7	8163.8	8881.9	9780.3	11928.7	13729.7	15939.6
•تجارة الجملة والتجزئة	26182.3	28984.5	35746.1	43445.2	49831.0	56284.1	62423.5
•الفنادق وخدمات الطعام	6616.1	7118.2	8068.5	9172.8	9536.9	10228.3	11158.5
•الصناعة المالية والتمويل	14863.3	17767.5	20980.6	24958.3	35188.4	41191.0	46665.2
•الأنشطة العقارية	14738.7	18654.9	22782.0	26783.9	31248.3	35987.6	38000.8
•أنشطة الخدمات المستأجرة والأعمال	5608.2	6191.4	7785.0	9407.1	11248.2	13335.0	15276.2
•البحث العلمي والخدمات التقنية	3993.4	4721.7	5636.9	6965.8	9449.4	11010.2	12250.7
• ادارة المياه والبيئة والمرافق العامة	1265.5	1480.4	1752.1	2039.5	2556.8	3056.3	3472.7
• الخدمات المنزلية	4628.0	5271.5	6101.7	7280.5	8156.8	8625.1	9706.3
• التعليم	8887.5	10481.8	12042.1	14429.4	16645.7	18951.4	21159.9
•أنشطة الصحة والضمان الإجتماعي	4628.7	5082.6	5980.8	7495.9	9011.2	11034.4	12734.0
•الأنشطة الثقافية، الرياضية، الترفيه	1922.4	2231.0	2495.8	3007.1	3530.6	3867.7	4274.5
•الإدارة العامة والمؤسسات الإجتماعية	13783.7	15161.7	16210.3	18006.4	20101.7	21693.0	23508.7

Source: National Bureau of Statistics of china , china statistical yearbook 2016, 2015,2014.

من خلال الجدول رقم (2.10) يتبين أن أنشطة تجارة الجملة والتجزئة قد احتلت المركز الأول خلال الفترة الزمنية 2008-2014م. لتتصدر بذلك النسبة الأعلى من مساهمتها في قطاع الخدمات، بينما تراجعت الأنشطة العقارية إلى المرتبة الثالثة لتحل الأنشطة المالية بدلا منها وذلك اعتباراً من العام 2012م. بوتيرة نمو متزايدة، حيث شهد الهيكل المالي للصين تغيرات جذرية منذ العام 2011م.، وتحسنا ملحوظاً في انفتاح الأسواق، وزيادة الطلب على التنوع المالي والخدمات المالية، والأوراق المالية، والمحافظ الإستثمارية. هذا وأضحت صناعة الأوراق المالية تبحث عن فرص كبيرة وجديدة بصفتها المزود الرئيسي للخدمات المالية (Xiaoqiu, 2014, P.10).

هذا وقد حافظت الأنشطة العقارية على معدل نمو ثابت، فيما حافظت أنشطة النقل والتخزين، وأنشطة الإدارة العامة والمؤسسات الاجتماعية، وأنشطة التعليم على المراكز الرابع والخامس والسادس على التوالي بتغير طفيف في معدلات النمو، بينما احتلت الأنشطة المرتبطة بالتنمية الإجتماعية (أنشطة الصحة والأنشطة الإجتماعية، الأنشطة العلمية والمهنية والتقنية، أنشطة الرعاية الإجتماعية، الأنشطة الثقافية والرياضية، أنشطة إدارة وحفظ المياه) المراكز الأخيرة.

وما يميز هذا النمو هو كونه متزامناً مع ارتفاع معدلات العمالة في قطاع الخدمات والقطاع التصنيعي، الأمر الذي جاء مؤكداً على وجود علاقة تكاملية بين قطاع الخدمات والقطاع التصنيعي حيث إن ارتفاع معدلات العمالة في قطاع الخدمات صاحبها ارتفاع لمعدلات العمالة في القطاع الصناعي أيضاً، الأمر الذي عكس الدور الرئيسي للخدمات في توفير القوة الداعمة للقطاع التصنيعي عبر توفير البنية التحتية لخدمات فعالة ومتطورة تحدث أثراً هاماً على صعيد العملية التنموية (OECD, 2000, P9-10).

جدول (2.11): معدلات العمالة في القطاعات الإقتصادية في الصين 2008-2015

السنة	نسب العمالة في القطاعات الإقتصادية		
	[1]Primary industry	[2]Secondary industry	[3]Services
2015	28.30%	29.23%	42.39%
2014	29.50%	29.90%	40.60%
2013	31.40%	30.10%	38.50%
2012	33.60%	30.30%	36.10%
2011	34.80%	29.50%	35.70%
2010	36.70%	27.70%	34.60%
2009	38.10%	27.10%	34.10%
2008	39.60%	27.20%	31.84%

المصدر : من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات الجدول رقم (2.7) من ملحق الجداول رقم (1)

---

[1] الصناعة الأولية The primary industry وتشمل: الزراعة والحراجة وتربية الحيوانات والصناعات السمكية (باستثناء خدمات الدعم للزراعة والحراجة وصناعات تربية الحيوانات والصناعات السمكية).

[2] الصناعة الثانوية The secondary industry وتشمل: التعدين (باستثناء الأنشطة المساعدة للتعدين) والتصنيع (باستثناء إصلاحات المنتجات المعدنية والآلات والمعدات) وإنتاج وتوريد الكهرباء والبخار والغاز والمياه والبناء.

[3] قطاع الخدمات The tertiary industry ويشمل: جميع الأنشطة الإقتصادية الأخرى غير المدرجة في الصناعات الأولية أو الثانوية ويعرف بقطاع الخدمات services.

المصدر: National Bureau of statistics of china 2017

من خلال الجدول رقم (2.11)، سنجد أن قطاع الخدمات في الإقتصاد الصيني استطاع استيعاب النسبة الأكبر من العمالة المحلية في الصين مع تحقيق معدل نمو متزايد في هذا الإطار، حيث كانت قد ارتفعت قدرة قطاع الخدمات في استيعاب العمالة المحلية في عام 2008م من 31.84% من إجمالي العمالة المحلية إلى 42.39% في عام 2015م. من إجمالي العمالة المحلية، الأمر الذي يعطي مؤشراً هاماً حول مدى أهمية قطاع الخدمات للإقتصاد وقدرته على تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال تخفيض معدلات البطالة المحلية.

ولعرض صورة أكثر تفصيلية حول العمالة في قطاع الخدمات فقد توزعت العمالة في القطاع الخدمي الصيني كما هو موضح في الجدول التالي (2.12):

جدول (2.12): معدلات العمالة في قطاع الخدمات في الصين

أنشطة قطاع الخدمات - Services (%)	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009
• النقل والتخزين والأعمال البريدية.	**9.51**	**9.76**	**9.85**	**8.73**	**9.09**	**9.15**	**9.51**
• تجارة الجملة والتجزئة.	**9.83**	**10.1**	**10.4**	**9.31**	**8.88**	**7.76**	**7.81**
• التعليم.	**19.3**	**19.6**	**19.6**	**21.6**	**22.2**	**22.9**	**23.25**
• انشطة الصحة والضمان الإجتاعي.	**9.37**	**9.18**	**8.96**	**9.40**	**9.31**	**9.17**	**8.93**
• الإدارة العامة ومؤسسات الضمان الإجتماعي	**18.2**	**18.1**	**18.2**	**20.2**	**20.1**	**20.7**	**20.91**

المصدر : من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات الجدول رقم (2.8) من ملحق الجداول رقم (1).

بالنظر إلى الجدول رقم (2.12)، سنجد أن الأنشطة التعليمية حافظت على الصدارة في استيعاب العمالة خلال الفترة الزمنية 2009–2015م. وذلك على الرغم من تبوءها المركز السادس من حيث معدل المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، تلاها أنشطة الإدارة العامة والمؤسسات الاجتماعية والذي ارتبط بدوره كمحدد رئيسي في مستوى الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية الأخرى (Growth China Services, 2010) فيما شغلت هذه الأنشطة المركز الخامس في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وتأتي أنشطة الجملة والتجزئة في المركز الثالث في استيعاب العمالة رغم تصدرها النسبة الأعلى لمعدلات النمو في القطاع الخدمي وينافسها في هذا المركز أنشطة المرور والنقل والتخزين.

2.2.3 الولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أقوى اقتصاديات العالم، حيث تسيطر الولايات المتحدة على صدارة العالم في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بدول العالم الأخرى ، وخلال العام 2014م بلغ الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 22.16% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بينما مثلت القيمة المضافة لقطاع الخدمات الأمريكي 26.93% من الإجمالي العالمي للقيمة المضافة لقطاع

الخدمات، فيما احتلت القيمة المضافة للقطاع الصناعي الأمريكي 15.56% من الإجمالي العالمي للقيمة المضافة لقطاع الصناعات وذلك حسب الإحصائيات الصادرة عن البنك الدولي 2017م.

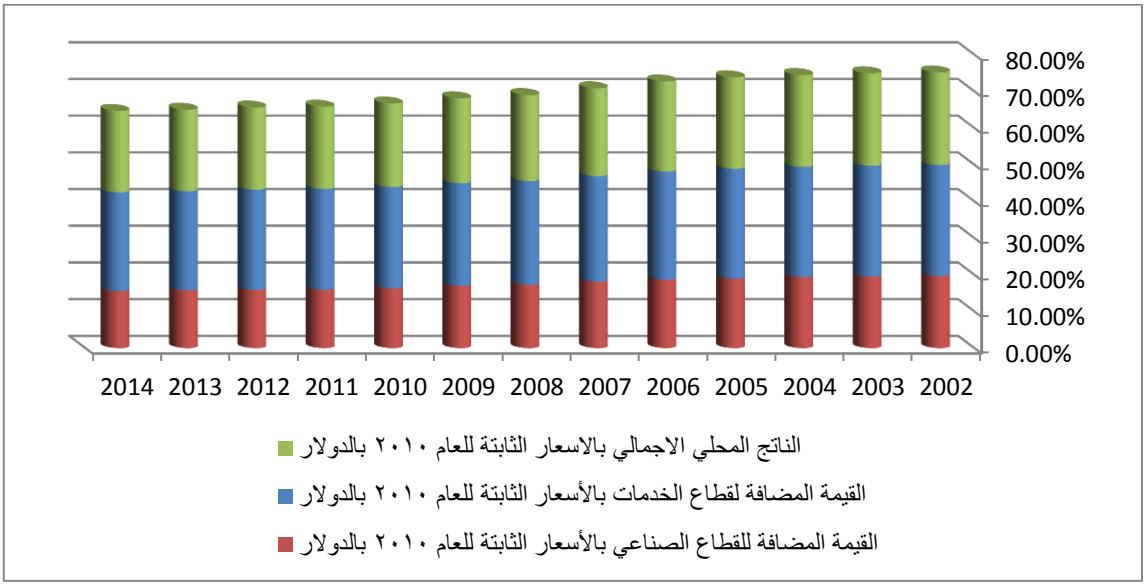

شكل (2.5): التوزيع النسبي للقيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات في الولايات المتحدة الأمريكية من العالم 2002-2014

المصدر: من اعداد الباحثة استناداً إلى بيانات جدول رقم (2.9) من ملحق الجداول رقم (1).

من خلال الشكل رقم (2.5)، سنجد أن قطاع الخدمات الأمريكي قد احتل مكانة مهمة عالمياً بتحقيق نسبة تفوق 25% من إجمالي القيمة المضافة عالمياً، الأمر الذي يعني وجود تطور ونمو ملحوظ في هذا القطاع على الصعيد الداخلي والخارجي معاً، في السنوات الأخيرة تم النظر إلى قطاع الخدمات كعنصر ديناميكي رئيسي من النشاط الاقتصادي والنمو وليس فقط في الولايات المتحدة الأمريكية وإنما في الدول الصناعية الاخرى، وقد لعبت التكنولوجيا العالية والنمو الملحوظ في خدمات الانترنت اهتماماً كثيفاً في قطاع الخدمات كمساهمين رئيسين في حفز عملية النمو الإقتصادي (Gallaher, Link, and Petrusa, 2006, P.7).

هذا وقد استند جزء كبير من نمو الخدمات في الثمانينات إلى نمو في الخدمات ذات الطابع المعرفي والتكنولوجي الواسع، حيث أن جزء كبير من النمو في قطاع الخدمات اعتمد على التقدم في الأجهزة والبرمجيات المنبثقة عن قطاع الصناعات التحويلية، وبذلك يضيف قطاع الخدمات قيمة اضافية مختلفة عن قطاع الصناعات التحويلية عن طريق دمج التكنولوجيا بالسلع المادية لإضافة هذه القيمة (Gallaher, et al., 2006, P.80).

ولكي يستمر الإقتصاد الأمريكي في مواجهة معدلات نمو تاريخية، فإن أداء قطاع الخدمات سيكون له دوراً حاسماً في ذلك، كماً وكيفاً.

جدول (2.13): القيمة المضافة لكل من : قطاع الخدمات والقطاع الصناعي في الولايات المتحدة الامريكية للفترة 2008–2014م (معدل النمو السنوي %)

المبالغ بالتريليون دولار $ (الأسعار الثابتة $us 2010)

Indicates	2008		2009		2010		2011		2012		2013		2014	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الخدمات	11.35	**0.26**	11.51	**1.4**	11.38	**1.12-**	11.57	**1.67**	11.80	**1.98**	12.0	**1.7**	12.17	**1.41**
الصناعة	3.1	**3.45-**	2.88	**7.1-**	2.95	**2.43**	3.01	**2.03**	3.04	**0.99**	3.10	**1.97**	3.15	**1.61**
GDP	15.01	**0.26-**	14.60	**2.73-**	15.10	**4.10**	15.20	**0.6**	15.54	**2.23**	15.80	**1.67**	16.12	**2.02**

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات جدول رقم (2.10) من ملحق الجداول رقم (1)

بالنظر إلى الجدول رقم (2.13)، سنجد نمواً ملحوظاً في نسبة اسهام قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بباقي المكونات الإقتصادية للناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية، مع نمو متباطئ لنسبة اسهام قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي عبر الزمن، حيث وصلت نسبة اسهام قطاع الخدمات في 2014م ما يقارب 70% وهي نسبة كبيرة وتعطي مؤشر هام حول مدى تأثير هذا القطاع على الإقتصاد المحلي ككل حيث زادت القيمة المضافة لقطاع الخدمات الأمريكي في الفترة 2008–2014م من 11.35 تريليون دولار إلى 12.17 تريليون دولار بينما راوح قطاع الصناعة مكانه خلال نفس الفترة.

ولمزيد من إلقاء الضوء على قطاع الخدمات الأمريكي، فإنه يتم تصنيف قطاع الخدمات في الولايات المتحدة الأمريكية تبعا لتصنيف North American Industry classification System (NAICS) [1] (Bureau of Economic Analysis, 2017)، والذي جاء على النحو المبين التالي:

[1] التصنيف الصناعي في أمريكا الشمالية : وهو نظام تصنيف الصناعة التي تجمع المؤسسات في الصناعات على أساس تشابه عمليات الإنتاج الخاصة بهم وهو يغطي جميع الأنشطة الإقتصادية ، و يحتوى على 20 قطاع و1057 صناعة ، ويمثل استمرار للجهد المتعاون بين هيئة الإحصاء الكندية، والمعهد الوطني في المكسيك، ولجنة التصنيف الإقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية،

جدول (2.14): أنشطة قطاع الخدمات في الولايات المتحدة الأمريكية حسب تصنيف في أمريكا الشمالية NAICS

42	Wholesale Trade.	تجارة الجملة.
44-45	Retail Trade	تجارة التجزئة.
48-49	Transport and Warehousing	النقل والتخزين.
51	Information.	المعلومات.
52	Finance and Insurance.	المالية والتأمين.
53	Real Estate and Rental and Leasing.	العقارات والإيجار والتأجير.
54	Proffesional, Scientific, and Technical Services.	الخدمات المهنية والعلمية والتقنية.
55	Management of Companies and Enterprise.	ادارة الشركات والمؤسسات.
56	Administrative and support and wast Management and Remediation Services.	الخدمات الإدارية والدعم وادارة النفايات.
61	Educational Services.	الخدمات التعليمية.
62	Helath care and Social Assistance.	الرعاية الصحية والمساعدة الإجتماعية.
71	Arts, entertainment, and Recreation.	الفنون والترفيه والإستجمام.
72	Accommodation and Food Services.	السكن والخدمات الغذائية.
81	Other Services (except public administrative).	الخدمات الأخرى.
92	Public Administration.	الإدارة العامة.

Source : North American Industry Classification System , 2017, P19-22

هذا وبحسب التصنيف الصناعي في أمريكا الشمالية فإن الناتج المحلي الإجمالي ينقسم إلى:

1. الصناعات الخاصة [1] Private Industry واستحوذت على النسبة الأعلى من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2015 حيث بلغت 87.04% من اجمالي الناتج المحلي الأمريكي.
2. الحكومة Goverment[2] : واستحوذت على نسبة 12.96% من الناتج المحلي الإجمالي.

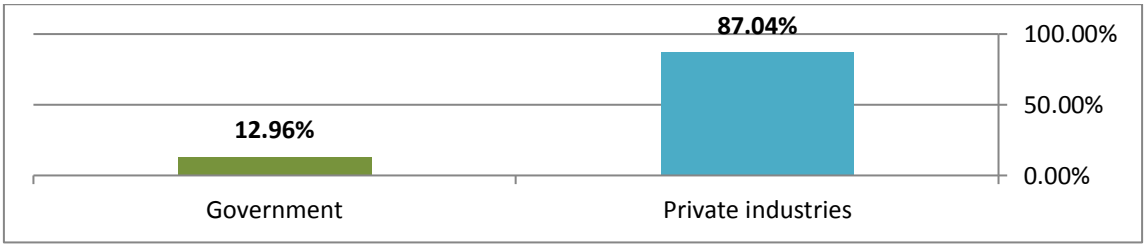

شكل (2.6): الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية للعام 2015 حسب التصنيف الإقتصادي.

المصدر : من اعداد الباحثة استناداً إلى بيانات الجدول رقم (2.11) من ملحق الجداول رقم (1).

[1] Private Industry ويضم :agriculture, Forsty, fishing, and hunting; minig; utilities; construction; and manufacturing; services Sector.

[2] Goverment ويضم :Federal ; State and local (General government, Government enterprises).

ولإلقاء مزيداً من التوضيح حول قطاع الخدمات في الإقتصاد الأمريكي فإنه يتم تقسيم قطاع الصناعات الخاصة Private Industry إلى الصناعات الخاصة بالسلع – Private Goods industries 1 ، والصناعات الخاصة بالخدمات Private Services – industries 2 ، ويوضح الشكل التالي رقم (2.6) تصنيف هذه الصناعات.

هذا وقد أظهرت النتائج ارتفاع نسبة مساهمة الصناعات الخاصة بالخدمات والتي بلغت 78.31% مقارنة بالصناعات الخاصة بالسلع والتي بلغت 21.69% من اجمالي الصناعات الخاصة وذلك للعام 2015 م في الاقتصاد الامريكي، الأمر الذي يؤكد التوجه الحديث نحو صناعة الخدمات .

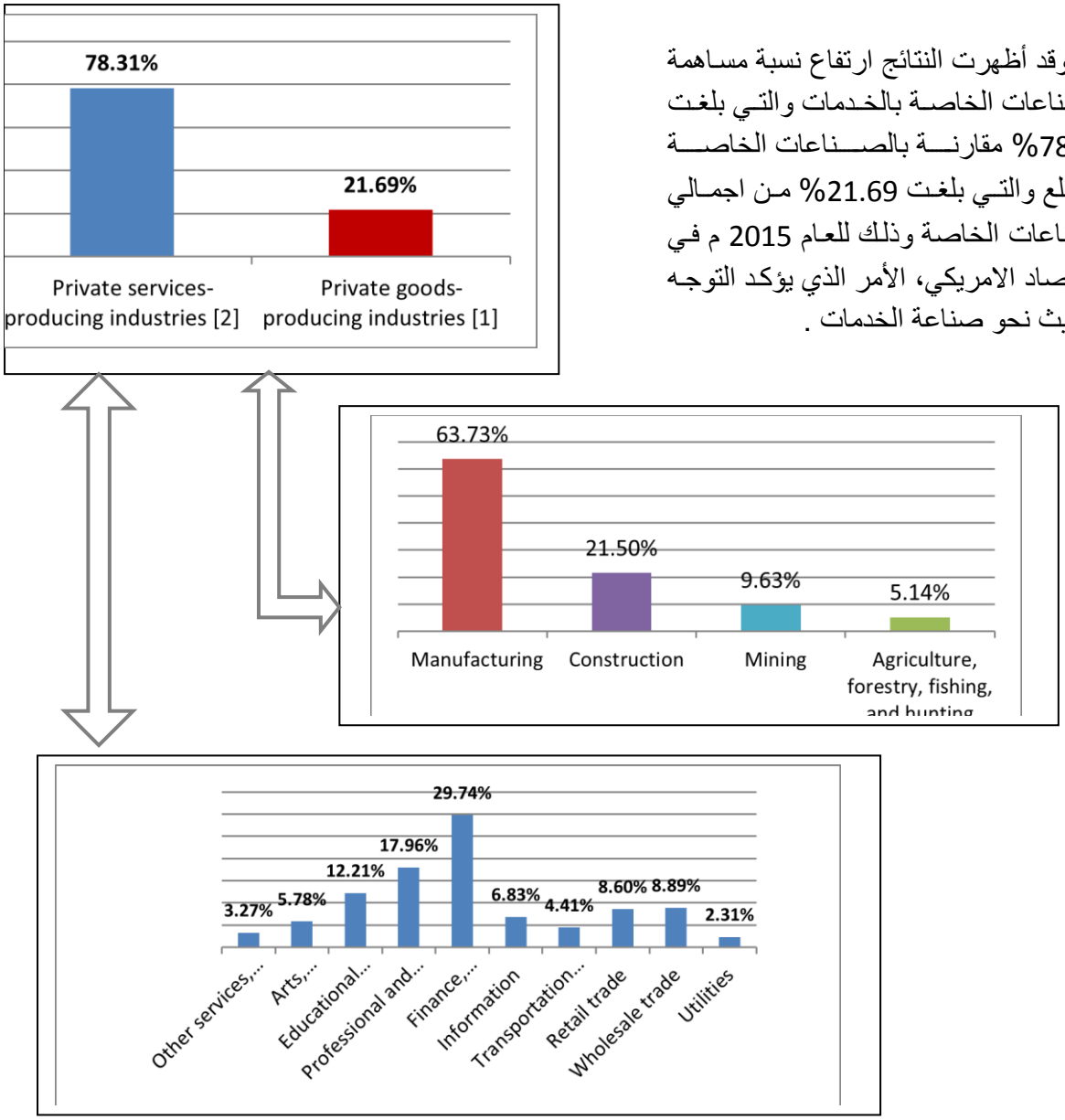

شكل (2.7): مكونات قطاع الخدمات في الولايات المتحدة الامريكية للعام 2015 م.

المصدر: من اعداد الباحثة استناداً إلى بيانات جدول رقم (2.11) من ملحق الجداول رقم (1).

بالنظر إلى الشكل رقم (2.7)، يتبين أن خدمات التمويل والتأمين والأنشطة العقارية والإيجارية قد ساهمت بالنسبة الأعلى من النمو في القيمة المضافة لأنشطة الخدمات، الأمر الذي

يبرهن أن التغيرات التي حدثت في الإقتصاد الأمريكي وزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات في الأنشطة المالية قد أثرت بشكل كبير على قطاع الخدمات المالية وانبثق هذا الدور من ابتكار طرق جديدة لإدخال الأموال الإلكترونية، البطاقات الذكية، تحويل الأموال الإلكترونية، والتي تعد من الإبتكارات الحديثة والتي أضافت قيمة على القطاع المالي انعكس أثرها في زيادة معدلات النمو في الأنشطة المالية. وفي دراسة (Greenwood, Scharfstein, 2013) حيث أشارت إلى أن نمو الخدمات في القطاع المالي يشكل أكثر من ربع نمو قطاع الخدمات منذ العام 1980م. في الولايات المتحدة، وأظهرت أن النمو في القطاع المالي مرتبط بالأنشطة: إدارة الأصول المالية عبر التنويع في أسواق الأوراق المالية، وتوسيع أنشطة الوساطة المالية.

كما وأظهرت دراسة أمانة الأونكتاد (2013م.) الأهمية النسبية للخدمات المالية، والتي بدأت تأخذ حيزاً واهتماماً واسعاً منذ العام 2010م نظراً للدور الذي تلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي واسهامها بصورة مباشرة في زيادة معدلات الدخل، وأظهرت الدراسة أن الخدمات المالية قد حازت على ما نسبته 37.5% كحصة من الناتج المحلي الإجمالي من مستوى التمثيل العالمي، فيما حاز قطاع الإتصالات على نسبة تمثيل 17.6% في البلدان المتقدمة و 15.5% في البلدان النامية.

2.3 قطاع الخدمات في فلسطين.

يعتبر قطاع الخدمات من القطاعات المهمة لأي اقتصاد سواء في اقتصاديات الدول النامية أو المتقدمة، وذلك لما يشكله من مدخلات مهمة وحاضنة ميسرة ومسهلة لنمو وتشغيل جميع القطاعات الأخرى، الأمر الذي يشكل ضرورة لتنمية هذا القطاع كمقدمة لتنمية باقي القطاعات الاقتصادية عدا عن تنمية الاقتصاد نفسه.

وفي فلسطين والتي تعد من الاقتصاديات النامية، تستحوذ القيمة المضافة من قطاع الخدمات على ما يزيد من ثلثي ناتجه المحلي فقد بلغت 62.8% من اجمالي الناتج المحلي للعام 2015م. مما يعكس أهمية الاقتصاد الخدمي بالنسبة للإقتصاد الفلسطيني، وبهذا فإن قطاع الخدمات يلعب دوراً رئيسياً في عملية النمو الإقتصادي كونه المساهم الأبرز في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، متمثلاً في توفير القاعدة الاساسية لمتطلبات عملية التنمية الاقتصادية في

القطاعات الإقتصادية الأخرى، عبر توفير مدخلات للإنتاج السلعي في مجالات الصناعة والزراعة؛ وتكوين البنية التحتية في خدمات قطاعات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات وخدمات النقل والتخزين، وأيضا دوره في رفع معدلات العمالة من خلال توفير العديد من فرص العمل. (سلطة النقد الفلسطينية، 2011-أ، ص14).

وتناول هذا المبحث ابراز هذه الأهمية لقطاع الخدمات في فلسطين من خلال ثلاث محاور:

2.3.1 أهمية قطاع الخدمات في فلسطين :

أثر قطاع الخدمات على القطاعات الإقتصادية الأخرى:

من مميزات قطاع الخدمات قدرته على توفير التدخلات المطلوبة المسهلة لعمل القطاع الأخرى وهي من الأهمية بما يجعلها شرط مسبق لعملية النجاح الإقتصادي، فالخدمات كالإتصالات، والمصارف، والتأمين، والنقل توفر مدخلات مهمة لجميع القطاعات الإقتصادية الأخرى، وكلما تطورت هذه الخدمات كلما تمكنت من لعب دوراً أكبر في عملية التنمية الإقتصادية (عودة، 2011م، ص3).

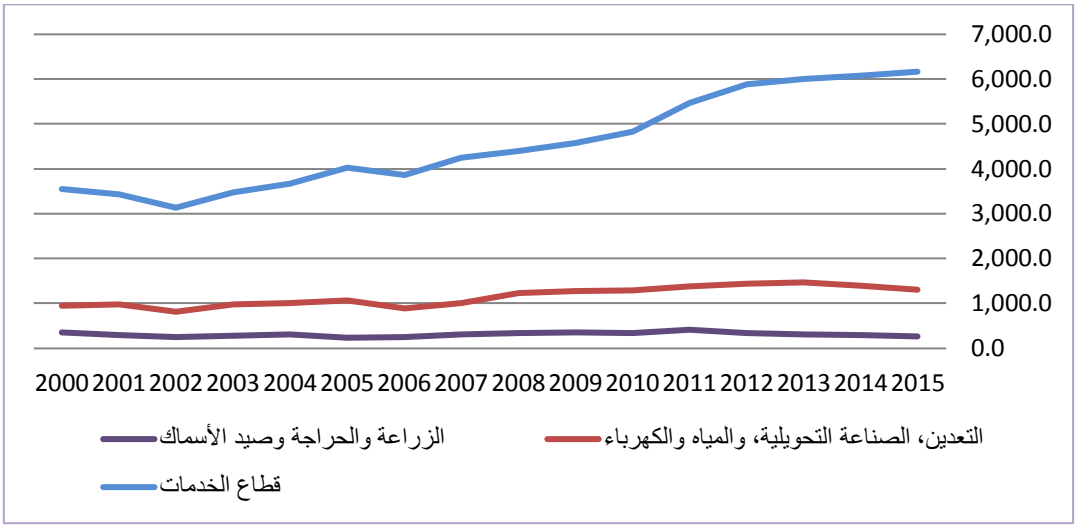

شكل (2.8): القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في فلسطين بالأسعار الثابتة : سنة الأساس 2004 للفترة 1994-2015 م -مليون دولار-

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ويظهر الشكل السابق (2.8) أن عملية النمو التي يشهدها قطاع الخدمات إنما تأتي مصاحبة وموازية للنمو في القطاع الصناعي، مما يشير إلى الإتجاه القائل بأن قطاع الخدمات

ضروري لتحقيق النمو في القطاعات الإقتصادية الأخرى ومن ضمنها القطاع الصناعي، كما أن الإتجاه العام لنمو القطاعات الأخرى يتزامن أيضاً مع نمو قطاع الخدمات وهذا يدعم الطرح السابق بخصوص وجود علاقة عبر الزمن بين نمو قطاع الخدمات ونمو القطاعات الأخرى.

مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي:

إن الإتجاه العام للنمو الإقتصادي ككل يتسق مع اتجاه النمو في قطاع الخدمات نظراً لأهمية هذا القطاع في الإقتصاد المحلي حيث تستحوذ القيمة المضافة المتولدة من الخدمات على ما يزيد على ثلثي ناتجه المحلي 62% في العام 2015م، مما يجعل قطاع الخدمات يسهم بفعالية في توجيه النمو في الناتج المحلي الإجمالي .

جدول (2.15): القيمة المضافة لقطاع الخدمات للأعوام 1994-2015م بالأسعار الثابتة: سنة الأساس:2004 القيمة بالمليون دولار امريكي.

السنة	القيمة المضافة في قطاع الخدمات	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة النمو في قطاع الخدمات
2015	4,852.40	62.86%	3.52%
2014	4,681.80	62.73%	3.08%
2013	4,537.60	60.69%	1.80%
2012	4,455.90	60.92%	8.04%
2011	4,097.70	59.54%	13.73%
2010	3,535.00	57.74%	6.80%
2009	3,294.50	58.17%	4.09%
2008	3,159.80	60.62%	-2.26%
2007	3,231.20	65.76%	7.72%
2006	2,981.90	64.69%	0.66%
2005	2,962.10	61.75%	10.08%
2004	2,663.60	61.53%	5.95%
2003	2,505.20	63.85%	7.81%
2002	2,309.50	67.12%	-6.47%
2001	2,459.00	62.53%	-5.68%
2000	2,598.70	59.93%	0.74%
1999	2,579.40	54.40%	4.02%
1998	2,475.70	56.54%	11.92%
1997	2,180.50	56.93%	18.15%
1996	1,784.80	53.44%	-2.75%
1995	1,833.80	55.57%	2.17%
1994	1,794.00	58.23%	--

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، 2017م.

شهد قطاع الخدمات عدة مراحل في تطور نموه عبر الزمن، وذلك لوجود عدة مؤثرات على الإقتصاد المحلي والحالة السياسية على حد سواء، بالنظر إلى الجدول رقم (2.15) فقد شهد قطاع الخدمات نمواً ملحوظاً في بداية فترة تأسيس السلطة الفلسطينية 1994م. والذي شهد مرحلة الإنطلاق لتأسيس سلطة الحكم الذاتي نحو اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وقد جاء البرنامج العام لإنماء الإقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات 1994–2000م (الصايغ، 1993م) واضعاً الأهداف والأولويات نحو اقامة كيان سياسي جديد كلياً وكما أسماه دولة قيد التكوين بما يعنيه من اقامة هيكليات ومؤسسات جديدة، وصياغة سياسات وبرامج وايجاد آليات تتطلبها حالة الكيان السياسي الجديد (الصايغ، 1993، ص27). وقد تم تفعيل القطاع المصرفي عبر افتتاح ومنح تراخيص للمصارف العربية العاملة في فلسطين، وتأسيس المصارف المحلية من خلال سلطة النقد الفلسطينية والتي تأسست بموجب اتفاق أوسلو 1994م. كبنك مركزي فلسطيني، وتلاه في العام 1997م تأسيس سوق فلسطين للأوراق المالية (بورصة فلسطين) والتي تمثل نقطة ارتكاز رئيسية في العملية التنموية وكذلك تم تفعيل خدمات الإتصالات السلكية واللاسلكية، فيما توسعت أنشطة النقل عبر تشييد البني التحتية في قطاع النقل والتخزين حيث اعتمد أساليب النقل على النقل البري بين الأراضي الفلسطينية من جهة، وبين دول الجوار من جهة أخرى، وأيضا تفعيل الخدمات التعليمية والخدمات الصحية والتي أولتها السلطة الفلسطينية اهتماماً واسعاً منذ تأسيسها، الأمر الذي انعكس بالإيجاب على قطاع الخدمات في عملية تحفيز النمو، وقد استمر النمو في قطاع الخدمات بشكل متزايد حتى بلغ مداه في عام 2000م وذلك خلال الفترة من 1994–2000م بنسبة اسهام في الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى 59.9%.

ثم بدأ اسهام النمو في قطاع الخدمات بالإنخفاض بالتزامن مع اندلاع انتفاضة الأقصى 2000م. والتي واجهها الإحتلال بجملة من الإجراءات العقابية كانت في معظمها موجهة لتقويض الإقتصاد الفلسطيني بما يشمل قطاع الخدمات، وبلغت حدة هذه الاجراءات العقابية أقصاها في العام 2002 والتي تمثلت في اعادة احتلال اسرائيل لمناطق السلطة الفلسطينية وعزل المحافظات الشمالية عن بعضها البعض، ومواصلة الإحتلال الإسرائيلي لبناء جدار الضم والتوسع على الرغم من مخالفته لقرار المحكمة الدولية، الأمر الذي أصاب القطاعات الإقتصادية كافة بالتراجع، صاحبها تذبذب في وتيرة النمو في الناتج المحلي الإجمالي 2000–2002م.

وبلغ هذه التراجع مداه في العام 2002م حيث حقق انخفاض في نسبة النمو لقطاع الخدمات وصلت إلى-6.47%، ويعزى ذلك إلى استهداف سياسات الإحتلال الناجمة عن اجراءات الحصار والإغلاق لمكونات قطاع الخدمات نفسها مما زاد في وتيرة التراجع في نمو قطاع الخدمات.

بدأ الإقتصاد الفلسطيني ككل التعافي من الإجراءات الإحتلالية العقابية بدءاً من الأعوام 2004-2005م وذلك من خلال الحملات الواسعة لإعادة اعمار ما تم تدميره في الفترة السابقة، ثم زادت وتيرة النمو في قطاع الخدمات عقب الإنتخابات التشريعية عام 2006م وما تلاها من انقسام فلسطيني وذلك بسبب تغيرات هيكلية في الإقتصاد الفلسطيني، حيث بدأ الإقتصاد الفلسطيني يتجه لتعزيز قطاع الخدمات أكثر من غيره نظراً لقدرة هذا القطاع على التكيف مع الظروف الإقتصادية والسياسية التي تعيشها الأراضي الفلسطينية .

وفي العام 2008م شهد قطاع الخدمات تراجع في معدلات النمو مقارنة بالعام 2007م ويرجع ذلك إلى التراجع في تجارة الجملة والتجزئة والتي انخفضت بنسبة 18.2%، وأيضا أنشطة الإدارة العامة والدفاع والتي انخفضت بمعدل 11% ، فيما سجلت أنشطة النقل والتخزين انخفاضاً بنسبة 27% مقارنة بالعام 2007م، ويرجع ذلك إلى الممارسات الإسرائيلية القمعية، وتدهور الأحوال الأمنية، والإنقسام السياسي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008م) فيما عاد الإقتصاد للنمو مرة أخرى حيث شهد طفرة في النمو للفترة (2010-2013م) ثم عاد ليستقر في الأعوام التالية.

أثر قطاع الخدمات في معدلات العمالة في فلسطين:

تنتشر البطالة في الأراضي الفلسطينية بشكل كبير، حيث بلغ معدل البطالة (25.9%) للعام 2015م في فلسطين توزعت بنسبة 41% في قطاع غزة و17.3% في الضفة الغربية وذلك حسب البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2017م. مما يخلق ضرورة لاستيعاب العمالة المحلية في القطاعات الإقتصادية المختلفة، وذلك لأن حل مشكلة البطالة مرتبط بحل مشاكل أخرى أهمها الفقر.

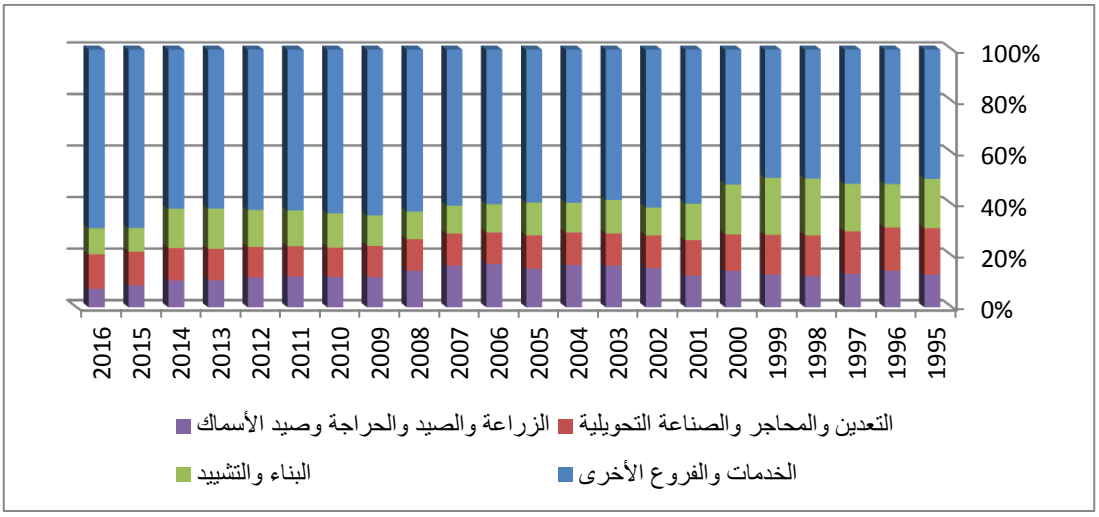

شكل (2.9): توزيع العمالة الفلسطينية بين القطاعات الاقتصادية للفترة (1995-2016م)

ملاحظة : لا تشمل العاملين في فلسطين من إسرائيل والمستوطنات

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على البيانات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية للعمالة في فلسطين، 2017م

يبين الشكل رقم (2.9)، أن قطاع الخدمات كان الأقدر على استيعاب العمالة المحلية بنسبة 54.7% من اجمالي العمالة الفلسطينية للعام 2015م، فيما ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 69.3% وذلك للعام 2016م، وهي نسبة تحظى باهتمام كبير نظراً لأنها تشكل مصدر دخل للعديد من أرباب الأسر ومخرج لمشكلة الفقر، الأمر الذي يعطي مؤشر حول مدى أهمية قطاع الخدمات في العمالة على المستوى الإقتصادي والإجتماعي على حد سواء.

وقد تزايدت قدرة قطاع الخدمات على استيعاب العمالة المحلية عبر الزمن مع الإنخفاض الملحوظ في قدرة قطاعي الصناعة والزراعة على الحفاظ على النمو في معدلات استيعاب العمالة المحلية، مما يطرح ضرورة وضع الخطط والسياسات لضمان تكامل القطاعات الإقتصادية لتحقيق النمو المطلوب فيها بشكل متزامن ومتكامل ، فقطاع الخدمات سيكون أكثر نجاحاً وفاعلية في ظل نمو باقي القطاعات الأخرى لا على حسابها.

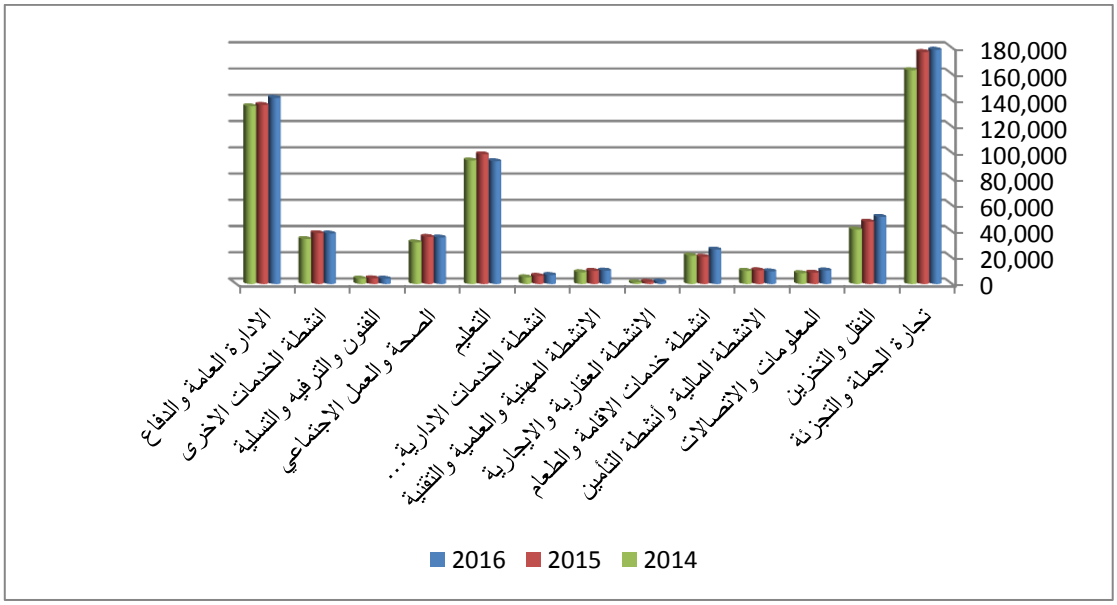

شكل (2.10): التوزيع النسبي لعدد الأفراد 15 سنة فأكثر العاملين في مكونات قطاع الخدمات 2014-2016م

المصدر: من اعداد الباحثة استناداً إلى بيانات الجدول رقم (1.1) من ملحق الجداول رقم (1).

يبين الشكل رقم (2.10) ارتفاع معدل العاملين في تجارة الجملة والتجزئة والتي احتلت المرتبة الأولى للعمالة في قطاع الخدمات بمتوسط 29.4%، تلتها الإدارة العامة والدفاع بمتوسط 23.4%، بينما احتلت أنشطة التعليم المرتبة الثالثة بمعدل 16.2% وذلك خلال الفترة الزمنية 2014-2016م.

استناداً لما سبق فإن أنشطة الخدمات التقليدية ممثلة بتجارة الجملة والتجزئة وأنشطة النقل والتخزين تشكل المشغل الأكبر لأعداد العاملين في قطاع الخدمات في فلسطين، ويرجع ذلك إلى عدم وجود شروط خاصة او عمالة ماهرة أو مؤهلة للدخول في مثل هذه الأنشطة (الجعفري، ومكحول، ولافي، وعطياني ،2003م، ص20) ، كما أن ارتفاع أعداد العاملين في الأنشطة الإجتماعية متمثلة في أنشطة الإدارة العامة والدفاع وأنشطة التعليم والصحة، والتي تعتبر جزءاً من القطاع العام يشكل النسبة الثانية من المساهمة بأعداد العمالة في فلسطين، وارتفاع هذه الأعداد دون أن يقابلها ارتفاع في معدلات الإنتاجية انما يعكس ترهل وعجز القطاع العام ، وقد جاء ارتفاع معدلات التوظيف لمقابلة الإرتفاع في معدلات البطالة دون أن يقابل ذلك إعادة هيكلة لمؤسسات القطاع العام.

2.3.2 مكونات قطاع الخدمات في فلسطين:

جدول (2.16): التوزيع النسبي للقيمة المضافة من الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الإقتصادي (2006-2015م) حسب الأسعار الثابتة : سنة الأساس 2004

النشاط الاقتصادي	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
الزراعة والحراجة وصيد الاسماك	3.44	3.84	4.14	4.64	5.94	5.44	6.14	6.46	6.10	5.22
التعدين، الصناعة التحويلية، والمياه والكهرباء	13.5	14.81	15.49	14.92	14.00	15.62	13.35	17.16	14.45	13.96
الانشاءات	7.35	7.33	10.15	9.78	10.59	8.71	6.83	3.80	6.08	6.29
قطاع الخدمات	62.86	62.73	60.69	60.92	59.54	57.74	58.17	60.62	65.76	64.69
▪ تجارة الجملة والتجزئة	29.06	28.19	28.54	29.28	29.97	26.89	16.86	16.04	19.17	15.79
▪ النقل والتخزين	3.24	2.77	2.81	2.58	2.65	2.95	3.72	2.59	3.45	4.00
▪ الانشطة المالية وانشطة التأمين	5.87	5.77	5.57	5.59	5.11	5.72	8.17	8.86	8.45	7.76
▪ المعلومات والإتصالات	9.10	9.33	9.98	10.51	10.76	11.56	11.54	9.17	8.28	8.10
▪ أنشطة خدمات الإقامة والطعام	1.36	1.38	1.83	1.53	1.08	1.95	0.90	1.07	1.14	1.64
▪ الأنشطة العقارية والإيجارية	8.20	8.11	6.43	6.30	6.01	7.89	11.40	11.17	9.52	9.10
▪ الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	1.83	2.01	2.71	1.97	1.96	1.88	1.88	2.43	1.04	0.96
▪ أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة	0.89	0.87	0.99	1.02	1.40	0.63	0.75	0.82	0.65	0.28
▪ التعليم	10.98	11.57	11.29	11.43	10.18	9.95	12.96	12.11	10.89	11.84
▪ الصحة والعمل الإجتماعي	5.15	5.36	5.32	5.32	5.12	4.22	4.86	4.36	4.44	5.44
▪ الفنون والترفيه والتسلية	0.88	0.87	0.91	1.03	1.06	0.79	0.38	0.73	0.64	0.31
▪ أنشطة الخدمات الأخرى	2.99	2.93	3.08	3.20	3.13	3.24	1.51	3.64	2.69	1.57
▪ الإدارة العامة والدفاع	20.36	20.75	20.46	20.15	21.47	22.23	24.92	26.89	29.54	33.12
▪ الخدمات المنزلية	0.09	0.09	0.08	0.09	0.09	0.10	0.14	0.12	0.11	0.10

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (2.3) من ملحق الجداول رقم (1).

وبالنظر إلى مكونات قطاع الخدمات ونسبة مساهمة الأنشطة الخدماتية ، فإننا نلاحظ أن تجارة الجملة والتجزئة قد احتلت المرتبة الأولى بين مكونات قطاع الخدمات للأعوام 2010-2015م، هذا وقد حافظت على معدلات نمو ثابتة؛ فيما أظهر العام 2010م ارتفاع ملحوظ لمعدل النمو لهذه الأنشطة، وصاحب ذلك نمواً في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بمعدل 9.3% بين العامين 2009م و2010م، وعلى الرغم من التحولات الإقتصادية إلا أن العام 2010م شهد انخفاضاً في مساهمة القطاعات الإنتاجية (زراعة، صناعة، انشاءات) وصل إلى 28%، فيما ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات (الخدمات الأخرى + الإدارة العامة والدفاع + الوساطة المالية) بنسبة 40% (المراقب الإقتصادي والإجتماعي، 2010، ص2).

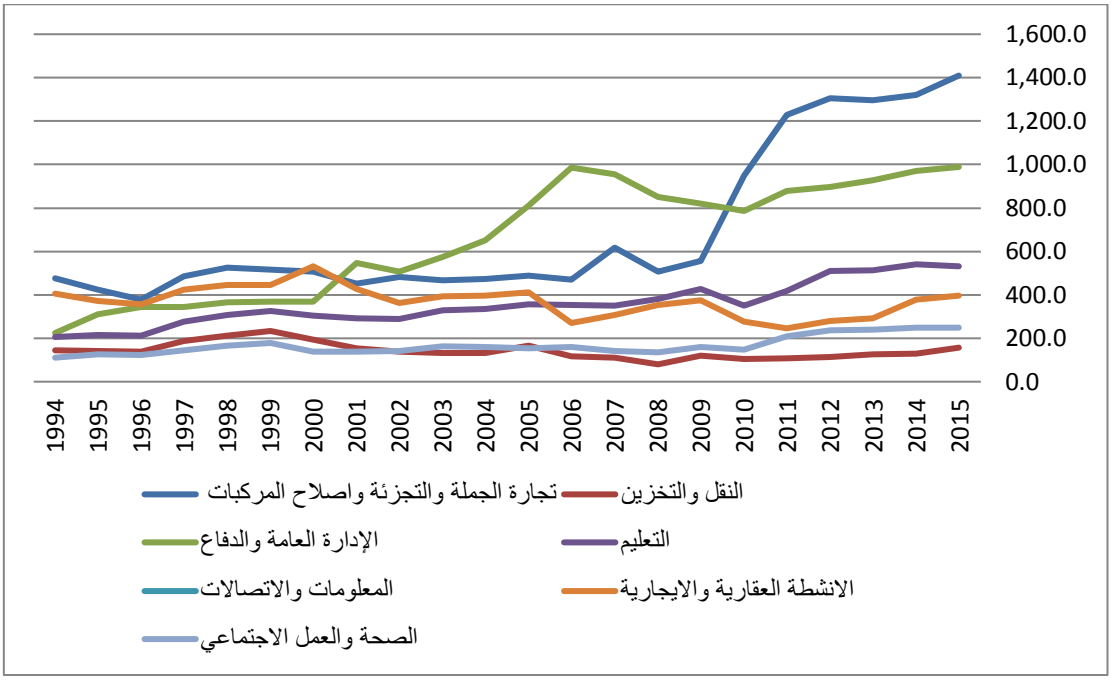

شكل (2.11): القيمة المضافة لأنشطة قطاع الخدمات 1994-2015 بالأسعار الثابتة : سنة الاساس 2004 (مليون دولار امريكي)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2.3) من ملحق الجداول رقم (1).

تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات:

أشار الجعفري، وآخرون (2003م) إلى أن ارتفاع معدلات النمو في خدمات التوزيع (تجارة الجملة والتجزئة) لم يكن مصحوباً بمعدلات نمو متوازنة ومتزامنة في القطاعات الخدمية

الأخرى مثل الخدمات الإنتاجية (خدمات النقل والخدمات المالية) الأمر الذي لم يعكس نمواً على الطلب على الخدمات والإنتاجية .

ويرجع تركز النسبة الأعلى من المساهمة في تجارة الجملة والتجزئة إلى تركز معظم المؤسسات العاملة في القطاع الخاص والأهلي والمؤسسات غير الهادفة للربح، في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة حيث شكلت هذه المؤسسات خلال العام 2015م ما نسبته 57.97% من اجمالي المؤسسات العاملة. تم احتساب ذلك من خلال سلسلة المسوح الإقتصادية 2015، ومسح المالية والتأمين 2015م، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، سلسلة المسوح الإقتصادية 2015، ص35). والمؤسسات المالية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016-ج، ص29).

ويعود ذلك إلى سهولة الدخول والخروج إلى مثل هذه الأنشطة، إذ أن العمل في هذه الأنشطة لا يتطلب رأسمال كبير، هذا بالإضافة إلى سهولة توفير الأيدي العاملة والتي لا تتطلب مهارات معينة ترتبط بذلك النشاط، حيث يتم توفير هذه الايدي غالباً من أصحاب العمل أو أفراد الأسرة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007-أ، ص21) .

الإدارة العامة والدفاع:

جاءت خدمات الإدارة العامة والدفاع في المركز الثاني بين الأنشطة الخدمية في فلسطين بمعدل نمو ثابت تقريباً، وذلك لأنها تتعلق بأجهزة ومؤسسات الدولة والتي لابد من وجودها لضمان استمرارية الأنشطة الإقتصادية والاستقرار المعيشي، وقد ارتبط هذا البند بالوضع السياسي الفلسطيني وما نتج عنه من تداعيات ونتائج على الوضع الإقتصادي.

وقد بينت دراسة الفلاح (2013م، ص40-41) أن التوسع في قطاع الخدمات للقطاع العام إنما هو نتاج عملية زيادة المعونات الخارجية المقدمة للسلطة الوطنية وليس نتاجاً عن النمو في الناتج المحلي الإجمالي. الأمر الذي يعكس الصورة غير الحقيقة لطبيعة النمو الحالية في القطاع العام في ظل ضعف عوامل النمو في هذه الأنشطة. هذا وتشير دراسة Ramey & Ramey (1995) والتي أظهرت أن الإنفاق الحكومي يرتبط ارتباطا سلبياً بمعدلات النمو وذلك حال التحكم في التأثيرات الزمنية.

التعليم:

وحافظت خدمات التعليم على المركز الثالث في ترتيب الأنشطة الخدماتية خلال الفترة من 2006-2015م، ويرجع ذلك إلى ايلاء خدمات التعليم أولوية في المجتمع الفلسطيني نظرا لدورها في تنمية وتأهيل الكوادر البشرية والتي ترتكز عليها التنمية المستدامة، ويتجلى أثرها في الإنخفاض الملحوظ لمستوى الأمية[1] مقارنة بالمجتمعات الأخرى المشابهة، حيث بلغت نسبة الأمية للأفراد 15 سنة فاكثر في فلسطين لعام 2015م ما نسبته (3.3%) حسب الأرقام الصادرة عن (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)، بينما بلغ مؤشر فلسطين في متوسط السنوات من التعليم 8.9 فيما بلغ السنوات المتوقعة للتعليم 12.8 عن العام 2015م، وبلغ مؤشر فلسطين في التعليم 0.65 للعام 2015م، هذا واحتلت فلسطين المرتبة 114 بمؤشر التنمية البشرية بلغ 0.683 بين دول العالم لنفس العام وذلك حسب الإحصائيات الصادرة عن دليل التنمية البشرية HDI (UNDP, 2016)، مما يعد مؤشر مهم على أن هذا القطاع يعتبر قطاع رائد بين مكونات القطاع الخدمي في فلسطين.

المعلومات والاتصالات:

تلعب الثورة التكنولوجية والمعلوماتية دوراً أساسياً في العملية التنموية والحاق المجتمع الفلسطيني بركب الثورة الرقمية، فقد أضحي من الصعب تحقيق الانجازات والتطور دون أن يكون قطاع الإتصالات والمعلومات أحد الركائز الأساسية في العملية التنموية؛ حيث إنه يمثل البنى التحتية اللازمة لتطوير العمل الحكومي، والحكومة الإلكترونية، والعمل، والزراعة، والصحة، والتعليم، والنقل، والصناعة، والتجارة، ونقل المعلومات (وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الملخص التنفيذي للإستراتيجية الوطنية لقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد 2014-2016، 2015)، وحسب البيانات الواردة من International Telecommunication Union

(1) حسب تعريف منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) يعرف الشخص الأمي بأنه هو الشخص الذي لا يستطيع أن يقرأ ويكتب جملة بسيطة عن حياته اليومية.

ITU الاتحاد الدولي للإتصالات شهد مؤشر التنمية التكنولوجية[1] ارتفاعاً خلال الأعوام الماضية فقد وصل إلى 4.28 من أصل 10 في العام 2016م مقارنة 4.12 للعام 2015م، هذا وقد احتلت كوريا الجنوبية المركز الأول عالميا بمؤشر بلغ 8.84، بينما احتلت الولايات المتحدة المركز الخامس عشر بمؤشر 8.17، بينما احتلت الصين المرتبة 81 بمؤشر بلغ 5.19 ، فيما احتلت فلسطين[2] المركز 106 بمؤشر 4.28 وذلك عن العام 2016م.

.(International Telecommunication Union ITU, 2016, P.12)

هذا وقد حافظت خدمات المعلومات والإتصالات على الترتيب الرابع بين أنشطة قطاع الخدمات في فلسطين.

الأنشطة العقارية والإيجارية:

يأتي في المرتبة الخامسة الأنشطة العقارية والإيجارية والتي شهدت طفرات عبر فترات زمنية منفصلة لكن بدون التعرض لإنخفاض في المستوى العام لأنشطتها، وتكمن أهميتها في توفير المسكن للعنصر البشري، بالإضافة إلى كونها حاضنة للأنشطة التجارية والصناعية وغيرها من الأنشطة الإقتصادية الكبرى.

الصحة والعمل الإجتماعي:

جاء في المرتبة السادسة أنشطة الصحة والعمل الإجتماعي، والتي شهدت نمواً واضحاً عبر الزمن بشكل يشير إلى توجه الموارد للاهتمام بهذا القطاع، الأمر الذي انعكس على المستوى الصحي العام للمواطن الفلسطيني، حيث كان متوسط العمر المتوقع عند الولادة في فلسطين هو(73.7 سنة) وذلك عن العام 2016 حسب البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، بينما كان مؤشر فلسطين في متوسط العمر المتوقع عند الولادة هو (73.1) سنة للعام 2015، وترتيبها في المؤشر ذاته هو (114) على العالم لذات العام حسب الإحصائيات الصادرة

---

(1) الاتحاد الدولي للإتصالات هو وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات ، ويستخدم مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات لقياس مقدار المستجدات في هذا القطاع ومستوى التقدم ومقدار الفجوة الرقمية، بالإضافة إلى امكانية البلدان لتطوير قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

(2) إن دولة فلسطين ليست عضواً في الاتحاد الدولي للإتصالات، ووضع فلسطين في الإتحاد إنما بقرار مفوض الإتحاد الدولي للإتصالات رقم 99 (Rev. Busan, 2014)

عن دليل التنمية البشرية HDI (UNDP, 2016)، مما يعد أيضاً دلالة هامة حول تنامي الإهتمام بهذا القطاع ضمن مكونات قطاع الخدمات في فلسطين.

النقل والتخزين:

أما فيما يتعلق بأنشطة النقل والتخزين، فهي تمثل عنصراً هاماً في عملية النمو الإقتصادي في البلدان النامية حيث إن بناء الطرق والطرق السريعة والجسور وشبكات النقل تعمل على تسريع هذا النمو . (Case, Fair, and Oster, 2012, p.14)، وتجدر الإشارة إلى تفاقم مشكلة الطرق في مختلف المحافظات الفلسطينية نتيجة لسياسات الإحتلال الإسرائيلي بعد انتفاضة الأقصى عام 2000م، حيث أضحت الطرق طويلة ووعرة بسبب اغلاق الطرق الرئيسية والمعبدة أمام حركة الأفراد والبضائع بدوافع أمنية إسرائيلية. الأمر الذي قيّد حرية الحركة التجارية بين المدن والقري الفلسطينية، هذه بالإضافة إلى تأثيرها على تكلفة المنتج الفلسطيني نتيجة زيادة تكاليف النقل، هذه بالإضافة إلى قيام اسرائيل ببناء المعابر كنقاط حدودية تربط محافظات الضفة والقطاع مع الأراضي الفلسطينية والإسرائيلية خلف ما يعرف بجدار الفصل. كما أنه لا يسمح بمرور الشاحنات الاسرائيلية إلى المناطق الفلسطينية أو العكس مستخدمين بذلك سياسة Back to Back أي تنزيل البضائع في المعابر من الشاحنة الإسرائيلية إلى شاحنة فلسطينية أو العكس، أما فيما يتعلق بالمؤاني الجوية والمطارات فقد قام جيش الاحتلال بتدمير مطار غزة الدولي بتاريخ 2001/02/06 تدميراً نهائياً. أما في الضفة الغربية فلا يوجد هناك خطوط جوية أو مطارات خاصة وذلك بعد الغاء مهبط مطار قلنديا وضمه إلى الجانب الإسرائيلي داخل حدود جدار الفصل العنصري. أما فيما يتعلق بالموانئ البحرية والمتمثلة في ميناء غزة البحري فإنه لا توجد هناك بوادر اسرائيلية نحو تحقيق اقامة وتفعيل ميناء غزة البحري (صلاح، رزق، 2008م).

هذا وشهدت أنشطة النقل والتخزين تراجعاً ملحوظاً خلال الفترة من 1994-2008م، فيما شهدت الفترة من 2009-2015م معدلات نمو ثابتة بوجه عام .

أما باقي مكونات قطاع الخدمات الفلسطيني فإن هناك محاولات حثيثة من هذه المكونات تسعى لتحقيق النمو المنشود مثل أنشطة خدمات الإقامة والطعام والأنشطة المهنية وأخيراً الأنشطة الفنية.

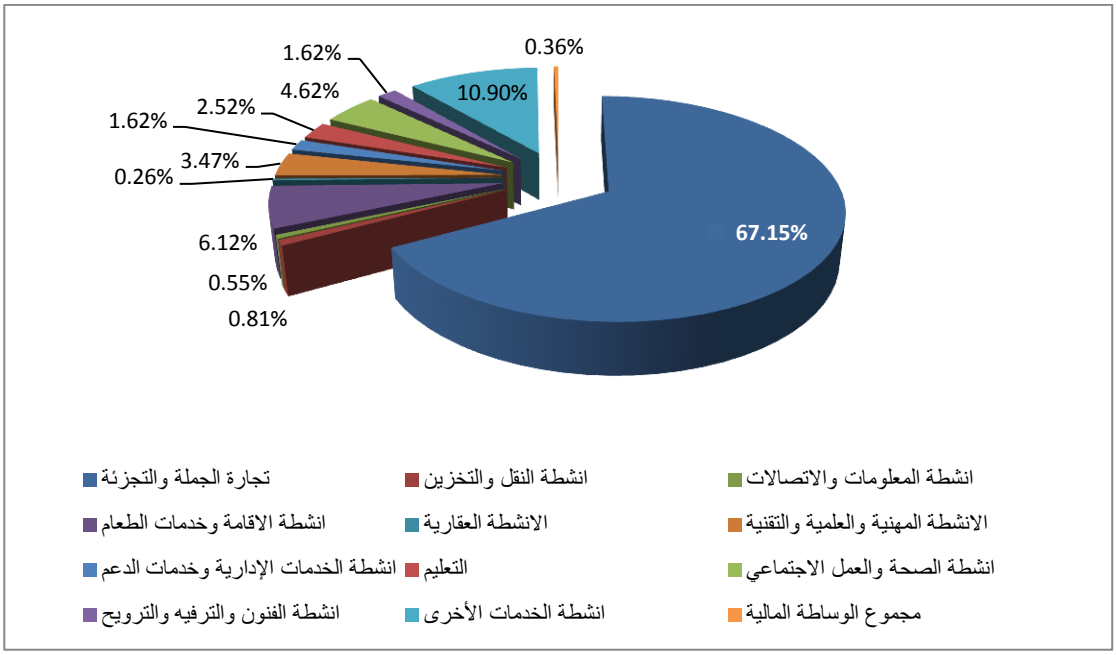

شكل (2.12): نسبة عدد المؤسسات العاملة في فلسطين حسب نشاط قطاع الخدمات ، 2015م

المصدر: من اعداد الباحثة حسب البيانات الصادرة عن سلسلة المسوح الإقتصادية 2015 ، ومسح المالية والتأمين 2015، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

وقد استحوذت نسبة المؤسسات العاملة في أنشطة الخدمات على 86.34% من اجمالي المؤسسات العاملة في (قطاع الصناعة والانشاءات)، حيث شكلت المؤسسات العاملة في قطاع الصناعة 13.25% ، وانشطة الانشاءات ما نسبته 0.41% من هذه المؤسسات للعام 2015م، وقد استحوذ عنصر تجارة التجزئة والجملة على النصيب الأكبر من عدد المؤسسات 67.15% مما يدعم أهمية هذا العنصر بين مكونات قطاع الخدمات، فيما بلغت عدد مؤسسات النقل والتخزين ما نسبته 0.81% من اجمالي هذه المؤسسات وعلى الرغم من أهمية هذا النشاط في الواقع الفلسطيني إلا أن عدد المؤسسات القائمة على ذلك بلغت 949,000 خلال العام 2015م في فلسطين. ويرجع ذلك إلى أن الإستثمار في مثل هذه الأنشطة يتطلب رأسمال ومواصفات معينة لمركبات النقل وخصوصاً في الأنشطة العاملة في المجال البري سواء للركاب أو البضائع والذي يتطلب شراء مركبات خاصة لممارسة هذه النوع من الأنشطة.

مما سبق تناوله، فإن مكونات قطاع الخدمات تتشابك مع القطاعات الإقتصادية الأخرى كروابط خلفية وأمامية، مما يخلق ارتباطاً هاماً بين قطاع الخدمات بعناصره المختلفة مع القطاعات

الإقتصادية الأخرى والإقتصاد المحلي ككل، الأمر الذي يعد تفسيراً لما تم تناوله مسبقاً من وجود تزامن واضح في النمو بين قطاع الخدمات والقطاعات الإقتصادية الأخرى والإقتصاد المحلي ككل.

وقد ادى ارتفاع الطلب على الخدمات من جهة، والتوسع في إنتاجها من جهة أخرى، إلى زيادة درجة التشابك والتداخل بين القطاعات الإقتصادية من جهة، وبين قطاع الخدمات من جهة أخرى. (الجعفري، وآخرون، 2003م).

2.3.3 قراءة في قطاع الخدمات في قطاع غزة والضفة الغربية:

لطرح صورة أكثر تفصيلاً سوف نستعرض قطاع الخدمات في كل من قطاع غزة والضفة الغربية.

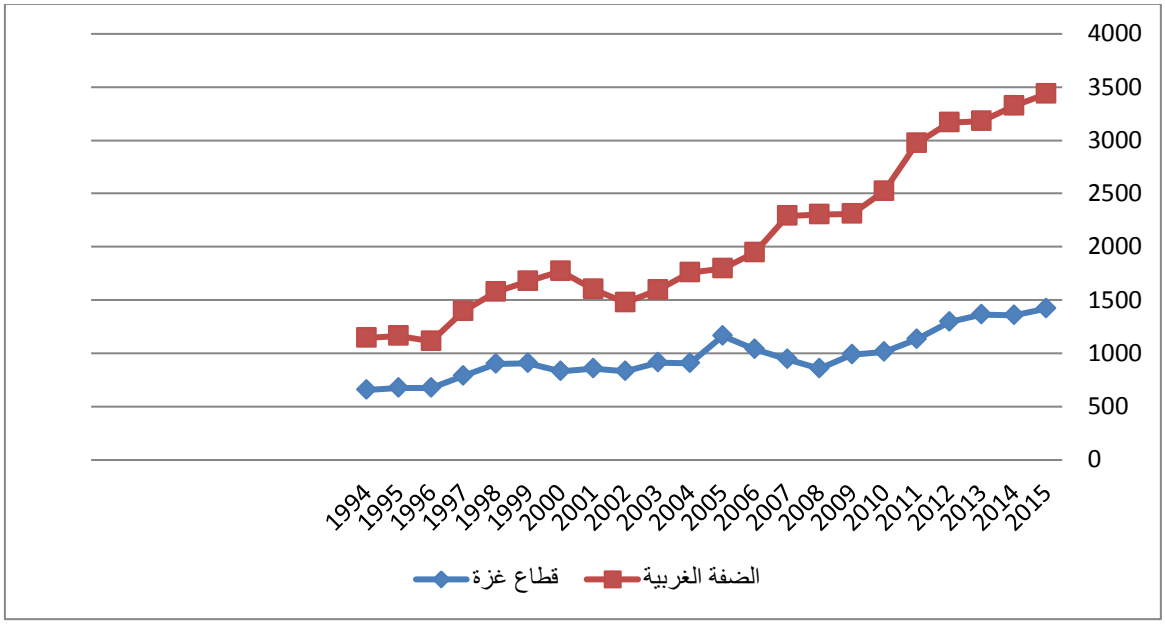

شكل (2.13): القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة (1994-2015م) بالأسعار الثابتة: سنة الاساس 2004 – مليون دولار

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية 2017.

نجد في الشكل رقم (2.13) أن هناك تناغماً بين معدلات نمو القيمة المضافة في قطاع الخدمات بين الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك منذ تأسيس السلطة الفلسطينية (1994-1998م)، حيث بدأ اتجاه النمو في الضفة الغربية وقطاع غزة أشبه بخطين متوازيين، ثم عقب اندلاع انتفاضة الأقصى بدأت العوامل المكانية والديمغرافية والإقتصادية تقلل من درجة هذا التوازي

بالتدريج، ومع تطور الأحداث السياسية في الأراضي الفلسطينية وحدوث الإنقسام الفلسطيني تحول ذلك التوازي إلى تضاد واضح المعالم انعكس إلى انقسام اقتصادي في باقي المؤشرات الإقتصادية ومن بينها نمو القيمة المضافة في قطاع الخدمات في الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء.

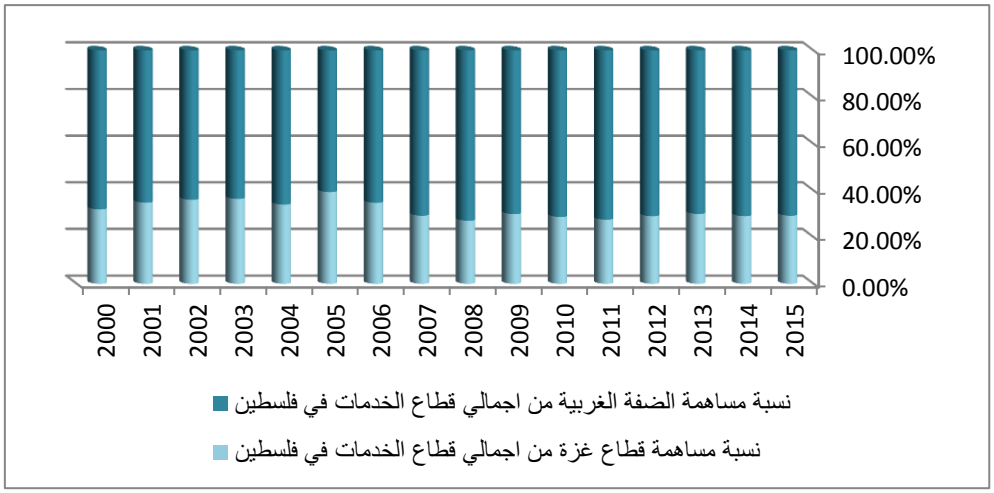

شكل (2.14): نسبة مساهمة قطاع غزة والضفة الغربية من اجمالي قطاع الخدمات في فلسطين 2000-2015م

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، الحسابات القومية 2000-2015، 2017 (سنة الأساس:2004)

يوضح الشكل رقم (2.14) نسبة مساهمة كل من قطاع غزة والضفة الغربية في اجمالي قطاع الخدمات الفلسطيني، حيث تراوحت متوسط النسبة حول 30% بالنسبة لقطاع غزة، يقابله حوالي 70% في الضفة الغربية وذلك خلال الفترة من 2007-2015م.

وبتناول قطاع الخدمات في قطاع غزة، نجد نمو حثيث به في الفترة التي أعقبت تأسيس السلطة الفلسطينية (1994-1998م) ثم استقرت معدلات النمو في قطاع الخدمات للفترة (1998-2004م) ثم اتجهت للإرتفاع بمعدلات متزايدة لتبلغ مداها في الأعوام الأخيرة.

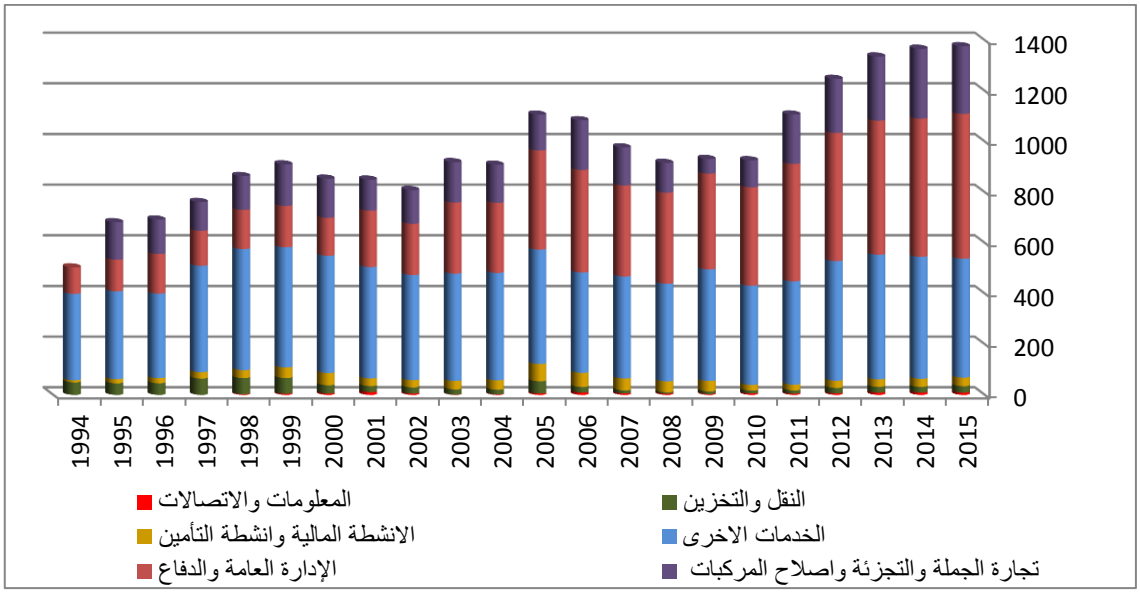

شكل (2.15): – مكونات قطاع الخدمات في قطاع غزة للفترة (1994–2015م)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية 2017

ويتناول الشكل رقم (2.15) تفصيل مكونات قطاع الخدمات في قطاع غزة ، نجد أن أنشطة القطاع العام والمتمثلة في الإدارة العامة والدفاع والتي ساهمت بمقدار 20.36% من أنشطة الخدمات الكلية في فلسطين للعام 2015م، قد احتلت المرتبة الأولي في قطاع غزة للعام 2015م بنسبة مساهمة في قطاع الخدمات الفلسطيني بنسبة 57.8%، فيما شكلت ما نسبته 42.1% للضفة الغربية لنفس العام.

بالحديث عن قطاع الخدمات في الضفة الغربية، فقد تزامن النمو في قطاع الخدمات فيها مع نظيره في قطاع غزة لكن تعرض لتناقص واضح خلال فترة انتفاضة الأقصى لخصوصية الضفة الغربية الجغرافية، وما صاحبه من بناء لجدار الفصل العنصري وتقطيع لأواصر الضفة الغربية عبر اقامة الحواجز وصعوبة التنقل في محافظات الضفة الغربية، لكن ما لبث قطاع الخدمات أن استعاد عافيته ليحقق نمو بمعدلات أعلى من نظيره في قطاع غزة، ويرجع ذلك إلى المساحة الجغرافية للضفة الغربية مما يحقق التكامل المطلوب، عوضاً عن انخفاض تأثير الانقسام الفلسطيني على الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة.

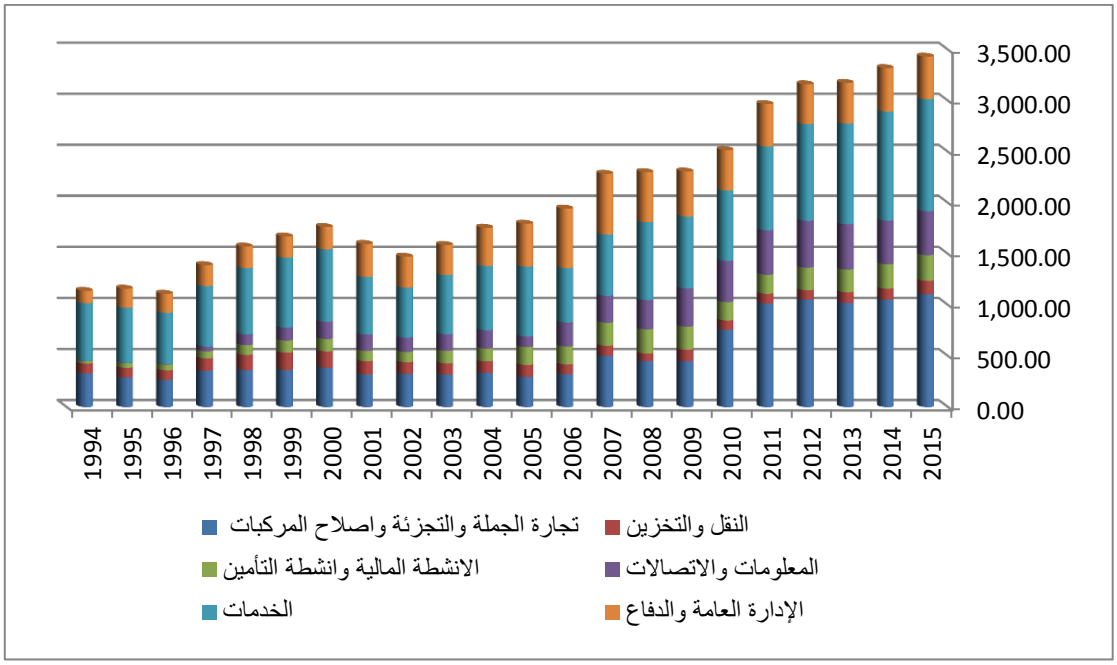

شكل (2.16): مكونات قطاع الخدمات في الضفة الغربية للفترة (1994–2015م)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية 2017.

ويتناول الشكل السابق (2.16) تفصيل مكونات قطاع الخدمات في الضفة الغربية ، نجد أن أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والتي ساهمت بمقدار 29.06% من انشطة الخدمات الكلية في فلسطين للعام 2015 ، قد احتلت المرتبة الأولي في الضفة الغربية للعام 2015 بنسبة مساهمة في قطاع الخدمات الفلسطيني بنسبة 78.34% ، فيما شكلت ما نسبته 21.65% لقطاع غزة لنفس العام، وذلك لحرية التجارة والنقل في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة في السنوات السابقة.

وبشكل جلي يوضح هذا التصنيف فرقا توزيعياً واضحا فيما يخص أنشطة الجملة والتجزئة وأنشطة الإدارة العامة والدفاع، حيث تستحوذ أنشطة تجارة الجملة والتجزئة على النصيب الأعلى من نسبة قطاع الخدمات في الضفة الغربية، إذ تشكل التجارة الداخلية الجزء الأكبر فيها ، بينما تحتل الأنشطة الاجتماعية الغالبية العظمي من إنتاج الخدمات في قطاع غزة.

أما علي صعيد العمالة في قطاع الخدمات والتي بلغت 54.70% من اجمالي القطاعات الاقتصادية الأخرى في فلسطين للعام 2015م، فقد تركزت النسبة العظمي من هذه العمالة في الضفة الغربية بنسبة وصلت إلى 61.93% مقارنة 38.07% في قطاع غزة من اجمالي عمالة

قطاع الخدمات لنفس العام، وفي قطاع غزة تركزت النسبة العظمي من هذه العمالة في أنشطة الادارة العامة والدفاع بنسبة 31.92% ، تلتها تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 22.4%، ثم أنشطة التعليم بنسبة 16.84%، وذلك لنفس العام 2015م.

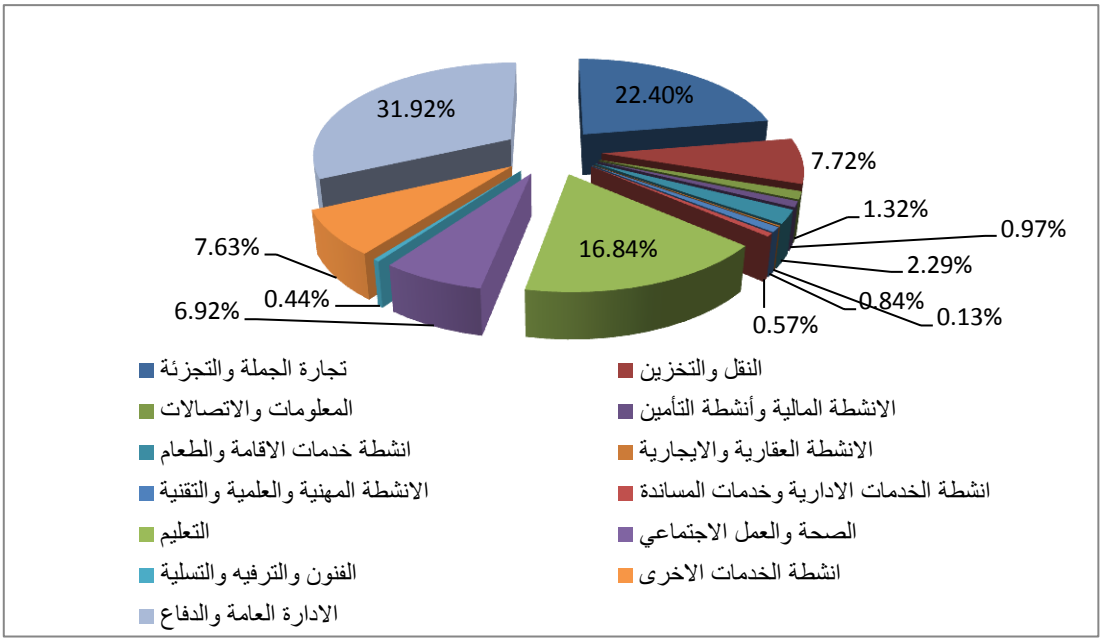

شكل (2.17): التوزيع النسبي لعدد الأفراد 15 سنة فأكثر للعاملين في انشطة الخدمات في قطاع غزة للعام 2015م

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017، قاعدة بيانات القوى العاملة 2015، رام الله – فلسطين.

وفي الضفة الغربية تركزت النسبة العظمي من هذه العمالة في تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 34.16%، تلتها أنشطة الادارة العامة والدفاع بنسبة 17.38%، ثم انشطة التعليم بنسبة 16.43%، وذلك لنفس العام 2015م.

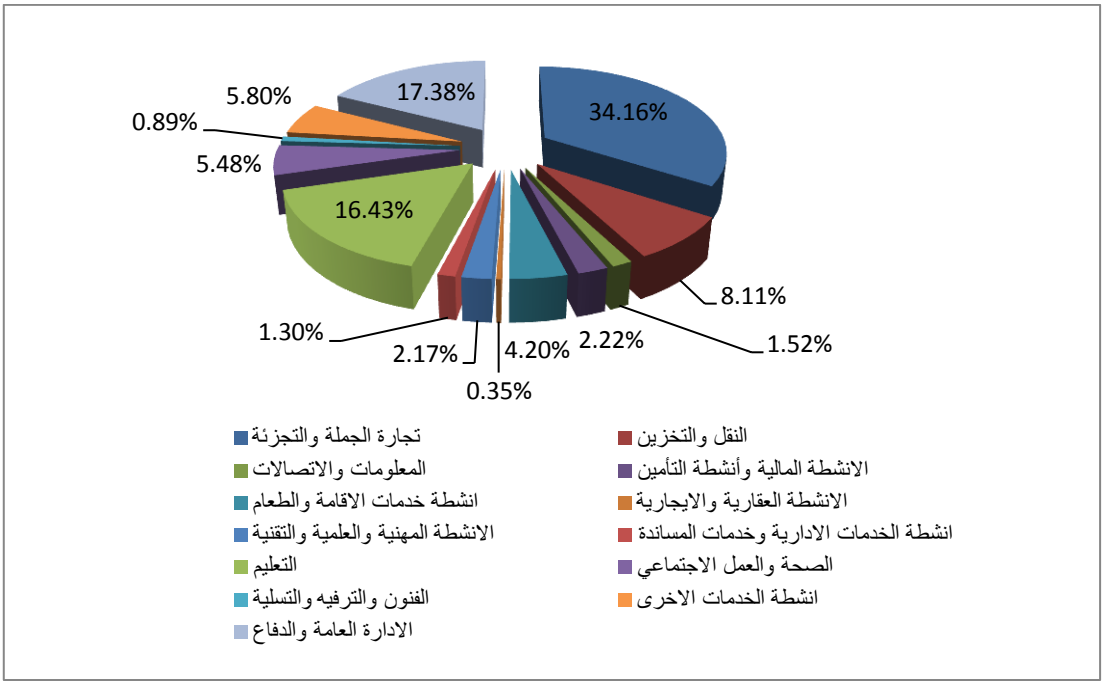

شكل (2.18): التوزيع النسبي لعدد الأفراد 15 سنة فأكثر للعاملين في انشطة الخدمات في الضفة الغربية للعام 2015م

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017، قاعدة بيانات القوى العاملة 2015، رام الله – فلسطين.

خلاصة الفصل الثاني:

يشهد الاقتصاد العالمي في كلً من الدول المتقدمة والدول النامية مرحلة نمواً متسارعاً في أنشطة الخدمات، حيث لعب قطاع الخدمات دوراً رئيسياً في عملية النمو الاقتصادي نظراً لكونه يساهم بالمعدلات الأعلى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أنه يعمل على توفير البنية التحتية اللازمة لمتطلبات عملية التنمية الاقتصادية في تلك القطاعات، هذا بالإضافة إلى دوره الفعّال في رفع معدلات العمالة .

وتناول هذا الفصل تعريف قطاع الخدمات، وأهم مكونات هذا القطاع حسب تعريف نظام الحسابات القومية SNA 2008، كما واستعرض تجارب الهند، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية والتي أوْلت اهتماماً بقطاع الخدمات واستطاعت تنميته، وتطرق هذا الفصل بصورة تفصيلية لقطاع الخدمات وأنشطته و في فلسطين.

هذا وشكّل قطاع الخدمات ركيزة أساسية لنهوض اقتصاديات هذه الدول، حيث بلغ اسهام قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي في الهند ما نسبته 52.6% للعام 2014-2015 ، بينما بلغ في الصين ما نسبته 49.8% وذلك للعام 2015، فيما سجل في الولايات المتحدة نسبة تقارب 75% للعام 2014م.

وبصورة أكثر تفصيلية، فقد لعبت خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً رئيسياً في تسريع عملية النمو بصورة عامة، إلا أنها عكست النسب الأعلى في الهند وذلك من خلال ارتفاع صادرات هذه الانشطة حيث شكلت نسبة 48% من اجمالي صادرات الخدمات التجارية الأخرى، فيما استحوذت أنشطة الخدمات المالية والتأمين والأنشطة العقارية والإيجارية بالنسبة الأعلى من النمو في القيمة المضافة لأنشطة الخدمات في الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حيث شهدت هذه الانشطة وتيرة نمو متصاعدة ناجمة عن التعديلات على الهيكل المالي وتنوع الخدمات المالية.

وفي فلسطين استحوذ قطاع الخدمات على ما يزيد من ثلثي ناتجه المحلي فقد بلغت 62.8% من اجمالي الناتج المحلي للعام 2015م، فيما ساهم في استيعاب ما نسبته 54.7% من اجمالي العمالة الفلسطينية لنفس العام، واستحوذت أنشطة تجارة الجملة والتجزئة على النصيب الأعلى من المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 29% من اجمالي مكونات قطاع الخدمات، تلتها أنشطة الإدارة العامة والدفاع بنسبة 20.36%، فيما مثلت أنشطة التعليم ما نسبته 11% من اجمالي مكونات قطاع الخدمات للعام 2015م.

الفصل الثالث

علاقة قطاع الخدمات بالنمو الاقتصادي والقطاع الصناعي

الفصل الثالث

مقدمة:

يشكل النمو الاقتصادي جزءاً هاماً من النظرية الاقتصادية، فهو يعبر عن زيادة الثروة ومدى الرفاهية المحققة لأفراد المجتمع، ويعد النمو الاقتصادي من أشهر المؤشرات التي تعكس قياس الأداء الاقتصادي للبلد ، وقد نال التفاوت الاقتصادي بين الدول النامية والدول المتقدمة محط أنظار المختصين والعديد من الاقتصاديين والباحثين وراء معرفة أسباب ومحددات النمو الاقتصادي في محاولة لسبر أغوار هذه الفجوة ومعرفة السر الكامن وراء ذلك، هذا وانتقل العديد من المفكرين نحو الموضوع الأكثر أهمية وهو لماذا لم تتحول الدول النامية إلى دول متقدمة باستثناء عدد قليل فقط من هذه الدول.

ونظراً لما يلعبه النمو الاقتصادي من دوراً مهماً في العملية الإقتصادية على المستوى العالمي، فقد اهتم الإقتصاديون عبر مختلف مدارس ومراحل الفكر الإقتصادي بموضوع النمو وتفسير حدوثه، ومعرفة محدداته، وجاءت النتائج لتفسير ذلك بعدة نظريات اقتصادية ودراسات معمقة مستخدمة العديد من مناهج التحليل وذلك لوضع تفسيرات لحدوث النمو والمتغيرات المؤثرة عليه والعوامل المرتبطة بهذا النمو.

ووفقاً لذلك، سيتم التطرّق إلى موضوع النمو بشيء من التفصيل، حيث يناقش هذا المبحث مفهوم النمو الاقتصادي، ونظريات ونماذج النمو الاقتصادي انطلاقاً من مفهومه عند الكلاسيك ومرورا بالنيوكلاسيك، ومن ثم التعرض للنظرية الكينزية والتي اعتبرها البعض بأنها أساس الاقتصاد، ونعقب على اسهامات نموذج هارود–دومار المنبثق عن النظرية الكنزية، وكذلك اسهامات النمو لسولو والقائمة على تطوير نموذج هارود–دومار، وسنتطرق بشئ من التفصيل حول نظريات النمو الحديثة واسهاماتها في عملية تفسير مكنونة النمو الاقتصادي ، ثم سوف يتم التطرق للنمو الاقتصادي الفلسطيني وتحليل تطوره في الفترة محل الدراسة.

3.1 مفهوم النمو الاقتصادي

يمثل النمو الاقتصادي هدفاً أساسياً تسعى كافة بلدان العالم إلى تحقيقه، ويحمل في طياته العديد من المؤشرات الاقتصادية والتي تتمثل بدرجة الأداء الاقتصادي للمجتمع، وأيضاً يعبر عن مقياس الرفاهية للمجتمع، فهو يعني حدوث زيادة في اجمالي الدخل القومي، او زيادة في القدرة الإنتاجية بحيث تستطيع الدولة تحقيق زيادة في اجمالي الدخل القومي (Smith, 1994, P5).

وفي تعريف آخر للنمو بأنه يمثل الزيادة في القدرة الانتاجية للاقتصاد، ويمكن زيادة القدرة الانتاجية من خلال زيادة عوامل الانتاج مثل رأس المال، العمل، المستوى التكنولوجي.

Ben Ali, 2016, P.27)

وفي تعريف آخر للنمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في الدخل او الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن . (الحبيب، 1994، ص399).

كما وارتبط تعريف النمو الاقتصادي بالمعدل النمو السكاني وذلك لإضفاء صورة أكثر وضوحاً حول عملية النمو من خلال الإنعكاس على مستوى الرفاهية ودخل الفرد، حيث أشار الاقتصاديين إلى أنه في حال نمو الاقتصاد فإن ذلك سوف يحقق معدلات رفاهية أكثر مما يتوقعها الفرد، فتتحول المجتمعات الريفية إلى مجتمعات صناعية ويرتفع دخل الفرد بالتوازي مع هذا النمو . (Case, Fair, and Oster, 2012, p.14) وتبعاً لذلك تم تعريف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في الناتج الاجمالي[1]، وذلك في حالة إذا كان الناتج ينمو بشكل أسرع من السكان، حيث إن نصيب الفرد سوف يزداد وبالتالي سوف تزداد مقومات الحياة ومستويات الرفاه.

(Case, Case, Fair, and Oster, 2012, p.14

ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياساً جيداً للنمو، بل أنه أشهر المؤشرات لقياس الأداء الاقتصادي، كما واعتبره (Todaro, & Smith, 2012, P.125) المؤشر الرئيسي لقياس التنمية الاقتصادية، ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه: "مجموع القيم السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها في بلد ما بواسطة المقيمين داخل هذا البلد خلال فترة محددة وباستخدام موارد هذا البلد" (Yamarone, 2012, P.11).

أما تعريف الجهاز الفلسطيني للإحصاء المركزي لإجمالي الناتج المحلي جاء أنه: "مؤشر يقيس إجمالي القيمة المضافة لكافة الأنشطة الاقتصادية من خلال المخرجات من السلع والخدمات للاستعمال النهائي التي ينتجها اقتصاد ما بواسطة المقيمين وغير المقيمين من سكانه (عوامل الإنتاج المحلية)، وبغض النظر عن توزيع هذا الإنتاج محلياً أو خارجياً خلال فترة زمنية محددة" (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017م، ص52).

---

[1] بحسب تعريف Case, Fair, and Oster يعرف الناتج المحلي الاجمالي : هو قيمة الانتاج التي تنتجها عوامل الانتاج داخل البلد الواحد.

ونظرا لأن البلدان ذات الكثافة السكانية الكبيرة مثل الولايات المتحدة الامريكية أو الصين تميل إلى انتاج الناتج المحلي الاجمالي أكبر من البلدان الصغيرة، وبالتالي فإنه يصعب الاشارة إلى النمو من خلال الناتج المحلي الإجمالي فقط، وإنما يشار اليه من خلال الناتج المحلي الإجمالي للفرد، نظراً لأنه يعطي مدلوله الإقتصادي حول مستوى رفاهية الفرد. (Mankiw ,2004 ,P543)

فيما يعرف الناتج القومي الاجمالي GNP: اجمالي القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة، والتي يتم انتاجها من قبل عوامل الانتاج المملوكة لمواطني الدولة بصرف النظر عن مكان الانتاج وذلك خلال فترة معينة محددة. (Case & Fair, and Oster, 2012, p.14).

إن ما يميز الناتج القومي الإجمالي عن الناتج المحلي الإجمالي هو جنسية عناصر الأفراد، إذ يدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي جميع السلع والخدمات النهائية التي تنتج بواسطة جنسية أهل البلد سواء أكانوا مقيمين أو مغتربين، بينما في الناتج المحلي الإجمالي يتم حساب جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود البلد، بصرف النظر عن جنسية منتجيها.

ومن خلال التعريفات السابقة، يبرز أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن مؤشر يعكس تقدم أو تراجع الأنشطة الإقتصادية ، ونظرا لأن النمو الاقتصادي ارتبط بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وذلك لعكس مؤشر الرفاهية وذلك في حال تحقيق زيادة حقيقة في متوسط نصيب الفرد من الدخل، وهو يركز على السلع والخدمات التي يمكن ان يحصل عليها الفرد من الدخل المتوسط.

3.1.1 أهم نظريات ونماذج النمو الاقتصادي:

يوجّه الكثير من الاقتصاديين جل تركيزهم نحو التطلع إلى أسباب التقدم المحرز وثروة الأمم وطبيعتها وتوزيع هذه الثروة عبد الطبقات، وما زال هذا الاهتمام يمثل محور رئيسي لدى البلدان متوسطة ومنخفضة الدخل نظراً لكونه يعكس الواقع الاقتصادي والتقدمي لهذه البلدان.

وانقسمت الدراسات الاقتصادية في بيان أهمية هذا التقدم بمفهوم يشار إليه بالتنمية، والذي يعكس مستوى الرفاهية للسكان، وعلى ذات الصعيد تناولت بعض الدراسات أسباب عدم تقدم الأمم النامية في وسيلة لسبر أغوار ماهية التنمية الاقتصادية.

وتظهر العديد من الدراسات أن التنمية هي عملية متعددة الأبعاد ومتعددة الأوجه، حيث إنه لا يوجد مسار واحد للتنمية تستطيع جميع البلدان تتبعه على المدى الطويل، حيث تتطلب عملية

التنمية تغيرات في السياسات المتبعة تبعا للعوامل واتجاهات النمو الناشئة، وتحتاج هذه السياسات إلى الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية المحيطة ببلد معين. (Dang, G. & Pheng, L.S., 2015, P14).

اتفق الكلاسيك على أن التراكم الرأسمالي هو أمر محوري وفعّال في عملية التقدم وتحقيق الثروة، ونادى الكلاسيك بمبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الصناعة أو التجارة لأن ذلك يعرقل النمو، ويعتبر آدم سميث Adam Smith (1723-1790) هو أول اقتصادي اتبع أسلوب نظامي ممنهج للوقوف حول حقيقة تقدم هذه الدول وذلك من خلال كتابه عن "طبيعة وأسباب ثروة الأمم"، حيث اعتبر أن نقطة البداية هي تقسيم العمل حيث اعتبره الاساس لرفع الانتاجية، وقد ركز على عناصر الادخار وتراكم رأس المال والصناعة كمحفزات لنمو انتاجية العمل (Khan, 2014, P.2-3).

وفي الوقت الذي ركز فيه سميث على جانب العرض، أبدى توماس مالتوس Thomas Malthus (1766-1834) توجهاً نحو آلية ضمان الطلب الفعلي الكافي من أجل المحافظة على الازدهار، مشيراً إلى أن القطاع الزراعي يمثل أهمية أساسية في هذه العملية وذلك في ظل الهجرة الحضرية في المناطق الريفية، وتحفيز الصناعة، وتوليد الطبقة الوسطى والتي تحافظ على الطلب الفعّال. وكان مالتوس من أوائل الاقتصاديين الي دعا إلى اعادة توزيع الأراضي بما يتماشى مع هدفه الأوسع والمتمثل في ضمان تحقيق الكفاية للطلب الفعال (Khan, 2014, P 4-5).

فيما جاء تركيز ديفيد ريكاردو David Ricardo (1772–1823) على العوائق المحتملة والتشجيع على رأس المال التراكمي لتحقيق النمو الاقتصادي، وقد وضع نموذجاً يستند فيه إلى تقسيم اجمالي الإنتاج إلى أجور وارباح على أن يتم تحديد الاجور بحد الكفاف، وقد كانت نظريته حول اختلاف النفقات النسبية وأثر التجارة في تحصيل عوائد تقسيم العمل ما يؤدي إلى زيادة دخل الشعوب.

يمثل الفريد مارشال Alfred Marshall (1841–1924) رائداً للفكر النيوكلاسيكي والذي ظهر في سبعينات القرن التاسع عشر، ارتكزت نظريته على تفاعل كل من العرض والطلب، وتناول في

كتابه "مبادئ الاقتصاد" والذي طبع ثماني مرات الاولى سنة 1890م والأخيرة سنة 1920م. عرض مشاكل الطلب والعرض في الأجزاء الأولى من الكتاب، إلا أنه أوضح صعوبة قياس قوى العرض والطلب والتي هي محكومة بالسلوك الإنساني واعتمد على سعر السوق على الرغم من أنه لا يعتبر مقياساً كاملاً نظراً لكونه يحمل العديد من النقائص.(نامق، 1978 ، ص35).

لا تزال النظرية الكنزية 1936 واحدة من اشهر النظريات العاملة في الاقتصاد، وان العديد من الابحاث والدراسات قد بنيت على أساس النظرية الكينزية، وفي تعبير بسيط حول ذلك اعتبرت أنها أساس الاقتصاد الكلي حيث إن جون ماينارد كينز John Maynard Keynes (1883–1946) والذي عرف برجل أزمة 1930 نظرا لدوره البارز في ايجاد الحلول النظرية لإخراج العالم الرأسمالي من أزمته الاقتصادية التي ألمت به سنة 1930، كان أول من أكد على الروابط بين الطلب الكلي واسواق المال واسواق البضائع، مشيراً إلى أن الطلب الفعال هو المحرك الاساسي الذي يعتمد عليه من الدخل القومي وحجم العمالة، حيث إن رفع الطلب الفعال يحرك عجلة الانتاج وبالتالي يخلق فرص عمل جديدة وبالتالي تنخفض معدلات البطالة.

ومن معتقدات النظرية الكينزية هو أن الحكومة لديها دور تلعبه في مكافحة التضخم والبطالة، وأعرب أيضا عن اعتقاده بأن السياسة المالية والنقدية ينبغي ان تستخدم لإدارة الاقتصاد الكلي . وهذا هو السبب وراء الاشارة للاقتصاد الكينزي والذي يدافع عن التدخل الحكومي الفعال في الاقتصاد الكلي، وعملت مضخة الانفاق الحكومي على زيادة الانفاقات في وجوه مختلفة واتجهت هذه الانفاقات لشراء السلع والخدمات الأمر الذي بدأ ينعكس في انحسار الأزمة الاقتصادية آنذاك،

لكن ما حدث خلال 1970، 1980 من مشاكل تضخم وايضا الركود في 1974–1975، و1980–1982 جعل العديد من الاقتصاديين يتجه للطعن في فكرة التدخل الحكومي الفعال في الاقتصاد. (Case , Fair, and Oster, 2012, p.337).

ومن أبرز النماذج الكينزية في ذلك نموذج هارود – دومار "Harrod-Domar Model " وهو من أبرز النماذج التي فسرت النمو الاقتصادي، وكان من أكثر النماذج شيوعاً واستخداماً في بناء خطط التنمية في الدول النامية.

نموذج هارود دومار "Harrod-Domar Model:

قام كل من روي هارود Roy Harrod (1900-1978)، وافسي دومار Evsey Domar (1914-1997) بنشر نماذج رياضية للنمو الاقتصادي لمعالجة مسألة استمرارية النمو، ويركز النموذج على أهمية الاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث عكس النموذج أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلب لرأس المال، بالتوافق مع زيادة القوى العاملة.

ونشر هارود نموذجه لاقتصاد مغلق في ربط توسع رأس المال بالنمو الاقتصادي لبيان ديناميكية النظام الكينزي، حيث ركّز على الدور المزدوج الذي يقوم به الإستثمار ، حيث إن زيادة الاستثمار تعمل على خلق طلب فعال، ومن ناحية أخرى فإن الإستثمار يزيد من القدرة الانتاجية للإقتصاد القومي من السلع والخدمات.

بينما اتجه دومار لتوضيح العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، ولكن نموذج هارود قد استعمل على نطاق واسع في البلدان النامية لبساطته في توضيح العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال، فقد استعرض تأثير الإستثمار على كل من العرض والطلب .

ويتلخص نموذج هارودومار في المعادلة التالية:

$$G(Y) = (dY) / Y = s / COR$$

حيث نرى أن معدل النمو في الناتج القومي يتحدد بكل من معدل الإدخار القومي (s) ومعامل رأس المال للناتج (COR).

ونرى من المعادلة أن معدل النمو يتناسب طرديا مع معدل الإدخار وعكسيا مع معامل رأس المال، وهذا يعني أن المجتمعات إذا أرادت أن تنمي ناتجها القومي عليها أن تدخر نسبة من ناتجها القومي ومن ثم تستثمر هذا الإدخار.

وبالتالي فان جوهر عملية التنمية وفقا لهذا النموذج يكمن في تلك النسبة التي تستقطع من الناتج القومي وتوجه للإدخار "بدلا من الاستهلاك".

ظهرت بعد ذلك النظرية النيوكلاسيكية للنمو والتي تعرف باسم النظرية التقليدية القديمة – Traditional Neoclassical Growth Theory)، وذلك من خلال نموذج روبرت سولو Solow Robert (1956)، والذي يعتبر من أهم النماذج التي حللت مصادر النمو.

واختلف نموذج سولو عن نموذج هارود – دومار عبر ادخال متغير ثاني وهو العمل وأيضا متغير مستقل ثالث وهو التغير التكنولوجي إلى معادلة النمو (Todaro, & Smith, 2012, P128-129) والذي أعطي مدلولا أكبر في محاولة تفسير النمو الإقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة، حيث إنه ساعد في توضيح دور تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي باعتباره الهدف

النهائي والقوة الدافعة وراء النمو الاقتصادي المطرد. (Jones, CH., & Vollrath, D., 2013, p22) .

وقام سولو باختبار الفرضية أنه في حال كان المعدل المطلوب للنمو أعلى من المعدل الطبيعي، فإنه يتم امتصاص رأس المال الزائد من خلال الارتفاع في الاجور وبالتالي فإن حصة كل عامل من رأس المال تتجه نحو الارتفاع مع مرور الوقت، وتستمر هذه العملية حتى ينخفض المعدل المطلوب من تراكم رأس المال (Setterfield, M., 2010, P56-57.

واعتمد سولو في نموذجه على جمع التغيرات السنوية في الإنتاج الإجمالي لساعة العمل في الولايات المتحدة ما بين عامي 1909 – 1949 ثم حلل نمو الإنتاج في ساعة العمل الواحدة إلى مكونين منفصلين:

- الأول مرتبط بزيادة رأس المال الموظف لكل ساعة عمل.
- الثاني يمثل ذلك الجزء الذي لا يمكن أن يعزى لرأس المال.

وأظهرت النتائج أن 12.5% فقط من تغير الانتاجية على المدى الطويل يرجع إلى رأس المال الموظف، أما الجزء الباقي من نمو الانتاجية والذي يفسر النمو على المدى الطويل يعود للتغير التقني Technical change والذي وصفه بكونه متغير خارجي.

إن زيادة معدل الادخار في نموذج هارود–دومار يؤدي إلى زيادة معدل النمو، ولكن في نموذج سولو تؤدي الزيادة في معدل الإدخار إلى نمو الدخل الفردي ولا تؤدي إلى زيادة دائمة في معدل النمو لذلك فإن السياسات الاقتصادية الكلية يمكن أن تؤثر على الدخل الفردي، ولكنها لا تؤثر على معدل النمو في الأجل الطويل.

النمو الاقتصادي في النظرية الحديثة The New Growth Theory: Endogenous Growth:

حيث ركزت النظرية الحديثة على النمو الإقتصادي في الأجل الطويل نتيجة استمرار الفجوة بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، وعرفت باسم نموذج النمو الداخلي (The New Growth Theory: Endogenous Growth) ، حاولت النظريات في نهاية الأعوام 1980 اظهار صورة اقتصاديات النمو في ظل حالة الاستقرار، لكن ما لبت الاقتصاد أن عكس حالة من عدم الاستقرار خلال 1980 جعلت من هذه الفكرة لا تعكس الواقع الاقتصادي، فاتجهت نحو نظريات ونماذج جديدة من النمو، وجاء التركيز الكلاسيكي الجديد على تراكم رأس المال باعتباره المحرك الرئيسي للنمو مع التركيز على نظرية النمو عند شومبيتر Joseph Schumpeter (1883–1950) بأن النمو مدفوعاً بالمقام الأول بالإبتكارات والتي عرفها شومبيتير بدور المنظم. (Aghion and Durlauf, 2005, P6).

أثبتت الدراسات أن التقدم التكنولوجي عنصر مهم في عملية النمو على المدي الطويل، حيث تم التأكيد على حساسية معدلات النمو للتغيرات التكنولوجية الصغيرة، (Eriksson, 2013, P37-).

ومن أهم الإسهامات هذه النظرية نموذج روبرت لوكاس Robert Lucas ، ونموذج بول رومر Romer عام 1990، وتمحور نموذج Robert Lucas في فبراير 1988 حول بعض السمات الرئيسية للتنمية الاقتصادية، والتي تمثلت في ثلاثة نماذج :

1. دور تراكم رأس المال المادي والتغير التكنولوجي.
2. تراكم رأس المال البشري من خلال التعليم.
3. تراكم رأس المال البشري من خلال التعلم عن طريق العمل.

وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى ثابت من الجهد بما يشمل (رأس المال المادي، ورأس المال البشري) ينتج عنه معدل نمو ثابت مستقل عن المستوى الفعلي والمحقق؛ كما أن التغير التكنولوجي يلعب دورا هاما وذلك من خلال زيادة الإنتاجية عبر تراكم رأس المال البشري من خلال التعليم، مشيرا إلى أن التعليم ينطوى عليه ادخال سلع جديدة بشكل مستمر وتغير خطوط انتاج معينة الأمر الي ينعكس ايجابيا على الانتاجية، أما عن تراكم رأس المال البشري من خلال التعلم فالأمر ينطوى على الحفاظ على توزيع مستقر من الدخل والثروة مع مرور الوقت .(Robert, Lucas, 1988, P39-41)

هذا وأظهرت دراسة رومر Romer (1990) أن التغير التكنولوجي له أبعاد كثيرة، ففي الوقت الذي ركزت فيه الأبحاث على رأس المال المادي اتجهت دراسة رومر إلى ايجاد البديل وهو عبر رأس المال البشري، وأهم النتائج الايجابية لهذا النموذج هو أن زيادة المخزون رأس المال البشري يؤدى إلى زيادة معدلات النمو، كما وأشار إلى أن انخفاض مستويات رأس المال البشري قد يساعد في تفسير عدم ملاحظة النمو في الإقتصاديات المغلقة.

فيما تركزت دراسة Jones & Romer (2010) على اعادة دراسة الحقائق الرئيسة لكالدور Necolass Kaldor[1] (1908– 1986) عام 1961؛ والتي تمثلت في ستة حقائق حيال النمو الاقتصادي:

[1] اقتصادي بريطاني من أبرز منظري المدرسة الكينزية في الاقتصاد، عرف بأنه صاحب المربع الذهبي الذي يتفقد أداء الاقتصاد من خلال أربعة مؤشرات وهي : نمو الناتج الداخلي، ميزان المعاملات، معدلات البطالة، والتضخم.

1- أن انتاجية العمل تنمو بمعدل ثابت.

2- رأس المال للعامل ينمو بمعدل ثابت.

3- استقرار سعر الفائدة أو العائد على رأس المال.

4- استقرار نسبة رأس المال الي الناتج.

5- استحواذ رأس المال والعمل على حصص مستقرة من الدخل القومي.

6- من بين البلدان التي تشهد نموا سريعاً، فإن هناك تباين في النمو من 2-5%.

وذلك للكشف عن مدى التقدم، وشرح هذه الحقائق من خلال النموذج الكلاسيكي الجديد، وللتوافق الدراسة مع الوضع الحالي كان لابد من الأخذ بعين الإعتبار العناصر التالية: التفاعل الفكري، المؤسسات، السكان، رأس المال البشري. (Eriksson, 2013,P25)

وعلى الرغم من الاختلاف بين كالدور ودراسة Jones & Romer حول تركيزه على رأس المال المادي، في حين جاء تركيز نظريات النمو الحديث على رأس المال البشري حيث خلصت الدراسة إلى أن رأس المال للعامل يتجه نحو الارتفاع بمعدلات سريعة، وهذا يحدث على الرغم من عدم وجود اتجاه منتظم في علاوة الأجور المرتبطة بالتعليم، كما وتكشف الحقائق عن تكاملية العناصر الرئيسية (التفاعل الفكري، المؤسسات، السكان، رأس المال البشري)، حيث أوضحت ان هناك حلقة بين السكان والأفكار بحيث تسجل تسارع في النمو، وأيضا المؤسسات مثل التعليم العالي والنظام الجامعي هي بالتأكيد هامة لفهم النمو في رأس المال البشري، والمؤسسات فهي تمثل أفكار بحد ذاتها، وتمثل هذه العلاقة التكاملية الإطار العام لفهم النمو.

3.1.2 الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين:

شهدت الاقتصاد الفلسطيني العديد من التقلبات السياسية والاقتصادية والتي ألقت بظلالها الواسعة على مستوى الاداء العام للاقتصاد، فبينما بدأ العام 2015 يشهد تحسناً ملحوظاً بعد الحرب الأخيرة على قطاع غزة والتي امتدت من الفترة يوليو – أغسطس /2014، فيما استمرت الممارسات الإسرائيلية والمتمثلة بوقف تحويل أموال المقاصة للحكومة الفلسطينية في الأشهر الثلاثة الاولى من العام 2015، وكذلك الهبة الجماهيرية وما رافقها من اجراءات تصعيدية ، الأمر الذي انعكس في تعميق العجز المالي الذي تمر به الحكومة الفلسطينية ، وعلى صعيد آخر فإن استمرار اعتماد

الاقتصاد الفلسطيني على المنح والمساعدات؛ خلق وضعاً متذبذباً في الأداء العام للاقتصاد الفلسطيني.

المبالغ : بالمليون دولار أمريكي.

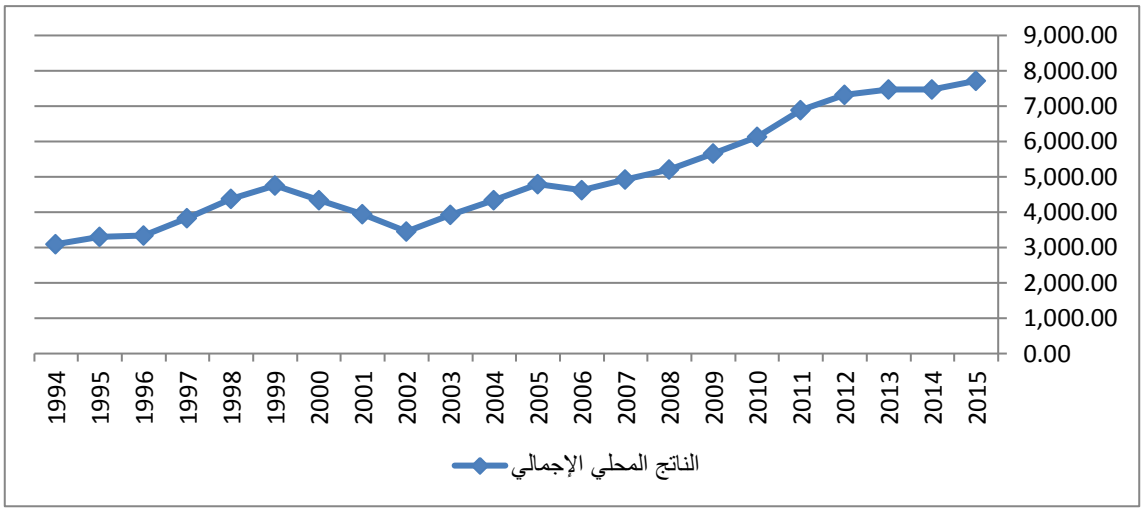

شكل (3.1): القيمة المضافة للناتج المحلي الاجمالي 1994-2015 بالأسعار الثابتة سنة الاساس: 2004

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية ، 2017، رام الله، فلسطين.

باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته اسرائيل عنوة بعد احتلالها للضفة الغربية عام 1967

يوضح الشكل رقم (3.1) نمواً ملحوظاً في الناتج المحلي الإجمالي والتي تأخذ منحى تصاعدي عبر الفترة الزمنية 2005-2015م، فيما سجلت الأعوام 2000-2002م تراجعاً في معدلات النمو، ويعود ذلك للأوضاع السياسة الناجمة عن انتفاضة الأقصى الثانية. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، ص15).

إن تحقيق التنمية الاقتصادية يحتاج إلى زيادة النمو الاقتصادي ولكن هذا النمو يرتبط بإحداث تغيرات نحو الأفضل في القطاعات الإقتصادية والإجتماعية المختلفة.

نظراً لأن النمو الإقتصادي في فلسطين يأتي متأثراً بالأوضاع في شطريْ الوطن الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي ينعكس على الاتجاه العام لهذا النمو، لذا فإن تحليل اتجاه النمو الاقتصادي في كلا من الضفة الغربية وقطاع غزة سيوضح اتجاه النمو الاقتصادي في فلسطين.

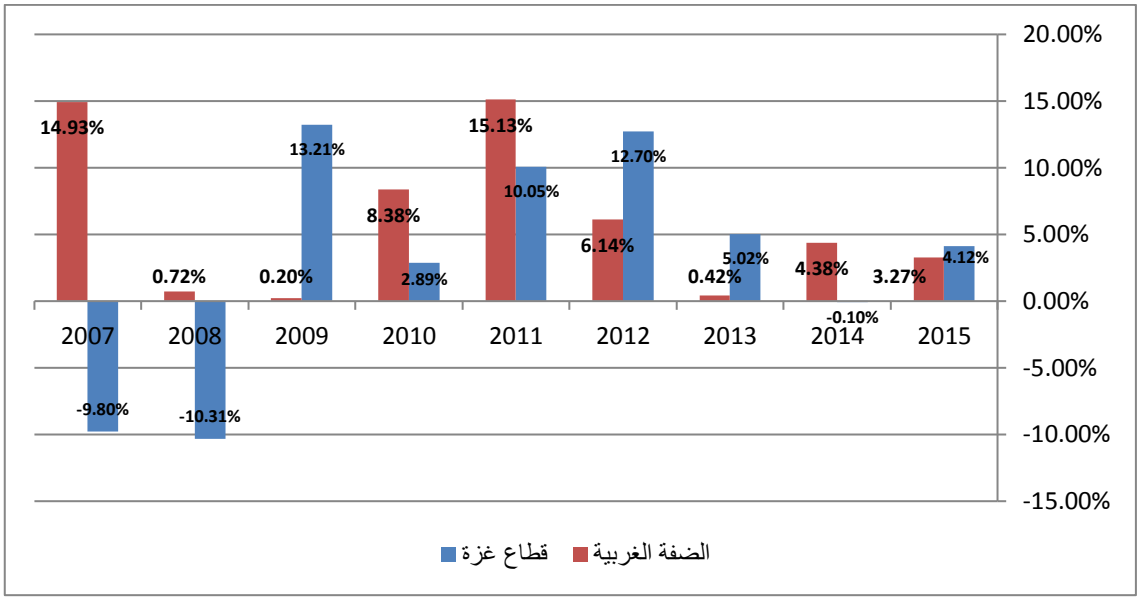

شكل (3.2): معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي في قطاع غزة والضفة الغربية للفترة 2007-2015

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية 2017.

يعكس الشكل رقم (3.1) تراجع المؤشرات الإقتصادية للعام 2007، نظرا لإعلان حالة الطوارئ بالإضافة إلى الحصار المفروض من قبل قوات الإحتلال على قطاع غزة الأمر الذي انعكس سلباً على تراجع معدلات النمو في قطاع غزة، وعلى النقيض فقد شهدت الضفة الغربية نمواً واضحاً ويرجع ذلك إلى أن السلطة الوطنية تلقت دفعات بقيمة 1.3 مليار دولار كمساعدات معنوية وشكلت 25% من الناتج المحلى الإجمالي[1].

هذا وعلى الرغم من أن العام 2011 شهد أعلى معدل للنمو في قطاع غزة، وجاء ذلك نتيجة عملية اعادة اعمار قطاع غزة وتخفيف القيود الإسرائيلية على مواد البناء، حيث ارتفعت القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات بنسبة تجاوزت 177%، إلا انه ما لبث أن سجلت معدلات النمو تراجعاً عاماً في العام 2012 تبعاً للسياسات الإسرائيلية الممارسة بحق الشعب الفلسطيني.

فيما شهد العام 2013 تباطؤاً في الأداء الإقتصادي بعد مسيرة من النمو شهدها منذ العام 2009، ويأتي هذا التباطؤ بصورة حادة في الضفة الغربية وأقل حدة في قطاع غزة، ويرجع هذا التباطؤ بصورة أساسية إلى الأوضاع السياسية غير المستقرة، وضعف أداء القطاع الخاص والذي ألقى بظلاله على عدم مقدرة هذا القطاع على الدفع بعجلة النمو، وتردى الأوضاع مع الجانب المصري انعكست تداعياتها في الحركة التجارية. (سلطة النقد الفلسطينية، 2014م، ص 4) .

[1] التقرير السنوي لسلطة النقد الفلسطينية 2007 http://www.pma.ps , executive summery

وسجل العام 2014 تراجعاً ملحوظاً في الأداء، وجاء هذا التراجع في ظل مسارين متعاكسين للنمو في كلً من الضفة الغربية وقطاع غزة، ويرجع ذلك إلى الحرب الاخيرة التي شنتها قوات الإحتلال الإسرائيلية في يوليو 2014 على قطاع غزة، الأمر الذي صعد من وتيرة التراجع ليزيد الأوضاع سوءاً. (سلطة النقد الفلسطينية، 2015م، ص ص 14-15).

شهد العام 2015 تعافياً نسبياً مقارنة بالعام 2014 بعد الدمار الذي شهده قطاع غزة ، وعلى الرغم من التباطؤ الذي شهده النمو الاقتصادي في الضفة الغربية، إلا أن النمو الملحوظ في قطاع غزة عمل على نمو الاقتصاد الفلسطيني الكلي، ويعتبر الإستهلاك الخاص هو المحرك الرئيسي لهذا النمو بالإضافة إلى نشاط القطاع الانشائي الناجم عن اصلاح ما تدمر بفعل الحرب الأخيرة. (سلطة النقد الفلسطينية، 2016م، ص 11-12).

3.2 أثر الصناعة على التنمية الاقتصادية:

تتميز أنشطة الصناعة بأنه من أكثر القطاعات التي تؤثر إيجاباً على تحقيق النمو الاقتصادي في الإقتصاديات المختلفة، ذلك لأنها تحقق قيمة مضافة عالية مقارنة بغيرها من القطاعات الإقتصادية الأخرى، عوضاً عن قدرتها على امتصاص العمالة المحلية، ولدورها في تحفيز النمو في القطاعات الإقتصادية الأخرى عبر تنشيط الارتباطات الأمامية والخلفية، حيث إن اعتماد أنشطة الصناعة على مدخلات الإنتاج المحلية يؤدي لتحفيز الطلب على الأنشطة المنتجة لتلك المدخلات كما أنها تشكل رافداً مهما للقطاعات الأخرى عبر تلبية احتياجاتها.

لهذا ارتبطت أنشطة الصناعة بنظريات النمو الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية، حيث شجع رواد الفكر الاقتصادي مثل فريدريك ليست Friedrich List (1789-1846) والذي رأى بأن القطاع الصناعي يتفوق على القطاع الزراعي لكونه المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية، وقد حث آرثر لويس Arthur Lewis (1915-1991) على التحول الهيكلي من الريف إلى الحضر ومن الزراعة إلى الصناعة لتلبية متطلبات النمو الاقتصادي بشكل منطقي، لاستيعاب العمالة المحلية (Khan, 2014 , P26-29)، ولكن ذلك لا يعني الإعتماد التام والمطلق على أنشطة الصناعة وإهمال القطاعات الأخرى، إنما يتم تحفيز انشطة الصناعة بالتوازي مع تنمية الأنشطة الأخرى لضمان التكامل المطلوب.

3.2.1 أهمية الصناعة لتحقيق التنمية الاقتصادية .

نظراً لأهمية الصناعة لما سواها من القطاعات الإقتصادية أو الاقتصاد الكلي، فقد رسم العديد من علماء الاقتصاد خارطة طريق لتحقيق التنمية من خلال المرور بتنمية القطاع الصناعي، وخرج عن ذلك الإتجاه عدد من الاستراتيجيات والنظريات في مجال تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال التنمية الصناعية.

1- استراتيجية الدفعة القوية:

وتختص بدعم قطاع رائد من ضمن القطاعات الاقتصادية مما يشكل عامل محفز لباقي القطاعات الاقتصادية، وتم وضع هذه الاستراتيجية من قبل (Rodan- Paul Rosenstein) (1902-1985) في عام 1943م، وجاء التركيز الأساسي على اعتماد التصنيع كطريق صحيح ووحيد لخروج أوروبا الشرقية من حالة التخلف التي كانت تعيشها في ذلك الوقت، وتتلخص ملامح هذه الاستراتيجية في تخصيص الموارد لدعم قطاع اقتصادي مؤثر ورائد بما يلزم لإعطائه دفعة قوية تمكنه من الاقلاع ومن ثم سحب باقي القطاعات الاقتصادية والاقتصاد نفسه معه، ويكون للدولة دور بارز ومهم في هذه العملية.

2- استراتيجية النمو المتوازن:

تركز هذه الاستراتيجية على دور حجم السوق المحلية في تحفيز أو إعاقة الاستثمار، لذا لابد من تحفيز الطلب بالتزامن مع تحفيز العرض، وقد تم وضع هذه الاستراتيجية من قبل نيركسه Ragnar Nurkse (1907-1959) ، وتتلخص في القيام ببرنامج استثماري ضخم في وقت متزامن على جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تحظى بطلب فعال لضمان سريان الدائرة الاقتصادية وبما يضمن أن تشكل كل صناعة سوقاً للصناعة الأخرى بما يفعل الترابطات بين جميع القطاعات الصناعية ينتج عنه التكامل الاقتصادي المرغوب وتحفيز دور السوق في العملية التنموية.

3- استراتيجية النمو غير المتوازن:

تركز هذه النظرية على نقد استراتيجية النمو المتوازن، من خلال توضيح أن العقبة الأساسية التي تواجه عملية التنمية في البلاد النامية لا تكمن في ضيق نطاق السوق المحلية وإنما تكمن في ضعف المقدرة على اتخاذ قرارات التنمية خصوصاً قرارات الاستثمار، وقد تبنى هذا الطرح هيرشمان Hirschman (1915-2012) والذي اتفق مع استراتيجية الدفعة القوية مع ترسيخه لمفهوم أن التنمية الإقتصادية ما هي إلا عملية ديناميكية تنقل الاقتصاد باستمرار من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل.

4- استراتيجية التصنيع لاحلال الواردات:

ظهرت هذه الاستراتيجية في الخمسينات والستينات من القرن الماضي من خلال تبني الدول النامية لها إثر انخفاض الطلب على العالمي على منتجات الدول النامية، مما استدعى ضرورة الإتجاه للداخل لتلبية الطلب المحلي من خلال الصناعات المحلية بدلاً من الصناعات المستوردة، وقد بدأ في هذا الاتجاه دول أمريكا اللاتينية تبعها بعض الدول الآسيوية، وتتسم هذه الاستراتيجية في توفير حماية محلية للصناعات الوطنية الناشئة لتمكينها من مواجهة المنتجات المستوردة، وتعتمد هذه الحماية المحلية في حزمة من الإجراءات تتمثل في وضع تعرفة جمركية أو تقنين الواردات أو فرض مواصفات ومقاييس متشددة.

5- استراتيجية تشجيع الصادرات:

جاءت تطبيق هذه الاستراتيجية عقب انطلاق استراتيجية احلال الواردات، حيث أعقب نجاح تطبيق استراتيجية احلال الواردات تمكين بعض الصناعات المحلية من المنافسة عالمياً مما استدعى امكانية التصدير للخارج لتحفيز النمو في الاقتصاد المحلي، وقد ساعدت هذه الاستراتيجية في ضخ الأموال الخارجية في الاقتصاد المحلية واستيعاب مزيد من العمالة المحلية عوضاً عن تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، وقد شهد تطبيق هذه الاستراتيجية نجاحاً ملحوظاً في عدد من دور شرق آسيا.

3.2.2 أهمية قطاع الصناعة في الاقتصاد الفلسطيني:

تكمن أهمية قطاع الصناعة في الاقتصاد الفلسطيني، لكونها تناسب متطلبات الوضع الاقتصادي الراهن في الأراضي الفلسطينية، حيث إنها قادرة على استيعاب العمالة المحلية لعلاج مشكلة البطالة المرتفعة والتي بلغت (25.9%) للعام 2015 حسب البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كما أنها ذات قيمة مضافة مرتفعة وترتبط بالقطاعات الاقتصادية الأخرى مما يرفع من فرص تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحفيز النمو في هذا القطاع الهام.

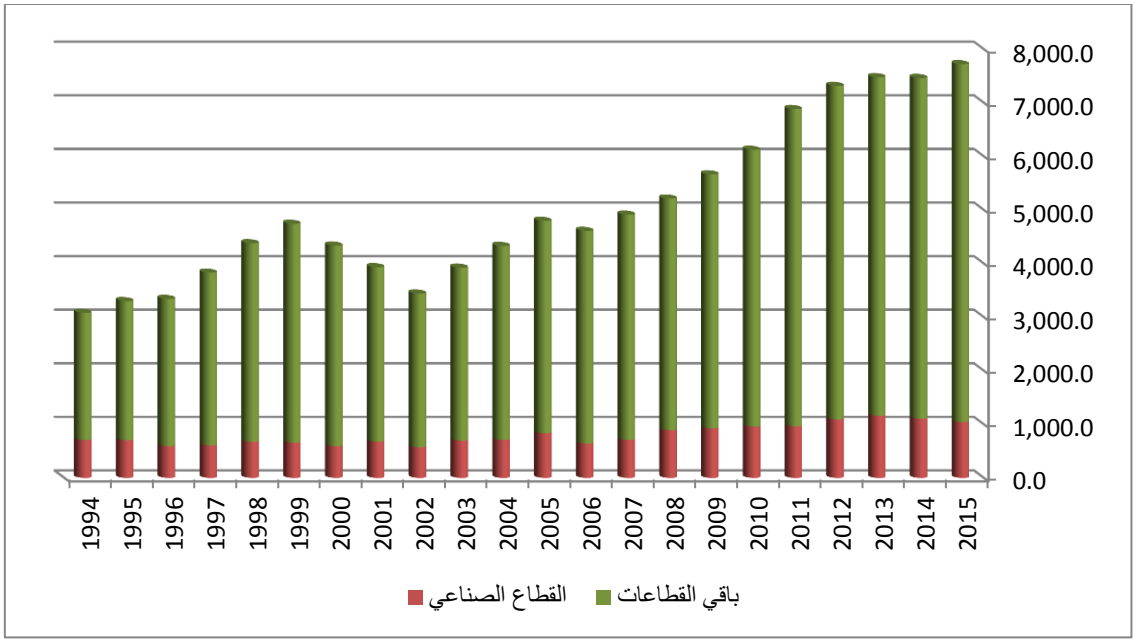

شكل (3.3): إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة: سنة الاساس 2004 . للفترة (1994-2015) مليون دولار

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على جدول رقم (2.3) من ملحق الجداول رقم (1).

بالنظر إلى الشكل التالي (3.4): نلاحظ أن قطاع الصناعة لم يخضع للتذبذبات التي تعرض لها الاقتصاد الفلسطيني ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي، وقد شهدت حالة من شبه الاستقرار، ثم بدأت في الارتفاع عبر الزمن عقب الفترة التي تلت عام 2007م، وقد صاحب الارتفاع في نشاط الصناعة ارتفاع مماثل في النشاط الاقتصادي ككل، مما يعطي مؤشر على وجود تصاحب في نمو القطاع الصناعي والاقتصاد الكلي على حد سواء، الأمر الذي يعتبر مؤشر على مدى أهمية القطاع الصناعي للاقتصاد الفلسطيني.

ولمزيد من التحليل لأداء القطاع الصناعي، لابد من استعراض اتجاه النمو فيه عبر الزمن لتحديد نقاط النمو والتراجع والوقوف على الأسباب الحقيقية وراء ذلك.

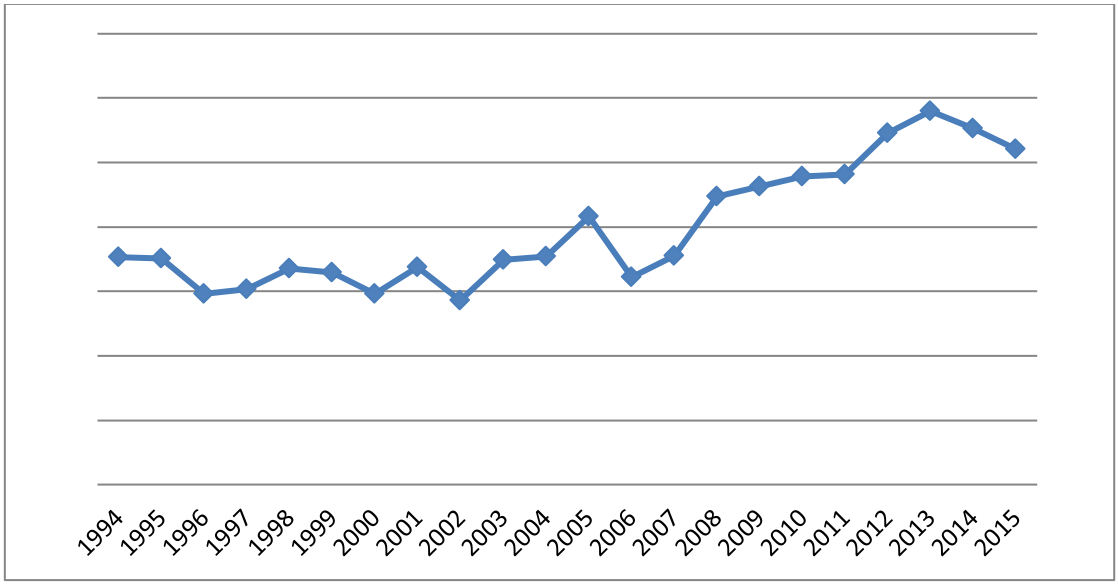

شكل (3.4): القيمة المضافة لقطاع الصناعة للفترة (1994–2015) بالاسعار الثابتة لسنة الاساس : 2004 مليون دولار

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول رقم (2.3) من ملحق الجداول رقم (1).

مر القطاع الصناعي بجملة من العوامل التي أثرت على النمو فيه عبر الزمن، وقد كانت بعضها سياسية وأخرى اجتماعية، من خلال الشكل السابق (3.4) سنجد أن قطاع الصناعة المحلي شهد حالة من شبة الاستقرار للفترة (1994–2001) من تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ولم يشهد قطاع الصناعة التطور المفترض حدوثه مع تأسيس السلطة لكون القطاع الصناعي يحتاج لوقت أطول من القطاعات الاقتصادية الأخرى حتى يظهر أثر السياسات الاقتصادية فيه، كما أن هذه الفترة اتصفت باستيعاب القطاعات الاقتصادية لدولة الاحتلال للعمالة المحلية، مما جعل مستوى الأجور مرتفع وأثر على هيكل التكاليف والإنتاج للصناعات المحلية، الأمر الذي جعل اتجاه النمو في قطاع الصناعة لهذه الفترة مستقر أفقياً، حيث إن الصناعات القائمة من الأساس استمرت في العمل كما هي بعد تأسيس السلطة الفلسطينية نظراً لضعف تأثير ما استجد من ظروف سياسية على القطاع الصناعي، شهد القطاع الصناعي انخفاض في مستوى النمو عقب انتفاضة الاقصى (2000–2004) حيث تراجعت عدد المؤسسات الصناعية بنسبة وصلت إلى 2.2% في العام 2000 واستمرت بالتراجع في الأعوام 2002، 2003،2004 بنسب وصلت إلى 3.4%، 7.0%،

13.4% على التوالي. (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2006، ص27) ثم ما لبث أن ارتفع عقب تزايد الاعتماد المحلي على المنتجات المحلية عقب نمو حركة مقاطعة البضائع الإسرائيلية وتوجه العمالة المحلية إلى سوق العمل المحلي بسبب المضايقات التي مارستها سلطات الاحتلال على وصول العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل في دولة الاحتلال، هذا الارتفاع في النمو أوقفه انخفاض طارئ في عام 2006م عقب الانتخابات الفلسطينية، ثم ما لبث أن عاد لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو بسبب زيادة وتيرة الاعتماد على المنتجات المحلية نسبياً وتوفر مزيد من العمالة المحلية بأجور مناسبة للصناعات المحلية وانفتاح نسبي في حركة التجارة على الحدود مع دولة مصر، والذى أدى إلى دخول المواد الخام والآلات إلى قطاع غزة، غير أن هذا الارتفاع في النمو أعقبه انخفاض آخر 2014م. في مستوى النمو تزامن مع تغير الحياة السياسية في دولة مصر وتوقف الحركة التجارية عبر الحدود معها.

نظراً لتأثر الأنشطة الصناعية الكلية في فلسطين بالأوضاع في شطريْ الوطن الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن تأثر أنشطة الصناعة فيهما يؤثر على الاتجاه العام لأنشطة الصناعة، لذا فإن تحليل اتجاه النمو في أنشطة الصناعة في كلا من الضفة الغربية وقطاع غزة سيوضح اتجاه نمو القطاع الصناعي الفلسطيني.

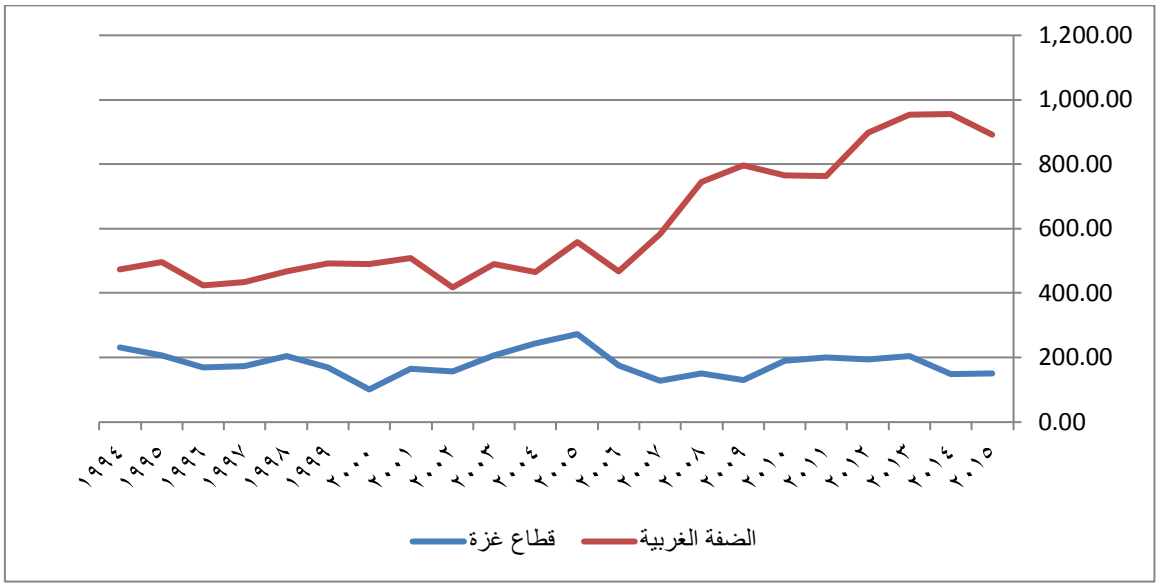

شكل (3.5): القيمة المضافة في أنشطة الصناعة الكلية في كلا من الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة (1994-2015)-بالاسعار الثابتة : سنة الاساس 2004

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، الحسابات القومية.

بالنظر إلى الشكل السابق (3.5)، سنجد أن مسار اتجاه النمو في قطاع الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة شهدا حالة من شبة الاستقرار مع انخفاض وارتفاع في اتجاه النمو تبعاً للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع ارتفاع في مستوى الأنشطة الصناعية في الضفة الغربية مقارنة بنظيره في قطاع غزة، بيْد أن حالة شبه التناغم بين مساري النمو في أنشطة الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة بدأ بالتلاشي عقب الانتخابات الفلسطينية عام 2006م وما تلاها من مرحلة الانقسام الفلسطيني، حيث بدا واضحاً وجود انقسام اقتصادي بين أنشطة الصناعة في شطريْ الوطن عبرت عنها الاتجاه المتباعد في الشكل السابق (3.5) لفترة الانقسام الفلسطيني، بشكل يوحي بأن تلك الحالة الاقتصادية السياسية كانت لصالح منطقة على حساب الأخرى.

على صعيد قطاع غزة، فقد أعقب الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة انخفاض في الكميات الواردة من المواد الخام الداخلة في الصناعة المحلية عوضاً عن ارتفاع تكلفتها بالإضافة إلى منع إدخال الآلات وقطع الغيار اللازمة لعمليات التصنيع، مما أسهم في تقليل هامش الربح ورفع حساسية الصانع الفلسطيني أمام أي تغيرات، الأمر الذي أدى لانخفاض مناعته أمام أي تقلبات اقتصادية أو سياسية عوضاً عن صعوبة الاستمرار بالتصنيع في ظل الأوضاع الاقتصادية السياسية السائدة، وكنتيجة انخفضت انتاجية المصانع الحالية وتوقف أخرى، ثم بدأ اتجاه النمو في الصناعة المحلية لقطاع غزة ينمو بعد تغير الحياة السياسية في دولة مصر مما أدى إلى وجود نمو في التبادل التجاري عبر الحدود مع دولة مصر أدى إلى انخفاض أسعار المواد الخام عوضاً عن إمكانية جلب قطع غيار للآلات الموجودة ورفع كفاءتها الإنتاجية، وقد استمر هذا الارتفاع بوتيرة متزايدة مع زيادة تحسن شروط التبادل التجاري على الحدود مع مصر إلى أن تغيرت الحياة السياسية في مصر في عام 2013م مما أدى إلى وقف شبه كامل للتبادل التجاري على الحدود تزامن مع شبه انفراجة على المعابر التجارية الحدودية مع دولة الاحتلال مع الإبقاء على القيود السابقة بخصوص استيراد المواد الخام والآلات وقطع الغيار اللازمة لتحديث الفن الإنتاجي.

ولعل انخفاض المستوى العام لأنشطة الصناعة الفلسطينية في قطاع غزة، كان بمثابة فتح سوق لمنتجات المصانع في الضفة الغربية حيث اختبرت تحفيزاً للطلب على منتجاتها أدى إلى تحفيز النمو في جانب العرض بدا واضحاً في نمو الاتجاه العام في أنشطة الصناعة بوتيرة متصاعدة.

بالتعمق في أنشطة الصناعة الكلية سنجد أنها تنقسم إلى عدة أقسام أساسية على النحو التالي تبعا للتصنيف الصناعي الموحد لجميع الانشطة الاقتصادية (التنقيح الرابع، الامم المتحدة، 2009) والمعتمد من قبل الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني كما ورد في التصنيف الصناعي الفلسطيني للأنشطة الاقتصادية 2014 :

- **التعدين واستغلال المحاجر**

وتشمل هذه أنشطة التعدين والتي تشمل استخراج المعادن التي تتواجد بشكل طبيعي كمواد صلبة (الفحم والركازات) أو كمواد سائلة (النفط) أو كمواد غازية (الغاز الطبيعي). ويمكن القيام بعملية الاستخراج بأساليب مختلفة مثل التعدين في باطن الارض او على سطحها او تشغيل الآبار أو التعدين في قاع البحار، الخ. وكذلك الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر وتشمل: تجريفات الترسيبات الطمبية وسحق الصخور واستخدام المستنقعات المالحة، وتستخدم المنتجات على الأخص في عمليات التشييد مثل (الرمال والأحجار، الخ).

- **الصناعات التحويلية**

وتمثل عمليات التحويل الطبيعي أو الكيميائي للمواد أو المكونات إلى منتجات جديدة، رغم ان هذا لا يمكن استعماله معيارا عالميا وحيدا لتعريف الصناعة التحويلية. والمواد أو المكونات التي يتم تحويلها هي مواد خام تمثل منتجات للزراعة او الحراجة او صيد الاسماك او التعدين او استغلال المحاجر وكذلك منتجات انشطة اخرى للصناعة التحويلية. وتغير المواد او تجديد السلع او اعادة تشكيلها يعتبر عموما صناعة تحويلية.

- **إمدادات الكهرباء والغاز**

وتشمل هذه الانشطة النشاط المتعلق بتوصيلات الكهرباء والغاز الطبيعي والبخار والماء الساخن وما اليها من خلال بنية اساسية دائمة (شبكات خطوط) وتوصيلات وأنابيب رئيسية. وحجم العمل ليس هو العامل الحاسم، ويدخل في هذا الفرع ايضا توزيع الكهرباء والغاز والبخار والماء الساخن وما عليها في المجمعات الصناعية أو المباني السكنية.

- **إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي**

وتشمل هذه الأنشطة التي تتصل بإدارة أنواع النفايات (بما في ذلك تجميعها ومعالجتها وتصريفها) مثل المخلفات الصناعية والمنزلية، الصلبة وغير الصلبة، وكذلك المواقع الملوثة. وقد يكون ناتج

عملية معالجة النفايات أو الصرف الصحي التخلص منها أو استخدامها كمدخلات في عمليات انتاج أخرى.

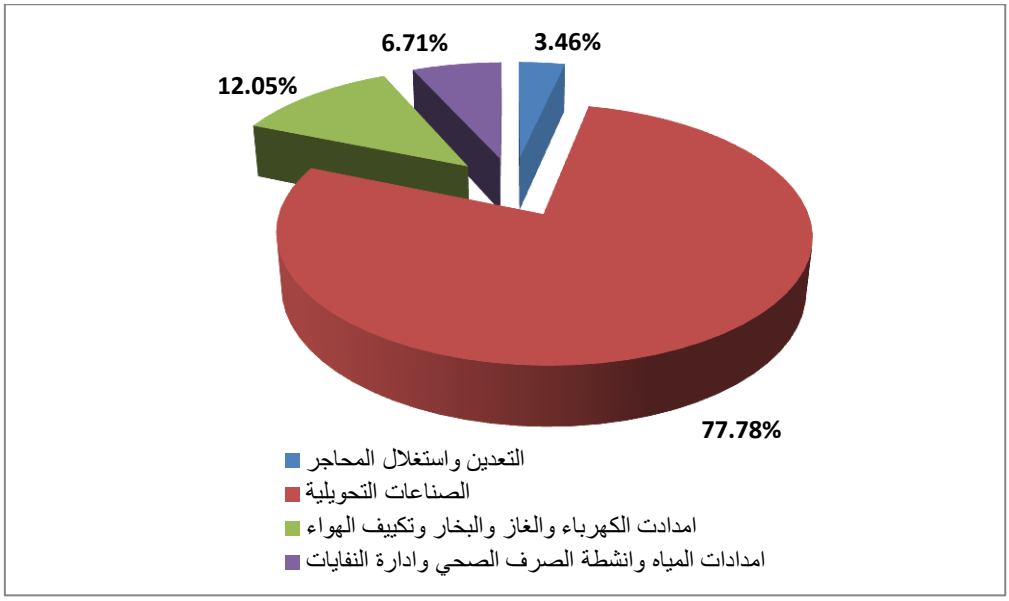

شكل (3.6): تقسيم أنشطة الصناعة الكلية الفلسطينية لعام 2015م– نسبة مئوية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

من خلال الشكل السابق (3.6) نلاحظ أن البند التعدين واستغلال المحاجر كان الأقل اسهاماً بين القطاعات الاقتصادية نظراً لاختصاصه بالثروات الطبيعية والتي تتركز في مناطق محددة في الأراضي الفلسطينية، يليها قطاع امدادات المياه والصرف الصحي والتي يقوم بها القطاع العام بشكل كبير مع بعض التدخلات للقطاع الخاص في مناطق معينة، ثم يأتي بعدها امدادات الكهرباء والغاز، وهذا البند يخضع لسيطرة القطاع العام والخاص معا ضمن ترتيبات واتفاقيات مسبقة لتوصيل الخدمة للمواطن الفلسطيني.

أخيراً، فإن قطاع الصناعات التحويلية استحوذ على النصيب الأكبر بين القطاعات الصناعية بواقع 77.78% من إجمالي القيمة المضافة في أنشطة الصناعة الكلية الفلسطينية، ويعود ذلك إلى تفرع عناصر الصناعات التحويلية إلى عدة صناعات محورية وهامة والتي تستوعب الجزء الأكبر من العمالة المحلية بالإضافة لقدرتها على توليد قيمة مضافة مرتفعة نوعاً ما مقارنة بغيرها.

3.3 تجارب عالمية في أثر قطاع الخدمات على التنمية الاقتصادية والقطاع الصناعي.

عالمياً، فإن النمو الاقتصادي أصبح حصيلة عملية متكاملة مترابطة بين جميع مكونات الاقتصاد المحلي، حيث إن عملية النمو في الاقتصاديات تكون من خلال إما نمو متوازن ومتوازي بين عدد من القطاعات الهامة المكونة للاقتصاد بحيث تكون مترابطة فيما بينها بارتباطات أمامية وخلفية تحفز النمو فيما بينها بشكل متساوي، والنمط الآخر يكون من خلال وجود قطاع اقتصادي رائد يقود بسحب القطاعات الأخرى نحو تحقيق النمو الاقتصادي ضمن مفهوم الترابطات الأمامية والخلفية، وفي هذا النمط، عالمياً فإن الاقتصاديات المتقدمة تتنوع بين هذين النمطين مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي قد تفرض على الاقتصاد نمط معين في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث إن تمتع بلد ما بوفرة في مورد طبيعي قد يفرض على الاقتصاد التركيز على الصناعة التي تتعلق بهذا المورد مثل النفط، وإن كان البلد يتمتع برأس مال بشري ضخم ولديه مؤهلات جيدة سنجد نمواً في القطاعات التي تعتمد على وفرة الأيدي العاملة أو التي تعتمد على رأس المال البشري من قطاع خدمات أو صناعات متقدمة أو متوسطة وذلك تبعاً لتقييم هذا المورد البشري.

وفي سبيل ذلك قامت العديد من الاقتصاديات بتحقيق معدلات نمو متفاوتة تبعاً لمحددات اقتصادية وسياسية واجتماعية وتبعاً للنمط المتبع في تحقيق ذلك النمو، حيث حافظت دول بعينها على الصدارة في النمو الاقتصادي، بينما اتجهت دول أخرى لمزاحمة الاقتصاديات العالمية والمنافسة على تحقيق نمو اقتصادي مرتفع عبر الزمن.

جدول (3.1): الناتج المحلي الإجمالي العالمي للدول الأكثر نمواً خلال الفترة (2007–2015م) بالأسعار الثابتة حسب عام 2010م– تريليون دولار

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
U S A	15,06	15,01	14,59	14,96	15,20	15,54	15,80	16,18	16,60
Australia	1,06	1,10	1,12	1,14	1,17	1,21	1,24	1,27	1,30
Brazil	1,96	2,06	2,05	2,21	2,30	2,34	2,41	2,41	2,32
Canada	1,60	1,61	1,57	1,61	1,66	1,69	1,73	1,77	1,79
China	4,60	5,04	5,51	6,10	6,68	7,21	7,77	8,33	8,91
France	2,67	2,67	2,60	2,65	2,70	2,71	2,72	2,74	2,77
Germany	3,44	3,48	3,28	3,42	3,54	3,56	3,58	3,63	3,70
India	1,33	1,38	1,50	1,66	1,77	1,87	1,99	2,13	2,30
Italy	2,23	2,21	2,09	2,13	2,14	2,08	2,04	2,04	2,06
Japan	5,85	5,78	5,47	5,70	5,69	5,78	5,89	5,91	5,99
Mexico	1,03	1,05	1,03	1,09	1,13	1,16	1,19	1,23	1,27
Russia	1,50	1,58	1,46	1,52	1,59	1,65	1,67	1,68	1,62
Spain	1,47	1,48	1,43	1,43	1,42	1,38	1,36	1,38	1,42
U K	2,51	2,49	2,38	2,43	2,47	2,50	2,55	2,62	2,68

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي للفترة (2007–2015)

من خلال النظر في الجدول رقم (3.1)، سنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية حافظت على صدارة العالم في تحقيق ناتج محلي إجمالي عالي مقارنة مع باقي الدول المتقدمة، حيث استمر الاقتصاد لديها بالنمو مع الزمن من 15.06 تريليون دولار عام 2007 إلى 15.54 تريليون دولار عام 2012م ثم إلى 16.6 تريليون دولار في عام 2015م، أي أن الناتج المحلي الإجمالي نما في أقل من عشر سنوات بما يزيد عن 1.5 تريليون دولار، حيث إن هذه الزيادة تتعدى بمفردها ناتج محلي إجمالي لدولة متقدمة مثل أستراليا أو إسبانيا ويقارب الناتج المحلي الإجمالي لدولة روسيا.

في المرتبة الثانية عالمياً، جاءت الصين، حيث كانت في المرتبة الرابعة عالمياً في عام 2002م بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا بناتج محلي إجمالي بلغ 2.6 تريليون دولار حسب الأرقام الصادرة عن مجموعة البنك الدولي، ثم ما لبث أن ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لدولة الصين في عام 2007 إلى 4.5 تريليون دولار لتتخطى بذلك دولة ألمانيا وتصبح في المرتبة الثالثة عالمياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ثم أصبح الاقتصاد الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2009 بناتج محلي إجمالي بلغ 5.5 تريليون دولار، ثم استمر النمو الاقتصادي في الصين بمعدلات مرتفعة لتقفز إلى 8.9 تريليون دولار في عام 2015م أي بزيادة تقارب 3.4 تريليون دولار عن عام 2009 وزيادة 6.3 تريليون دولار عن عام 2002م، حيث إن

هذه الزيادة توازي مجموع حجم اقتصاديات متطورة معاً، وبهذا حافظت الصين على المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في ترتيب اقتصاديات العالم بفارق 3 تريليون دولار عن الدولة التي تليها في الترتيب وهي دولة اليابان.

أما دولة اليابان فقد حافظت على معدلات نمو مستقرة حيث تراوح الناتج المحلي الإجمالي حول 5 تريليون دولار للعشر سنوات الفائتة، الأمر الذي انطبق على باقي الدول المتقدمة التي حافظت على معدلات نمو مستقرة خلال العشر سنوات السابقة مثل المملكة المتحدة وروسيا وأسبانيا وفرنسا واستراليا وألمانيا، بينما كان هناك معدلات نمو في كلا من دولتي البرازيل والهند، حيث زاد الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل بمقدار 0.3 تريليون دولار في عام 2015 مقارنة بعام 2007، بينما كان الأمر يختلف قليلاً مع دولة الهند التي اعتمدت منهج النمو في الناتج المحلي الإجمالي مثل الصين لكن بمعدلات نمو أقل منها، حيث كانت في المترتبة الثالثة عشر عالمياً في عام 2002م بناتج محلي إجمالي بلغ 0.88 تريليون دولار، ثم استمرت في النمو لتحتل المرتبة العاشرة عالمياً في عام 2009م بناتج محلي إجمالي بلغ 1.6 تريليون دولار أي نمو بمقدار الضعف تقريباً في سبع سنوات، ثم أصبحت في المرتبة الثامنة عالمياً في عام 2015م بناتج محلي إجمالي 2.3 تريليون دولار بزيادة مقدارها 0.7 تريليون دولار عن عام 2009م.

وبناء على ما سبق، فإن المحرك الرئيسي لهذا النمو في تلك الاقتصاديات يعود إما عبر الحفاظ على سياسات واستراتيجيات اقتصادية ناجحة وتفضيل تحقيق استقرار اقتصادي عبر الحفاظ على معدلات نمو مستقرة وبسيطة، أو من خلال التوسع في الأنشطة الاقتصادية القائمة وضخ مزيد من الاستثمارات فيها بغية تنشيطها لتنمية الناتج المحلي الإجمالي، أو من خلال إعادة رسم سياسات واستراتيجيات اقتصادية حسب حالة الدولة واقتصادها من خلال خلق قطاع رائد ينمي باقي القطاعات الأخرى عبر سحبها من خلال الترابطات الأمامية والخلفية.

يُعد قطاع الصناعة من القطاعات الاقتصادية التي ساهمت عالمياً في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك لما لها من قيمة مضافة مرتفعة بالإضافة إلى ارتباطها مع القطاعات الاقتصادية الأخرى سواء ارتباطات أمامية وخلفية، الأمر الذي جعل تنمية هذا القطاع خيار وذا أولوية لدى بعض الاقتصاديات العالمية.

جدول (3.2): القيمة المضافة لقطاع الصناعة للدول الأكثر نمواً خلال الفترة (2007–2014) بالأسعار الثابتة حسب عام 2010م– تريليون دولار

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
U S A	3,18	3,07	2,88	2,96	2,98	3,04	3,10	3,15
Brazil	0,47	0,49	0,47	0,51	0,54	0,53	0,54	0,54
Canada	0,46	0,45	0,40	0,43	0,45	0,46	0,47	0,49
China	2,07	2,28	2,51	2,83	3,13	3,40	3,67	3,94
France	0,51	0,49	0,46	0,47	0,47	0,47	0,47	0,47
Germany	0,95	0,94	0,81	0,93	0,98	0,97	0,97	1,01
India	0,41	0,42	0,46	0,50	0,54	0,56	0,58	0,62
Italy	0,53	0,52	0,45	0,47	0,46	0,45	0,44	0,43
Japan	1,56	1,55	1,32	1,50	1,46	1,47	1,49	1,51
Russia	0,47	0,48	0,43	0,46	0,48	0,50	0,50	0,50
U K	0,48	0.47	0,42	0,44	0,44	0,42	0,42	0,44

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي للفترة (2007–2015م)

بالنظر إلى الجدول رقم (3.2)، سنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية حافظت على صدارة العالم في تحقيق قيمة مضافة عالية في قطاع الصناعة مقارنة مع باقي الدول المتقدمة صناعياً في العالم حتى عام 2010م، حيث كان القطاع الصناعي الأمريكي ينمو بمعدلات إيجابية ثابتة وراسخة، حيث كانت القيمة المضافة لقطاع الصناعة الأمريكي في عام 2000م يقارب 2.86 تريليون دولار ثم أخذ بالنمو ليصل إلى 3.01 تريليون دولار في عام 2005م ثم 3.18 تريليون دولار في عام 2007م، ثم بدأ الانخفاض في القيمة المضافة لقطاع الصناعة الأمريكي بالتزامن مع الأزمة المالية العالمية في عام 2008م حيث انخفضت القيمة المضافة لقطاع الصناعة إلى 3.07 تريليون دولار في عام 2008م ثم استمر الانخفاض في عام 2009م ليصل إلى 2.88 تريليون دولار، لكن ما لبث الاقتصاد الصناعي الأمريكي أن بدأ في التعافي شيئاً فشيئاً ليرتفع في عام 2012م إلى 3.04 تريليون دولار ثم وصل إلى نفس المستوى الذي كان عليه في عام 2007م وذلك في عام 2014م لتصل القيمة المضافة لقطاع الصناعة إلى 3.15 تريليون دولار، وبسبب هذا الانخفاض والتعافي في القيمة المضافة لقطاع الصناعة الأمريكي انخفض ترتيب الولايات المتحدة الأمريكية إلى المرتبة الثانية في قطاع الصناعة منذ عام 2011م وحتى عام 2014م حيث استغلت الصين هذه الفترة لتتجاوز أمريكا وتنتزع الصدارة في القطاع الصناعي بين أكثر الدول تقدماً في الصناعة.

بالحديث عن دولة الصين، سنجد أنها قد مرت بنمو ملحوظ في قطاع الصناعة، حيث تبوأت المرتبة الثالثة بين الدول المتقدمة صناعياً في عام 2002م بعد دولتيْ أمريكا واليابان بقيمة

مضافة بلغت 1.12 تريليون دولار، ثم بدأت تشهد نمواً ملحوظ لتصل القيمة المضافة لقطاع الصناعة الصيني في عام 2006م إلى 1.8 تريليون دولار لتحتل المرتبة الثانية عالمياً، متجاوزةً بذلك اليابان وألمانيا وعدد من الدول الأوروبية، ثم في عام 2010م بلغت القيمة المضافة 2.83 تريليون دولار لتستمر في المرتبة الثانية بعد أمريكا، وفي عام 2011م قفزت القيمة المضافة لقطاع الصناعي الصيني إلى 3.13 تريليون دولار لتتجاوز دولة أمريكا وتصبح بذلك في المرتبة الأولى في القيمة المضافة للصناعة بين أكثر البلدان تقدماً في القطاع الصناعي، وقد حافظت الصين على هذه المرتبة في عام 2014م بقيمة مضافة 3.93 تريليون دولار بفارق 0.8 تريليون دولار عن أقرب الدول لها في المرتبة الثانية وهي أمريكا، أي أن القيمة المضافة لقطاع الصناعي في الصين تضاعف في العشر سنوات الأخير ما يقارب أربع مرات وهذا مؤشر هام على سرعة النمو في هذا القطاع.

وقد كانت تجربة الهند في تنمية القطاع الصناعي مشابهة لتجربة الصين لكن بشكل أقل قوة منها، حيث كانت الهند في عام 2000م في المرتبة الثانية عشر عالمياً بقيمة مضافة تقارب 0.219 تريليون دولار ثم ما لثبت أن تضاعفت هذه القيمة لتصل إلى 0.406 تريليون دولار في عام 2007م ثم أصبحت 0.618 تريليون دولار في عام 2014م لتحتل المرتبة الخامسة عالمياً بين البلدان المتقدمة صناعياً بعد دولة ألمانيا متجاوزةً بذلك دول مثل روسيا والمملكة المتحدة وفرنسا وكندا وإيطاليا.

شهدت العقود الأربعة الماضية اهتماماً عالمياً بقطاع الخدمات، وبدأ الاتجاه نحو تنميته والنهوض به أملاً في تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب من خلال توفير البيئة المناسبة لتنمية باقي القطاعات الاقتصادية، ولم يقتصر تنمية قطاع الخدمات على الدول المتقدمة فحسب، بل امتد أثره إلى الدول النامية، حيث ارتفع متوسط حصة الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي في البلدان النامية من نحو 40% في العام 1965 إلى حوالي 50% في العام 1999، بينما في بلدان منظمة التعاون والتنمية خلال الفترة نفسها من 54% إلى أكثر من 60% ، ويعد قطاع الخدمات من أسرع القطاعات نموا في العديد من البلدان وخاصة خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات البرمجيات والخدمات المالية (OECD, 2000, P7-9).

جدول (3.3): القيمة المضافة لقطاع الخدمات للدول الأكثر نمواً خلال الفترة (2007–2014) بالأسعار الثابتة حسب عام 2010م– تريليون دولار

	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
USA	12,18	11,91	11,81	11,57	11,38	11,15	11,35
Australia	0,83	0,81	0,79	0,77	0,75	0,73	0,72
Brazil	1,39	1,39	1,35	1,32	1,27	1,20	1,18
Canada	1,15	1,13	1,11	1,09	1,06	1,03	1,04
China	3,71	3,44	3,18	2,94	2,69	2,45	2,24
France	1,97	1,95	1,94	1,92	1,88	1,84	1,87
Germany	2,24	2,23	2,21	2,19	2,13	2,11	2,17
India	1,03	0,93	0,86	0,80	0,75	0,68	0,61
Italy	1,39	1,37	1,39	1,42	1,41	1,39	1,43
Japan	4,23	4,25	4,21	4,13	4,11	4,05	4,18
Russia	0,89	0,87	0,86	0,83	0,81	0,78	0,82
Spain	0,95	0,93	0,94	0,94	0,94	0,93	0,93
U K	1,89	1,83	1,80	1,76	1,73	1,70	1,76

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي للفترة (2007–2015)

سجل الاقتصاد الأمريكي حالة فارقة في نشاط قطاع الخدمات، حيث اهتم بتنميته بشكل كبير أدى إلى أن يكون مساهم في الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بنسبة تقارب 75% في عام 2014م حسب الاحصائيات الصادرة عن البنك الدولي، وقد سبق هذه النسبة جملة من التطورات عبر الزمن في القيمة المضافة لأنشطة الخدمات الأمريكية، حيث بلغت القيمة المضافة لها في عام 2002م 9.91 تريليون دولار لتحتل المرتبة الأولى في قطاع الخدمات عالمياً، ثم استمر معدل النمو في التزايد بوتيرة متسارعة ليصل في عام 2006م إلى 11.13 تريليون دولار ثم في عام 2014م إلى 12.17 تريليون دولار، أن القيمة المضافة لقطاع الخدمات الأمريكي حققت نمواً بمقدار 2 تريليون دولار تقريباً في العقد الماضي، مما أهلها للبقاء على صدارة الدول في نمو قطاع الخدمات عالمياً.

ومن الدول التي حققت نمواً ملحوظاً في قطاع الخدمات، سنجد أن الصين قد استطاعت في العقد السابق من تنمية هذا القطاع ومزاحمة الدول المتقدمة فيه، حيث سجلت الصين قيمة مضافة في قطاع الخدمات بقيمة 1.12 تريليون دولار في العام 2002 لتحتل المرتبة السابعة عالمياً، ثم استمر النمو في هذا القطاع بوتيرة ثابتة لتصل إلى 2.02 تريليون دولار في العام 2007 لتحتل المرتبة الرابعة عالمياً بعد أمريكا واليابان وألمانيا، متجاوزةً فرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا، ثم استمرت في تحقيق النمو لتصل في عام 2014م إلى قيمة 3.71 تريليون دولار لتصبح في المرتبة الثالثة عالمياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان متجاوزةً في ذلك ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة.

وقد سارت الهند على نفس النهج حيث حققت قيمة مضافة في قطاع الخدمات بمقدار 0.357 تريليون دولار في عام 2002م لتحتل المرتبة الخامسة عشر، ثم حققت قيمة مضافة 1.02 تريليون دولار في عام 2014م لتحتل المرتبة العاشرة عالمياً لتحقق نمواً بمقدار ثلاثة أضعاف تقريباً في العقد الأخير.

ولمزيد من التوضيح حول أهمية قطاع الخدمات، فإن الخدمات الفعالة ليست تلك الخدمات التي توفر المنافع بصورة مباشرة للمستهلك فقط لكنها أيضا تلك الخدمات التي تؤثر على الأداء العام للاقتصاد، فعلي سبيل المثال فإن مدى فعالية الخدمات المالية ينعكس أثره في تكوين قطاع مالي فعال ومنظم بشكل جيد الأمر الذي يؤدي إلى التحول الفعّال نحو الادخار ومن ثم للاستثمار، وهذا الاستثمار سيكون في باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى من زراعة وصناعة وغيرها، ولو تحدثنا عن قطاع الاتصالات سنجد أن له أثراً واضحة في تسهيل عمليات الربط بين مكونات الاقتصاد فيما بينها أو ربط مكونات النشاط الاقتصادي نفسه عوضاً عن توفير عنصر المعرفة وتراكم الخبرات والمعلومات التي من شأنها تقليل الأخطاء والارتقاء بالأداء الاقتصادي، وكذلك قطاع النقل والتوزيع الذي يساهم في الربط المحكم بين القطاعات الاقتصادية وكلما زادت كفاءة هذا القطاع كلما انعكس بالإيجاب على كفاءة الترابطات الأمامية والخلفية سواء بين القطاعات الاقتصادية فيما بينها أو بداخل تلك القطاعات، وكذلك أعمال التجارة الخارجية والداخلية والخدمات الإدارية والمعرفية.

لذا فإن نمو قطاع الخدمات لا يمكن فصله عن نمو الاقتصاد نفسه أو عن نمو باقي القطاعات الاقتصادية، حيث إن توفر بنية تحتية فعالة للخدمات يعتبر مقدمة هامة لتحقيق النمو الاقتصادي، نظراً لكون قطاع الخدمات يلعب دور الحاضنة المسهلة والميسرة للنشاطات الاقتصادية ككل، الأمر الذي يفسر اتجاه الدول المتقدمة والدول الآخذة بالنمو للاهتمام بهذا القطاع.

ومن جهة أخرى، وكما رأينا من تناول لتحليل أنشطة الصناعة والخدمات والنمو الاقتصادي عبر العالم، سنجد أن هناك ثمة تصاحب بين النمو في الاقتصاد والنمو في قطاع الخدمات والنمو في قطاع الصناعة، وذلك في أكثر من دولة منها الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند، مما يعطي مؤشر ما على وجود علاقة واضحة طردية بين هذه العناصر الثلاث، مما يؤيد الطرح القائل بأن النمو في قطاع الخدمات يؤدي بشكل أو بآخر لتحقيق النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى وفي الاقتصاد نفسه.

إن العلاقة المتبادلة بين القطاع الخدمي وقطاع التصنيع في الاقتصاد ما زالت تمثل نقطة نقاش كبيرة خلال السنوات السابقة ، فمن جهة جادل البعض على أن الانخفاض في القطاع الصناعي لا يمكن أن يدعم التوجه نحو القطاع الخدمي على المدى الطويل، حيث إن الخدمات تعتمد بشكل حاسم على القطاع الصناعي والصناعات التحويلية والذي يعتبر سبباً لوجوده وبغياب السبب الرئيسي فإن هذا القطاع يفقد هذه الأهمية والدور الريادي الذي يقوده في التنمية الاقتصادية بل واعتبر البعض أن هذا يقود إلى انهيار هذا القطاع؛ ومن الناحية الأخرى اعتبر البعض أن قطاع الخدمات أصبح يشكل قوة رئيسية في عملية النمو الاقتصادي وأن الخدمات تمثل قوة داعمة للصناعات التحويلية حيث تكون البنية التحتية للخدمات فعالة ومتطورة وتحدث أثرا هاما في العملية التنموية (OECD, 2000).

إلا أنه تم التأكيد على وجود علاقة تكافلية تكاملية بين قطاع الخدمات والقطاع التصنيعي من خلال خلق الترابطات الأمامية والخلفية، فعلى سبيل المثال الطلب على النقل سوف يدفع نحو الحاجة إلى الشاحنات والسفن والحافلات، كذلك الحال بالنسبة إلى أنشطة المعلومات والاتصالات والتي سوف تدفع نحو تطوير الأجهزة الالكترونية والحواسيب، إلا أن توجه بعض البلدان في الميدان الاقتصادي اتجه إلى المبالغة في التحويل نحو القطاع الخدمي في ضوء التغيرات والسياسات الهيكلية المتبعة التي تحدث في واقع الاقتصاد لديه. (OECD, 2000)

لا تنحصر الأهمية الاقتصادية لخدمات الانتاج على عظم مساهمتها المباشرة في الانتاج والتوظيف، بل يمتد تأثيره غير المباشر الي قطاعات اقتصادية أخرى خصوصا الصناعة، حيث تكمن آلية التأثير من خلال ما يعرف بالنوافذ الخلفية والتي تبرز من خلال الطلب على خدمات الأعمال وبعد خدمات التوزيع كمدخل وسيط في عملية الانتاج، اذا تساهم الخدمات في زيادة انتاجية النشاطات الصناعية عن طريق توفير خدمات النقل والاتصالات والتسويق وتكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى الخدمات القانونية والهندسية، وأيضاً عن طريق تسهيل تمويل العمليات الانتاجية من خلال الانشطة المالية ، بالإضافة الي ذلك تظهر ايضا خدمات الاعمال في توليد الابتكار Innovation ونقل المعرفة للقطاعات الاخرى (Gallaher, et al., 2006, P20-25).

من جهة أخرى، فإن لقطاع الخدمات القدرة على استيعاب العمالة المحلية بشكل لا يؤدي لحدوث اختلال هيكلي في القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث إن هناك علاقة تبادلية بين النمو الاقتصادي وعنصر العمل، وقد تمت دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة من خلال ما يعرف بقانون أوكين (Okun) والذي تمثل في وجود علاقة عكسية تبادلية بين معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي وبين معدل البطالة، وقد تزايدت قدرة قطاع الخدمات على استيعاب العمالة

مع الانخفاض الملحوظ في قدرة قطاعي الصناعة والزراعة في الحفاظ على النمو في معدلات استيعاب العمالة .

وينعكس هذا النهج في معظم الدول المتقدمة ومن أبرزها الدول الصناعية الكبرى المعروفة باسم G7، حيث أظهرت البيانات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD - Organization Economic Co-operation and Development) أن حصة العمالة في قطاع الخدمات تشكل النسبة الأعلى من العمالة في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي مع الحفاظ على معدلات نمو عمالة ثابتة في قطاعي الصناعة والزراعة، بما لا يسبب اختلال هيكلي، أو نمو في قطاع على حساب قطاع اقتصادي آخر.

إن ما يحدث من توسع في قطاع الخدمات، سيزيد الطلب على العمالة بصورة عامة في الاقتصاد بحيث يشهد القطاع الخدمي نسبة النمو الأعلى بين القطاعات الاقتصادية، فقطاع الخدمات سوف يسهم في هذا النمو بصورة أكثر نجاعة وفاعلية في ظل نمو العمالة في القطاعات الأخرى وليس على حساب تلك القطاعات.

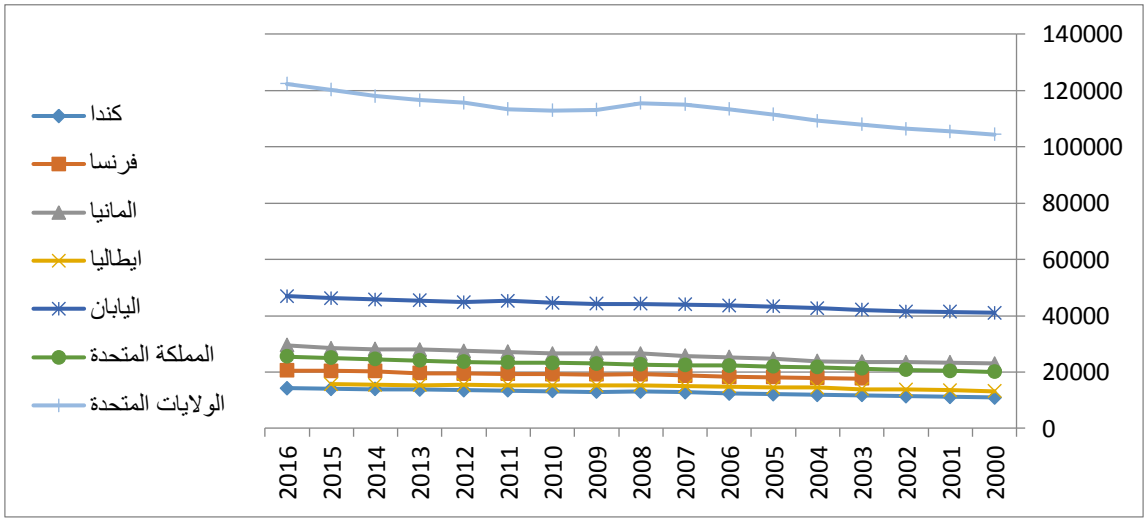

شكل (3.7): معدلات العمالة في قطاع الخدمات لمجموعة G7 للفترة (2000–2016)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات منظمة OECD

من خلال الشكل السابق (3.7)، سنجد نمواً واضحاً في قدرة قطاع الخدمات على استيعاب العمالة المحلية للدول المذكورة، وفي الصين لم يختلف الأمر، حيث استطاع قطاع الخدمات استيعاب ما نسبته 42.8% من العمالة المحلية مقابل 29.23% لقطاع الصناعة و28.3% لقطاع الزراعة وذلك حسب الاحصائيات الصادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء الصيني.

خلاصة الفصل الثالث:

شهدت العقود الأربعة الماضية اهتماماً عالمياً بقطاع الخدمات، وبدأ الاتجاه نحو تنميته والنهوض به أملاً في تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب من خلال توفير البيئة المناسبة لتنمية باقي القطاعات الاقتصادية، ولم يقتصر تنمية قطاع الخدمات على الدول المتقدمة فحسب، بل امتد إلى الدول النامية، حيث ارتفع متوسط حصة الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي في البلدان النامية من نحو 40% في العام 1965 إلى حوالي 60% في العام 2015، واعتبر قطاع الخدمات من أسرع القطاعات نموا في العديد من البلدان.

وتنبثق أهمية قطاع الخدمات من تشكيله علاقة تكافلية تكاملية بين القطاعات الاقتصادية الأخرى ولا سيما القطاع الصناعي كونه يعمل على خلق الترابطات الأمامية والخلفية، وتوفير بنية تحتية فعّالة للقطاعات الأخرى، فضلاً عن تشكيله لبيئة حاضنة تسهل عمل النشاطات الاقتصادية، بما يدفع بعملية النمو الاقتصادي إلى الأمام.

ومن خلال تناولنا لتحليل أنشطة الصناعة والخدمات والنمو الاقتصادي عبر العالم، فقد تبين أن هناك ثمة تصاحب بين النمو في الاقتصاد والنمو في قطاع الخدمات والنمو في قطاع الصناعة، وذلك في أكثر من دولة منها الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند، مما يعطي مؤشر ما على وجود علاقة واضحة طردية بين هذه العناصر الثلاث، مما يؤيد الطرح القائل بأن النمو في قطاع الخدمات يؤدي بشكل أو بآخر لتحقيق النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى وفي الاقتصاد نفسه.

الفصل الرابع

التحليل القياسي لأثر قطاع الخدمات على القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي في فلسطين

الطريقة والاجراءات

مقدمة

يتناول هذا الفصل الدراسة العملية لتأثير مكونات قطاع الخدمات على القيمة المضافة لقطاع الخدمات نفسه، كما وتتناول دراسة تأثير قطاع الخدمات على الناتج المحلي الاجمالي GDP، وأيضا أثر قطاع الخدمات على القطاع الصناعي في فلسطين خلال الفترة الزمنية من العام 2000م وحتى العام 2016م.[1]، وذلك بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS-Ordinary Least Square)، أما الأداة المستخدمة للتحليل هي برنامج (E-Views 7) للتحليل القياسي وكذلك برنامج SPSS الاحصائي لاجراء اختبار تحليل حجم الأثر (Effect Size)، حيث إن هذا الاختبار يبين قوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل نظرا لكونه مؤشر يعكس الدلالة العملية للفروق الاحصائية . هذا وتم استخدام جميع الأساليب الإحصائية اللازمة للتأكد من سلامة وجودة النموذج ومعالجة ما يطرأ من مشاكل احصائية، كذلك تم اختبار فرضيات الدراسة بالاعتماد على نتائج التحليل القياسي.

4.1 منهجية واجراءات الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهج التحليل الوصفي والقياسي في استعراض البيانات وتحليلها وتفسيرها، وذلك للفترة (2000م–2016م)، من خلال بناء نماذج الانحدار للمتغيرات؛ وصولاً إلى النتائج المحققة من هذه الدراسة، وقد تم استخدام اساليب تحليل السلاسل الزمنية وما صاحبها من اختبارات السكون، والتكامل المشترك، وتم جمع البيانات من المصادر الأولية المتمثلة بالإتصال الشخصي لذوي العلاقة بالموضوع للجهات ذات الاختصاص، حيث تم التواصل مع الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني لتحديد مكونات قطاع الخدمات كما تم توضيحه في الملحق رقم (2.2) من ملحق الجداول رقم (1).

هذا بالإضافة إلى اعتماد المصادر الثانوية، من خلال جمع المعلومات من النشرات والتقارير السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية عوضاً عن الدراسات والأدبيات السابقة، وكذلك الكتب والمجلات والتصفح الالكتروني، بالاضافة إلى المواقع الرسمية مثل موقع البنك الدولي WB، وموقع صندوق النقد الدولي IMF، وموقع

---

[1] حسب البيانات الربعية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للفترة من 2000–2016 لسنة الاساس : 2004، مع العلم بأن بيانات العام 2016 هي بيانات تقديرية.

التجارة العالمية WTO، ودليل التنمية البشرية HDI، ووزارة الاحصائيات والبرامج في الهند MSPI، والمكتب الوطني للاحصاء الصيني NBS، ومكتب التحليل الإحصائي الأمريكي Bureau of Economic Analysis – U.S. Department of Commerce.

تحديد وتعريف متغيرات الدراسة :

تم تحديد متغيرات النماذج والتي تطرقت لدراسة تأثير مكونات قطاع الخدمات، وتأثير قطاع الخدمات على الناتج المحلي الاجمالي، وأثر قطاع الخدمات على القطاع الصناعي في فلسطين ، وذلك من خلال النظرية الاقتصادية، والمعلومات السابقة من الدراسات السابقة في مجال الدراسة.

أولاً: المتغيرات التابعة :

- **المتغير التابع SER:** ويمثل وتمثل القيمة المضافة لقطاع الخدمات الفلسطيني بالأسعار الثابتة – مليون دولار أمريكي $.

  وقد تم اعتماد تعريف نظام الحسابات القومية والمعتمد من قبل الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، والذي عرف الخدمات بأنها " **نتيجة لنشاط انتاجي يغير ظروف الوحدات الاستهلاكية أو يسهل عملية تبادل السلع أو الأصول المالية** ". System of National Account 2008, 2009, P96).
- **المتغير التابع GDP:** وتمثل الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني بالأسعار الثابتة – مليون دولار أمريكي $.

  وهو عبارة عن إجمالي القيمة المضافة لكافة الأنشطة الاقتصادية من خلال المخرجات من السلع والخدمات للاستعمال النهائي التي ينتجها اقتصاد ما بواسطة المقيمين وغير المقيمين من سكانه (عوامل الانتاج المحلية)، وبغض النظر عن توزيع هذا الإنتاج محلياً أو خارجياً خلال فترة زمنية محددة" (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017م، ص52).
- **المتغير التابع IND:** تمثل القيمة المضافة لقطاع الصناعة الفلسطيني بالأسعار الثابتة – مليون دولار أمريكي $.

  وتتكون الصناعة من مجموعة من المنشآت التي تشتغل بنوع واحد أو بمجموعة متشابهة من الأنشطة الاقتصادية. (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني،2017، ص46).

ثانياً: المتغيرات المستقلة:

متغيرات النموذج الأول: حيث تم اعتماد تعريف التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية (ISIC-Rev4) ، كما هو موضح في الجدول رقم (2.2).

- **W** وتمثل القيمة المضافة لتجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والدراجات النارية بالأسعار الثابتة– مليون دولار أمريكي $.
- **T** وتمثل القيمة المضافة للنقل والتخزين بالأسعار الثابتة– مليون دولار أمريكي $.
- **F** وتمثل القيمة المضافة للأنشطة المالية وأنشطة التأمين بالأسعار الثابتة– مليون دولار أمريكي $.
- **I** وتمثل القيمة المضافة للمعلومات والاتصالات بالأسعار الثابتة– مليون دولار أمريكي $.
- **R** وتمثل القيمة المضافة للأنشطة العقارية والإيجارية بالأسعار الثابتة– مليون دولار أمريكي $.
- **E** وتمثل القيمة المضافة لأنشطة التعليم بالأسعار الثابتة– مليون دولار أمريكي $.
- **H** وتمثل القيمة المضافة لأنشطة الصحة والعمل الاجتماعي بالأسعار الثابتة– مليون دولار أمريكي $.
- **Pub** وتمثل القيمة المضافة لأنشطة الإدارة العامة والدفاع بالأسعار الثابتة– مليون دولار أمريكي $.

متغيرات النموذج الثاني والثالث:

المتغير المستقل SER: ويمثل وتمثل القيمة المضافة لقطاع الخدمات الفلسطيني بالأسعار الثابتة – مليون دولار أمريكي $.

4.2 صياغة نماذج الدراسة:

تم اعتماد ثلاثة نماذج قياسية لتحقيق هدف الدراسة، حيث يبحث النموذج الأول أثر مكونات قطاع الخدمات على القيمة المضافة لقطاع الخدمات نفسه في فلسطين، بينما يقيس النموذج الثاني تأثير قطاع الخدمات على الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، أما النموذج الثالث فيقيس أثر قطاع الخدمات على قطاع الصناعة في فلسطين، وقد تم أخذ الصيغة اللوغاريتمية في النماذج الثلاثة وذلك نظراً لأنه يمكن التعبير عن التغير باستخدام النسب المئوية بدلاً من الوحدات المستخدمة. (صافي، 2015، ص114).

وقد تم اعتماد النماذج القياسية على النحو التالي:

4.2.1 النموذج الأول:

ويبحث هذا النموذج في دراسة أثر بعض أنشطة قطاع الخدمات على القيمة المضافة لقطاع الخدمات في فلسطين.

وقد جاءت صياغة النموذج القياسي على النحو التالي:

$$Log(SER) = f\{log(W), log(T), log(F), log(I), log(R), log(E), log(H), log(Pub)\} + \varepsilon$$

نموذج الانحدار المتعدد:

$$\log((SER)_t = \beta_0 + \beta_1 log(W)_t + \beta_2 log(T)_t + \beta_3 log(F)_{t+} \beta_4 log(I)_t + \beta_5 \log(R)_t + \beta_6 log(E)_t + \beta_7 log(H)_t + \beta_8 log(Pub)_t + \boldsymbol{\varepsilon}_t$$

$$\beta_1 > 0\ ,\quad \beta_2 > 0,\quad \beta_3 > 0,\ \beta_4 > 0,\quad \beta_5 > 0,\ \beta_6 > 0\ ,\ \beta_7 > 0\ ,\ \beta_8 > 0$$

$$t = 1,2,3\ldots\ldots..68$$

حيث إن:

β_0 : الحد الثابت.

$\beta 1, \beta 2, \beta 3, \beta 4, \beta 5, \beta 6, \beta 7, \beta 8$: تعبر عن معاملات خط الانحدار.

ε_t: الخطأ العشوائي.

4.2.2 النموذج الثاني:

اعتمد هذا النموذج على الانحدار البسيط نظراً لاحتوائه على متغير مستقل واحد فقط ، ويبحث هذا النموذج أثر قطاع الخدمات على الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين وقد جاءت صياغة النموذج القياسي على النحو التالي:

$$\log(GDP) = f\{\log(SER) + \varepsilon\}$$

نموذج الانحدار البسيط:

$$log\ (GDP)_t = \beta_0 + \beta_1 log(SER)_t + \varepsilon_t$$

$$\beta_1 > 0$$

$$t = 1,2,3\ldots\ldots..68$$

حيث إن:

β_0 : الحد الثابت.

β_1: تعبر عن معاملات خط الانحدار.

ε_t: الخطأ العشوائي.

4.2.3 النموذج الثالث:

اعتمد هذا النموذج على الانحدار البسيط نظراً لاحتوائه على متغير مستقل واحد فقط ، ويبحث هذا النموذج في قياس أثر قطاع الخدمات على قطاع الصناعة في فلسطين. وقد جاءت صياغة النموذج القياسي على النحو التالي:

$$\log(IND) = f\{\log(SER) + \varepsilon\}$$

نموذج الانحدار البسيط:

$$log\ (IND)_t = \beta_0 + \beta_1 log(SER)_t + \varepsilon_t$$

$$\beta_1 > 0$$

t = 1,2,3……..68

حيث إن:

β_0 : الحد الثابت.

β_1: تعبر عن معاملات خط الانحدار.

ε_t: الخطأ العشوائي.

4.3 البيانات المتعلقة بالدراسة:

استعانت الباحثة بسلاسل زمنية ربعية للمتغيرات المستقلة والتابعة على حد سواء للفترة الزمنية الممتدة من (2000م–2016م.) بعدد مشاهدات بلغ 68 مشاهدة، وذلك لسنة أساس 2004م من البيانات الربعية الرسمية الصادرة عن الحسابات القومية والمنشورة على موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

4.4 التحليل القياسي واختبار الفرضيات:

تم استخدام برنامج Eviews وبرنامج SPSS الاحصائي في عمل التحليل القياسي وتم التأكد من اختيار الفرضيات الخاصة بذلك وصولاً إلى أفضل النماذج في تحليل وتفسير المتغيرات المرتبطة بنماذج الدراسة القياسية.

4.4.1 المنهج القياسي والأساليب المستخدمة:

أولا : طريقة المربعات الصغرى العادية OLS Ordinary Least Square

تعتبر هذه الطريقة من أشهر الطرق التي تستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار التي تدرس علاقة متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع، ومن خصائص هذه الطريقة أنها تعمل على تدني مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع (Greene, 2012)، إلا أنها تشترط جملة من الشروط لضمان عملها بالشكل الأمثل والتي تأتي على النحو التالي:

- الأخطاء العشوائية Residual تتبع توزيع طبيعي Normality.
- المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر.
- تجانس تباين حد الخطأ العشوائي بمعني ثبات تباين حد الخطأ Homoskedasticity.
- استقلال حد الخطأ بمعني عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء العشوائية Autocorrelation.
- عدم وجود تداخل خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة Multicolinearity.

ثانياً / اختبار السكون – جذر الوحدة (Unit Root Test) :

يعتبر اختبار سكون السلسلة الإجراء الأول ضمن اجراءات تحليل السلاسل الزمنية ويستخدم في اختبار السكون اختبار وجود جذر الوحدة (UNIT ROOT TEST) في السلسة الزمنية بواسطة اختبار Augmented dickey Fuller: ADF أو اختبار فيلبس بيرون Phillips Perron PP) (عطية، 2005، ص656).

ولغرض اختبار السكون بين متغيرات الدراسة استخدمت الباحثة اختبار (Philips-Perron test statistic) لاختبار سكون سلسلة البواقي على أساس Level لنموذج الانحدار، حيث أنه من أكثر الاختيارات استخداما في مجال الدراسات القياسية.

ويعتبر شرط السكون شرطا اساسياً لدراسة تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، وتعتبر السلسة الزمنية ساكنة اذا تحققت فيها الشروط التالية (Greene, 2012):

- ثبات المتوسط الحسابي للقيم عبر الزمن $E(x_t) = \text{constant}$ for t= 1, 2, ……
- ثبات التباين عبر الزمن $\text{var}(x_t) = \delta^2$ for t = 1,2,3 ……..
- الارتباط بين مشاهدة معينة ومشاهدة أخرى لا تعتمد على الزمن

$\text{Cov}(x_t, x_{t-k})$ depend on the length of the lag(k)

إن عملية اختبار جذر الوحدة للسلسلة الزمنية تعتمد على الفرضتين:

1- الفرضية الصفرية H_0: stationary , has unit root

2- الفرضية البديلة H_1: nonstationary, do not have a unit root

لقياس سكون السلاسل قامت الباحثة باعتماد اختبار (Philips Perron - PP) وذلك لأفضليته في هذا المجال عما سواه من الاختبارات خاصة مع السلاسل الزمنية القصيرة.

ثالثاً / اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test) :

أدت مساهمات جرانجر Granger (1969) إلى توضيح مفهوم التكامل المشترك بين متغيرين أو أكثر من الناحية الاقتصادية وهو وجود توازن طويل المدى بين هذين المتغيرين، وأصبح يستعمل وبشكل خاص في الحالات التي تؤثر فيها علاقات المدى الطويل في القيمة الحالية للمتغير المدروس فضلا عن أهمية التكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية (حجير و عبيد و عيسى، 2008م).

ويعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب Association بين سلسلتين زمنيتين (Y_t, X_t) أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في احداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن (عطية، 2005، ص670)، وسنستخدم اختبار جوهانسون حيث انه يستخدم في جميع النماذج سواء كانت بسيطة أو متعددة، كما أنه يعد الأفضل في حال احتواء النموذج على اكثر من متغيرين وذلك لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك.

بعد التحقق من الشرط الأول وهو سكون السلسلة الزمنية والتأكد أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة ، عملية اختبار التكامل المشترك. ويعتمد على الفرضتين:

1- الفرضية الصفرية H_0 : على الأكثر توجد معادلة واحدة طويلة الأجل.

2- الفرضية البديلة H_1 : توجد معادلة تكامل مشترك واحدة طويلة الأجل .

4.4.2 التحليل الوصفي لمتغيرات النماذج:

يستخدم الإحصاء الوصفي بغرض وصف البيانات التي تجمع من مختلف ميادين العلم، ويتضمن أساليب وطرق جمع البيانات وعرضها، كما يتضمن طرق الوصف الحسابي لها بإيجاد بعض المتوسطات ومقاييس التشتت وغيرها. كما يعتبر التحليل الوصفي من الأساليب الهامة في عرض البيانات الاقتصادية، وإعطاء مؤشرات أولية عن طبيعة المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن، وذلك من خلال استخدام الرسومات البيانية وغيرها من الأساليب الوصفية. سيتم استعراض وصفي

لمتغيرات الدراسة مستعيناً بالأساليب الإحصائية الوصفية الملائمة كما هو موضح في الجدول التالي (4.1):

جدول (4.1): أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات النماذج القياسي

المتغير	الوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أقل قيمة
النموذج الأول					
Log(W)	5.203164	4.996844	0.470591	5.916741	4.599152
Log(T)	3.484038	3.468735	0.230888	4.039536	2.890372
Log(F)	3.996296	4.113327	0.279150	4.427239	3.440418
Log(I)	4.236716	4.266895	0.479956	4.816241	3.226844
Log(R)	4.476993	4.529363	0.215954	4.944495	4.041295
Log(E)	4.586803	4.559113	0.239083	4.999911	4.030695
Log(PUB)	5.256135	5.348010	0.300823	5.569108	4.385770
Log(SER)	6.738221	6.690714	0.260152	7.149367	6.252867
النموذج الثاني					
Log(GDP)	7.189029	7.172374	0.376196	7.616234	5.083886
Log(SER)	6.738221	6.690714	0.260152	7.149367	6.252867
النموذج الثالث					
Log(IND)	5.313722	5.402674	0.394182	5.748756	2.753661
Log(SER)	6.738221	6.690714	0.260152	7.149367	6.252867

المصدر: مخرجات برنامج EViews7.

الجدول رقم (4.1) يوضح نتائج حساب أهم المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج القياسي، لتحديد طبيعة المتغيرات، وذلك من خلال حساب قيمة الوسط الحسابي، والوسيط، والانحراف المعياري، وأقل قيمة وأكبر قيمة لكل متغير من متغيرات الدراسة.

4.4.3 التحليل والتقدير القياسي لنماذج الدراسة:

أولاً : لوحة الانتشار:

من خلال القيام بعملية رسم لوحة الانتشار للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع نلاحظ أن:

العلاقة خطية بين كل من : (انظر الملحق رقم (2.1).

- **النموذج الأول:** حيث يتبين أن العلاقة خطية بين المتغير التابع (قطاع الخدمات SER) وكل متغير من المتغيرات المستقلة (W, T, F, I, R, E, H, Pub) كلٌ على حدة .
- **النموذج الثاني:** حيث يتبين أن العلاقة خطية بين المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي GDP) والمتغير المستقل (القيمة المضافة لقطاع الخدمات SER).
- **النموذج الثالث:** حيث يتبين أن العلاقة خطية بين المتغير التابع (القيمة المضافة لقطاع الصناعة) والمتغير المستقل (القيمة المضافة لقطاع الخدمات SER).

ثانياً : اجراء اختبار سكون السلاسل الزمنية على البواقي Residual:

لتحقيق شروط تحليل السلاسل الزمنية سيتم اجراء اختبار جذر الوحدة للتأكد من سكون السلاسل الزمنية، وتحديد التكامل لكل سلسلة زمنية، انظر الملحق رقم (2.2).

1) **النموذج الأول :** يوضح الجدول رقم (4.2) نتائج اختبار جذر الوحدة للبواقي للنموذج الأول باستخدام اختبار(Philips Perron – PP) ، حيث يتضح ان نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root) للبواقي Prob = 0.000 وهي أقل من $\alpha = 0.05$ وبالتالي نرفض H_0؛ أي أن البواقي ليس لها جذر وحدة ؛ أي أنها كانت ساكنة في صورتها الأصلية، وهنا يمكن أن نتعامل مع المتغيرات في صورتها الأصلية.

جدول (4.2): نتائج اختبار جذر الوحدة Unit Root Test على البواقي للنموذج الأول

Variable	Phillips Perron Test (P-value), $\alpha = 0.05$
	Level
R1	0.0000

*** رفض عدم سكون المتغير عند مستوى 5%.**

2) **النموذج الثاني:** يوضح الجدول رقم (4.3) نتائج اختبار جذر الوحدة للبواقي للنموذج الثاني باستخدام اختبار(Philips Perron–PP)، حيث يتضح ان نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root) للبواقي Prob=0.000 وهي أقل من $\alpha=0.05$ وبالتالي نرفض H_0؛ أي أن البواقي

ليس لها جذر وحدة ؛ أي أنها كانت ساكنة في صورتها الأصلية، وهنا يمكن أن نتعامل مع المتغيرات في صورتها الأصلية.

جدول (4.3): نتائج اختبار جذر الوحدة Unit Root Test على البواقي للنموذج الأول

Variable	Phillips Perron Test (P-value), α = 0.05
	Level
E2	0.0000

*** رفض عدم سكون المتغير عند مستوى 5%.**

3) النموذج الثالث: يوضح الجدول رقم (4.4) نتائج اختبار جذر الوحدة للبواقي للنموذج الثالث باستخدام اختبار (Philips Perron – PP)، حيث يتضح ان نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root) للبواقي Prob = 0.000 وهي أقل من α = 0.05 وبالتالي نرفض H_0؛ أي أن البواقي ليس لها جذر وحدة؛ أي أنها كانت ساكنة في صورتها الأصلية، وهنا يمكن أن نتعامل مع المتغيرات في صورتها الأصلية.

جدول (4.4): نتائج اختبار جذر الوحدة Unit Root Test على البواقي للنموذج الأول

Variable	Phillips Perron Test (P-value), α = 0.05
	Level
E1	0.0000

*** رفض عدم سكون المتغير عند مستوى 5%.**

ثالثاً/ إجراء اختبار التكامل المشترك:

بعد اجراء اختبار التكامل المشترك كانت النتيجة كما يلي: (انظر الملحق رقم (2.3).

1) **النموذج الأول:** نلاحظ انه عند At most 5, Prob = 0.069، وهي أكبر من α = 0.05، وبالتالي فإنه توجد خمس معادلات تكامل مشترك طويلة الاجل، أي أن هناك تكامل مشترك وأن عدد متجهات التكامل المشترك = 5.

تؤكد هذه النتائج وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات، مما يعني أن هذه المتغيرات لا تبتعد عن بعضها البعض في الأجل الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابهاً.

2) **النموذج الثاني:** لا يمكن رفض الفرضية الصفرية لأن قيمة Prob = 0.999، وهي أكبر من α = 0.05، وبالتالي توجد معادلة تكامل مشترك واحدة طويلة الأجل؛ أي نستنتج أن هناك تكامل مشترك وأن عدد متجهات التكامل المشترك = 1 .

3) **النموذج الثالث** : لا يمكن رفض الفرضية الصفرية لأن قيمة Prob = 0.069 وهي أكبر من $\alpha = 0.05$ عند المستوى None، وبالتالي لا توجد معادلة تكامل مشترك ؛ أي أنه لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات.

4.4.4 نتائج تقدير معاملات النماذج القياسية:

بعد استيفاء الإجراءات المسبقة لعملية التحليل القياسي تم تقدير النماذج بكافة المتغيرات المستقلة وقد كانت نتائج تقدير النماذج القياسية على النحو التالي:

1- النموذج الأول:

حيث تم تقدير النموذج في المستوى اللوغاريتمي وذلك لما له من فوائد في عملية التقدير والتعبير عن النتائج معاً، (صافي، 2015، ص114).

وقد تبين في النموذج الاصلي وجود بعض المتغيرات المتسببة في وجود علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج الأصلي، لمزيد من التفاصيل انظر الملحق رقم (2.12) ، مما أدى لاستبعادها من النموذج النهائي الموضح في الجدول رقم (4.5)، لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على مخرجات تقدير النموذج القياسي الأول في الملحق رقم (2.5) من الملحق الاحصائي رقم (2).

جدول (4.5): نتائج تقدير النموذج القياسي الأول

Dependent Variable: LOG(SER)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.186971	0.11838	18.52765	0.0000
LOG(W)	0.292752	0.015159	19.31153	0.0000
LOG(T)	0.058602	0.018487	3.169905	0.0024
LOG(F)	0.131481	0.019764	6.652475	0.0000
LOG(I)	0.0692222	0.014876	4.653139	0.0000
LOG(R)	0.074626	0.022327	3.342356	0.0014
LOG(E)	0.165906	0.030991	5.353424	0.0000
LOG(PUB)	0.173140	0.022156	7.814402	0.0000
R^2=0.99, Adj. R^2 =0.99, DW=1.52, F =1261.3, Prob.=0.000				

المتغير دال احصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات التحليل القياسي في الملحق الاحصائي رقم (2) جدول رقم (2.5).

2- النموذج الثاني:

حيث تم تقدير النموذج في المستوى اللوغاريتمي، نظراً لأنه يمكن التعبير عن التغير باستخدام النسب المئوية بدلاً من الوحدات المستخدمة.

وتم اعتماد نتائج النموذج النهائي الموضح في الجدول التالي (4.6)، لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على مخرجات تقدير النموذج القياسي الثاني في الملحق رقم (2.5).

جدول (4.6): نتائج تقدير النموذج القياسي الثاني

Dependent Variable: LOG(GDP)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.033268	0.805703	-0.041291	0.9672
LOG(SER)	1.071840	0.119484	8.970546	0.0000
R^2=0.54, Adj. R^2 =0.54, DW=1.96, F =80.47070, Prob.=0.000				

المتغير دال احصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات التحليل القياسي في الملحق الاحصائي رقم (2) جدول رقم (2.5).

3- النموذج الثالث:

حيث تم تقدير النموذج في المستوى اللوغاريتمي ، وتم اعتماد نتائج النموذج النهائي الموضح في الجدول التالي (4.7)، لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على مخرجات تقدير النموذج القياسي الثاني في الملحق الاحصائي جدول رقم (2.5) .

جدول (4.7): نتائج تقدير النموذج القياسي الثالث

Dependent Variable: LOG(IND)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.511877	1.032828	-0.495607	0.6218
LOG(SER)	0.864560	0.153167	5.644576	0.0000
R^2=0.32, Adj. R^2 =0.31, DW=1.81, F =31.86124, Prob.=0.000				

المتغير دال احصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات التحليل القياسي في الملحق الاحصائي رقم (2) جدول رقم (2.5).

التحقق من صحة النماذج المقدرة:

قبل استخدام النموذج في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في النموذج لا بد من التأكد من صحة النموذج المقدر من خلال اختبار مدى تحقق شروط طريقة المربعات الصغرى، وكذلك جودة النموذج الإحصائية بشكل عام والتي كانت على النحو التالي:

- **معامل التحديد المعدل:**

- **النموذج الأول:** نلاحظ من خلال الجدول رقم (4.5) أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت ($Adj.\ R^2 = 0.99$) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 99% من التغير الحاصل في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية فترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى، وتعد نسبة منطقية نظراً لأن غالبية أنشطة مكونات قطاع الخدمات والتي تناولتها الدراسة تؤثر على قطاع الخدمات، والتي تساهم بأعلى معدلات اسهام في قطاع الخدمات تبعاً لاحصائيات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.
- **النموذج الثاني:** نلاحظ من خلال الجدول رقم (4.6) أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت ($Adj.\ R^2 = 0.54$) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 54% من التغير الحاصل في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية فترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى. وتعد نسبة منطقية في ظل ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلى الاجمالي حيث إنه يساهم بحوالي ثلثي الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين وذلك حسب احصائيات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.
- **النموذج الثالث:** نلاحظ من خلال الجدول رقم (4.7) أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت ($Adj.\ R^2 = 0.31$) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 31% من التغير الحاصل في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية فترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى. وقد فسر أثر قطاع الخدمات على القطاع الصناعي بما نسبته 31% الأمر الذي يتوافق مع الدراسات النظرية التي تم التعرض لها.

- **اختبار F:**

يستخدم هذا الاختبار لاختبار المعنوية الكلية لنموذج الانحدار الخطي البسيط.

- **النموذج الأول** : نلاحظ من الجدول رقم (4.5) أن قيمة الاحتمالية بلغت (Prob.= 0.000) وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة معاً على المتغير التابع وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.
- **النموذج الثاني** : نلاحظ من الجدول رقم (4.6) أن قيمة الاحتمالية بلغت (Prob.= 0.000) وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة معاً على المتغير التابع وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.
- **النموذج الثالث** : نلاحظ من الجدول رقم (4.7) أن قيمة الاحتمالية بلغت (Prob.= 0.000) وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة معاً على المتغير التابع وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.

- **اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر** (Normality)**:** وهو يعني أن حد الخطأ له توزيع طبيعي، أي أن متوسطه الحسابي يكون متماثلاً عند كل قيمة من قيم المتغير المستقل ، وهذا الفرض ليس ضرورياً للوصول إلى تقديرات معالم الانحدار عن طريق استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (صافي،2015، ص185).

للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jurque-Bera) فكانت النتيجة: انظر الملحق رقم (2.6) من الملحق الاحصائي.

- **النموذج الاول:** فإن قيمة P-value بلغت 0.000 مما يعني رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي.
- **النموذج الثاني:** فإن قيمة P-value بلغت 0.000 مما يعني رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي.
- **النموذج الثالث:** فإن قيمة P-value بلغت 0.000 مما يعني رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي.

- **اختبار الوسط الحسابي للبواقي:**

من احد شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS) أن متوسط البواقي الناتجة عن النموذج مساوياً للصفر ، وللتحقق من هذا الشرط تم استخدام اختبار (T-test) فكانت النتيجة على النحو التالي : انظر الملحق رقم (2.7) من الملحق الاحصائي.

- **النموذج الأول** : تشير إلى أن قيمة الاحتمالية (P-Value = 1.000) وتشير هذه النتيجة لعدم رفض الفرضية الصفرية التي تفترض أن المتوسط الحسابي للبواقي تساوي صفر.
- **النموذج الثاني:** تشير إلى أن قيمة الاحتمالية (P-Value = 1.000) وتشير هذه النتيجة لعدم رفض الفرضية الصفرية التي تفترض أن المتوسط الحسابي للبواقي تساوي صفر.
- **النموذج الثالث:** تشير إلى أن قيمة الاحتمالية (P-Value = 0.992) وتشير هذه النتيجة لعدم رفض الفرضية الصفرية التي تفترض أن المتوسط الحسابي للبواقي تساوي صفر.

- **اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود تداخل خطي متعدد-Multicollinearity):** للتحقق من عدم وجود مشكلة تداخل خطي متعدّد بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factors – VIF)، حيث إنه كلما زادت قيمة معامل التضخم زادت حدة المشكلة وعادة ما ينظر لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم 10 على انها انعكاس لاحتداد المشكلة (Dielman, 2005). وقد أظهرت النتائج ما يلي (للتوضيح انظر الملحق رقم (2.8) من الملحق الاحصائي) .

- **النموذج الأول** : أن قيمة VIF أقل من قيمة 10 مما يعني تحقق شرط استقلال المتغيرات المستقلة.
- **النموذج الثاني:** أن قيمة VIF أقل من قيمة 10 مما يعني تحقق شرط استقلال المتغيرات المستقلة.
- **النموذج الثالث:** أن قيمة VIF أقل من قيمة 10 مما يعني تحقق شرط استقلال المتغيرات المستقلة.

- **اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين-**Homoskedasticity**):** تم استخدام اختبار (White Test with Cross Product) للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ، وقد أشارت النتائج إلى ما يلي انظر الملحق رقم (2.9) من الملحق الاحصائي :

- **النموذج الأول:** أن P-value=0.269 وهي أكبر من مستوى دلالة 5%، وبالتالي لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص تجانس تباين حد الخطأ العشوائي، وبالتالي فإن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس تباين حد الخطأ العشوائي.

- **النموذج الثاني:** أن P-value=0.55 وهي أكبر من مستوى دلالة 5%، وبالتالي لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص تجانس تباين حد الخطأ العشوائي، وبالتالي فإن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس تباين حد الخطأ العشوائي.
- **النموذج الثالث:** أن P-value=0.537 وهي أكبر من مستوى دلالة 5%، وبالتالي لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص تجانس تباين حد الخطأ العشوائي، وبالتالي فإن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس تباين حد الخطأ العشوائي.

- **اختبار شرط استقلالية حد الخطأ (عدم وجود ارتباط ذاتي–Autocorrelation):**

للتحقق من عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في حدود الخطأ للنموذج المقدر فإنه يمكن الاعتماد على قيمة DW كما تم توضيحها في جدول النتائج رقم (4.1) والتي أشارت إلى ما يلي: انظر ملحق رقم (2.10) من الملحق الاحصائي .

- **النموذج الأول** : بلغت DW = 1.52 وهي قيمة غير حاسمة نظراً لكونها تقع بين القيمتين المجدولتين $D_L = 1.40, D_U = 1.83$، وبالتالي فإن اختبار داربن واتسون غير حاسم، لذلك تم اجراء اختبار مضاعف لانجرانج (LM-Test) وهو من أفضل وأدق الاختبارات التي تكشف وجود ارتباط ذاتي من عدمه، وقد أشارت النتائج إلى أن P-Value أكبر من مستوى الدلالة 5% وهذا يدعم فرضية عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.
- **النموذج الثاني** : بلغت DW = 1.96 أما القيمتين المجدولتين D_L, D_u فجاءت قيمتهما على التوالي $D_L = 1.58, D_U = 1.64$، ونظراً لأن DW أكبر من D_U ، وهذا يؤكد فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي .

تم اجراء اختبار مضاعف لانجرانج (LM-Test) وهو من أفضل وأدق الاختبارات التي تكشف وجود ارتباط ذاتي من عدمه، وقد أشارت النتائج إلى أن P-Value أكبر من مستوى الدلالة 5% وهذا يدعم فرضية عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

- **النموذج الثالث** : بلغت DW = 1.81 أما القيمتين المجدولتين D_L, D_u فجاءت قيمتهما على التوالي $D_L = 1.58, D_U = 1.64$، ونظراً لأن DW أكبر من D_U ، وهذا يؤكد فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي .

تم اجراء اختبار مضاعف لانجرانج (LM-Test) وهو من أفضل وأدق الاختبارات التي تكشف وجود ارتباط ذاتي من عدمه، وقد أشارت النتائج إلى أن P-Value أكبر من مستوى الدلالة 5% وهذا يدعم فرضية عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

- **اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ:**

للتحقق من فرض عدم وجود علاقة بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة في النماذج النهائي، تم استخدام مصفوفة الارتباط بين حد الخطأ وجميع المتغيرات المستقلة فكانت النتائج تشير إلى ما يلي : انظر الملحق رقم (2.11) من الملحق الاحصائي.

- **النموذج الأول:** وقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ وذلك لأن جميع قيم (Probability) وكذلك قيم (Correlation) كانت تشير لهذا الاتجاه وهو عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة في النموذج النهائي وحد الخطأ.
- **النموذج الثاني:** وقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ وذلك لأن جميع قيم (Probability) وكذلك قيم (Correlation) كانت تشير لهذا الاتجاه وهو عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة في النموذج النهائي وحد الخطأ.
- **النموذج الثالث:** وقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ وذلك لأن جميع قيم (Probability) وكذلك قيم (Correlation) كانت تشير لهذا الاتجاه وهو عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة في النموذج النهائي وحد الخطأ.

من خلال ما تم ذكره سابقاً، تبين أن النماذج الثلاثة المقدرة قد حققت جميع شروط طريقة المربعات الصغرى العادية، وهذا دليل واضح على جودة النموذج المقدر وسلامته من أي خلل قياسي، وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجه وتفسيرها بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي.

دراسة وجود علاقة بين المتغير المحذوف (أنشطة الصحة والعمل الاجتماعي) والمتغير التابع.

تم حذف متغير أنشطة الصحة والعمل الاجتماعي نظراً لكونه يتسبب في وجود علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة الأخرى، حيث أظهرت النتائج الموضحة في الملحق رقم (2.12) من الملحق الاحصائي وجود ارتباط طردي معنوي بين أنشطة الصحة والعمل الاجتماعي وبين (تجارة الجملة والتجزئة، الانشطة المالية، أنشطة التعليم، أنشطة المعلومات والاتصالات، وأنشطة الادارة العامة والدفاع). لذلك تم عمل نموذج خطي بسيط بين هذا المتغير المستقل H على حدة مع المتغير التابع، وتبين وجود علاقة احصائية لهذا المتغير مع المتغير التابع، كما هو موضح في الجدول رقم (4.8).

لمزيد من التوضيح انظر الجدول رقم (2.13) من الملحق الاحصائي.

جدول (4.8): نتائج تقدير النموذج الخطي البسيط للمتغير H (أنشطة الصحة والعمل الاجتماعي)

Dependent Variable: Log(SER)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.28524	0.233342	14.07912	0.0000
LOG(H)	0.91114	0.061441	14.82970	0.0000
R^2=0.76, Adj. R^2 =0.76 , DW=0.47, F =219.92 , Prob.=0.000				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews في الجدول رقم (2.13) من الملحق الاحصائي.

اختبار حجم التأثير (Effect size):

يعبر حجم التأثير (Effect size) عن العلاقة بين المتغيرات المستقلة من جهة والمتغيرات التابعة من جهة أخرى، وهو يعد من أحد المقاييس أو المؤشرات المهمة للدلالة العملية.

وقد أوضح هيوتنس huston (1993) فوائد مقاييس حجم التأثير مشيراً إلى أنها تزود الباحثين بمؤشرات للدلالة العملية وذلك بخلاف الدلالة الاحصائية ، كما انه يمكن استخدامها في تحليل القوة الاحصائية لتحديد العناصر المطلوبة في دراسة معينة. وأوضح أن قوة الاختبار الاحصائي تتأثر بالعديد من العوامل أبرزها حجم العينة فكلما زاد حجم العينة زادت قوة الاختبار.

.(huston, 1993, P9-1620)

وقد استخدمت الباحثة اختبار نسبة التغير في معامل التحديد من خلال برنامج SPSS، وذلك لاختبار حجم التأثير، جنباً إلى جنب مع إختبارات الدلالة الإحصائية.

من خلال نتائج الاختبار، تبين حجم التأثير أنشطة تجارة الجملة والتجزئة، هو الأهم في التأثير على مكونات قطاع الخدمات في فلسطين بحيث بلغت قيمة حجم التأثير والمقاسة بنسبة التغير في معامل التحديد (87.9%) ، تلاها أنشطة الادارة العامة والدفاع حيث بلغت قيمة حجم التأثير والمقاسة بنسبة التغير في معامل التحديد (9.1%)، ثم أنشطة التعليم حيث بلغت قيمة حجم التأثير والمقاسة بنسبة التغير في معامل التحديد (1.5%) . لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على مخرجات اختبار نسبة التغير في معامل التحديد في الملحق رقم (2.14) من الملحق الإحصائي.

وتبين للباحثة أنه من الطبيعي أن تتوافق نتائج اختبار حجم التأثير مع نتائج الدلالة الاحصائية لهذه المتغيرات، حيث إن انشطة تجارة الجملة والتجزئة استحوذت على النسبة الأعلى من المساهمة في قطاع الخدمات في فلسطين، تلتها أنشطة الادارة العامة والدفاع ثم أنشطة التعليم.

4.4.5 نتائج اختبار الفرضيات في ضوء التحليل الاقتصادي:

بعد التحقق من الجودة الاحصائية للنماذج المقدرة والتحقق من شروط المربعات الصغرى (OLS) وحذف المتغيرات غير المعنوية من الناحية الإحصائية فقد ظهرت النتائج كما يلي:

أولاً النموذج الأول:

ظهرت النتائج كما هي موضحة في جدول رقم (4.5) الخاصة بتقدير النموذج القياسي الأول، وبالتالي يمكن كتابة المعادلة بصورتها النهائية على النحو التالي:

$$\log(SER) = 2.1869 + 0.292\log(W) + 0.058\log(T) + 0.131\log(F) + 0.069\log(I) + 0.074\log(R) + 0.165\log(E) + 0.173\log(PUB) \dots\dots\dots (1)$$

أما عن تفسير نتائج نماذج الانحدار المتعدد فكانت كما يلي:

الفرضية الأولى: يوجد علاقة طردية بين القيمة المضافة لتجارة الجملة والتجزئة في فلسطين والقيمة المضافة لقطاع الخدمات الفلسطيني:

من خلال نتائج التحليل القياسي والتي أظهرت وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة لتجارة الجملة والتجزئة والقيمة المضافة لقطاع الخدمات في فلسطين، وكان هذا التأثير ذا دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ ، حيث بلغ معامل الانحدار (0.292)، وهذا يعني أن كل زيادة في القيمة المضافة لتجارة الجملة والتجزئة بمقدار 1% فإنها سيؤدي إلى ارتفاع في القيمة المضافة لقطاع الخدمات بمقدار 0.292%، وذلك مع ثبات العوامل الأخرى.

الفرضية الثانية: يوجد علاقة طردية بين القيمة المضافة للنقل والتخزين في فلسطين والقيمة المضافة لقطاع الخدمات الفلسطيني:

من خلال نتائج التحليل القياسي والتي أظهرت وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة للنقل والتخزين والقيمة المضافة لقطاع الخدمات في فلسطين، وكان هذا التأثير ذا دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ ، حيث بلغ معامل الانحدار (0.058)، وهذا يعني أن كل زيادة في

القيمة المضافة للنقل والتخزين بمقدار 1% فإنها سيؤدي إلى ارتفاع في القيمة المضافة لقطاع الخدمات بمقدار 0.058%، وذلك مع ثبات العوامل الأخرى.

الفرضية الثالثة: يوجد علاقة طردية بين القيمة المضافة للأنشطة المالية وأنشطة التأمين في فلسطين والقيمة المضافة لقطاع الخدمات الفلسطيني:

من خلال نتائج التحليل القياسي والتي أظهرت وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة للأنشطة المالية والتأمين والقيمة المضافة لقطاع الخدمات في فلسطين، وكان هذا التأثير ذا دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ ، حيث بلغ معامل الانحدار (0.131)، وهذا يعني أن كل زيادة في القيمة المضافة للأنشطة المالية والتأمين بمقدار 1% فإنها سيؤدي إلى ارتفاع في القيمة المضافة لقطاع الخدمات بمقدار 0.131%، وذلك مع ثبات العوامل الأخرى.

الفرضية الرابعة: يوجد علاقة طردية بين القيمة المضافة لأنشطة المعلومات والاتصالات في فلسطين والقيمة المضافة لقطاع الخدمات الفلسطيني:

من خلال نتائج التحليل القياسي والتي أظهرت وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة لأنشطة المعلومات والاتصالات والقيمة المضافة لقطاع الخدمات في فلسطين، وكان هذا التأثير ذا دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ ، حيث بلغ معامل الانحدار (0.069)، وهذا يعني أن كل زيادة في القيمة المضافة لأنشطة المعلومات والاتصالات بمقدار 1% فإنها سيؤدي إلى ارتفاع في القيمة المضافة لقطاع الخدمات بمقدار 0.069%، وذلك مع ثبات العوامل الأخرى.

الفرضية الخامسة: يوجد علاقة طردية بين القيمة المضافة للأنشطة العقارية والإيجارية في فلسطين والقيمة المضافة لقطاع الخدمات الفلسطيني:

من خلال نتائج التحليل القياسي والتي أظهرت وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة لأنشطة العقارية والايجارية والقيمة المضافة لقطاع الخدمات في فلسطين، وكان هذا التأثير ذا دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ ، حيث بلغ معامل الانحدار (0.074)، وهذا يعني أن كل زيادة في القيمة المضافة للأنشطة العقارية والايجارية بمقدار 1% فإنها سيؤدي إلى ارتفاع في القيمة المضافة لقطاع الخدمات بمقدار 0.074%، وذلك مع ثبات العوامل الأخرى.

الفرضية السادسة: يوجد علاقة طردية بين القيمة المضافة لأنشطة التعليم في فلسطين والقيمة المضافة لقطاع الخدمات الفلسطيني:

من خلال نتائج التحليل القياسي والتي أظهرت وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة لأنشطة التعليم والقيمة المضافة لقطاع الخدمات في فلسطين، وكان هذا التأثير ذا دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ ، حيث بلغ معامل الانحدار (0.165)، وهذا يعني أن كل زيادة في القيمة المضافة لأنشطة التعليم بمقدار 1% فإنها سيؤدي إلى ارتفاع في القيمة المضافة لقطاع الخدمات بمقدار 0.165%، وذلك مع ثبات العوامل الأخرى.

الفرضية السابعة: يوجد علاقة طردية بين القيمة المضافة لأنشطة الإدارة العامة والدفاع في فلسطين والقيمة المضافة لقطاع الخدمات الفلسطيني:

من خلال نتائج التحليل القياسي والتي أظهرت وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة لأنشطة الإدارة العامة والدفاع والقيمة المضافة لقطاع الخدمات في فلسطين، وكان هذا التأثير ذا دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ ، حيث بلغ معامل الانحدار (0.173)، وهذا يعني أن كل زيادة في القيمة المضافة لأنشطة التعليم بمقدار 1% فإنها سيؤدي إلى ارتفاع في القيمة المضافة لقطاع الخدمات بمقدار 0.173%، وذلك مع ثبات العوامل الأخرى.

ثانياً النموذج الثاني:

ظهرت النتائج كما هي موضحة في جدول رقم (4.6) الخاصة بتقدير النموذج القياسي الثاني، وبالتالي يمكن كتابة المعادلة بصورتها النهائية على النحو التالي:

$$\log(GDP) = -0.33268 + 1.07 \log(SER) \ldots\ldots\ldots (2)$$

أما عن تفسير نتائج نماذج الانحدار المتعدد فكانت كما يلي:

يوجد علاقة طردية بين القيمة المضافة لقطاع الخدمات في فلسطين وبين الناتج المحلي الإجمالي:

من خلال نتائج التحليل القياسي والتي أظهرت وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة لقطاع الخدمات والناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، وكان هذا التأثير ذا دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ ، حيث بلغ معامل الانحدار (1.07)، وهذا يعني أن كل زيادة في القيمة المضافة لقطاع الخدمات في فلسطين بمقدار 1% فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع القيمة المضافة للناتج المحلي الاجمالي بمقدار 1.07%، مع ثبات العوامل الأخرى.

ثالثاً النموذج الثالث :

ظهرت النتائج كما هي موضحة في جدول رقم (4.7) الخاصة بتقدير النموذج القياسي الثالث، وبالتالي يمكن كتابة المعادلة بصورتها النهائية على النحو التالي:

$$\log(IND) = -0.511877 + 0.864 \log(SER) \dots\dots\dots (3)$$

أما عن تفسير نتائج نماذج الانحدار المتعدد فكانت كما يلي:

يوجد علاقة طردية بين القيمة المضافة لقطاع الخدمات وبين القيمة المضافة لقطاع الصناعة في فلسطين :

من خلال نتائج التحليل القياسي والتي أظهرت وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة لقطاع الخدمات والقيمة المضافة لقطاع الصناعة في فلسطين، وكان هذا التأثير ذا دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ ، حيث بلغ معامل الانحدار (0.864)، وهذا يعني أن كل زيادة في القيمة المضافة لقطاع الخدمات في فلسطين بمقدار 1% فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع بمقدار 0.86% في القيمة المضافة للقطاع الصناعي ، مع ثبات العوامل الأخرى.

التعقيب على نتائج الفرضيات :

أولاً التعقيب على نتائج النموذج الأول :

ظهرت النتائج كما هي موضحة المعادلة **رقم (1)** للنموذج القياسي الأول في صورتها النهائية، وتعقيبا على ذلك فقد أظهرت النتائج تفوق عنصر تجارة الجملة والتجزئة بين مكونات عناصر قطاع الخدمات الفلسطيني، ويرجع ذلك لما لهذا العنصر من أهمية كبيرة في الاقتصاد الفلسطيني، حيث أنه يشكل الرافد الأساسي للمواد الخام المستخدمة في قطاعي الزراعة والصناعة، كما أنه يهتم بتسويق ما ينتج عن هذين القطاعين للسوق المحلي والأجنبي على حد سواء، وبالتالي فإن تنشيط هذا القطاع يعني بالتبعية تنشيط القطاعات الاقتصادية المحلية، كما أن هذا المكون يتدخل في حياة المواطن عبر توفير كافة احتياجاته ومتطلباته، وقد جاءت هذه النتيجة متوافقة مع دراسة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس،2003م) والتي اعتبرت أن خدمات تجارة الجملة والتجزئة من أهم الخدمات التي تتخصص بها الاقتصاديات النامية، فلسطينياً فإن عنصر خدمات تجارة التجزئة والجملة يستحوذ على النصيب الأكبر فعلياً بين مكونات قطاع الخدمات الفلسطيني وذلك تبعاً لدراسة (الفلاح، 2013م).

أما فيما يتعلق بأنشطة الإدارة العامة والدفاع والتي احتلت المركز الثاني في مكونات قطاع الخدمات في فلسطين، فإن التنامي في هذا القطاع إنما يعود إلى ما يبذله القطاع الحكومي من

جهد نحو التوجه لخفض معدلات البطالة، لا سيما في ظل الأوضاع المالية الصعبة التي تواجها الحكومة الفلسطينية، دون أن يقابل ذلك ارتفاع في معدلات الانتاجية الأمر الذي يعكس حقيقة ترهل هذا الجهاز لا سيما أيضا في ظل أن هذا التوسع إنما يعود إلى المعونات الخارجية وليس إلى النمو في هذه الأنشطة. ويتوافق هذا مع دراسة (الفلاح، 2013، ص50). كما وتوافق ذلك مع دراسة Ramey & Ramey (1995) والتي أوضحت أن معدل الانفاق الحكومي يؤثر تأثيراً سلبياً على معدلات النمو. أما عن ارتفاع معدلات النمو في الخدمات التقليدية فقد توافق ذلك مع دراسة (Barry Eichengreen, Poonam Gupta، 2009) والتي أشارت إلى وجود تزامن بين نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في البلدان ذات مستوى الدخل المنخفض نسبياً وبين النمو في قطاع الخدمات التقليدية والتي تشمل (تجارة الجملة والتجزئة، النقل والتخزين، الادارة العامة والدفاع).

وعلى الرغم من أهمية أنشطة النقل والتخزين كونها تمثل البنية الأساسية للقطاعات الاقتصادية الأخرى ، فهي تمثل عنصراً هاماً في عملية النمو الإقتصادي في البلدان النامية حيث إن بناء الطرق والطرق السريعة والجسور وشبكات النقل تعمل على تسريع هذا النمو . (Case, Fair, and Oster, 2012, p.14) ، وتوافقت أهمية قطاع النقل مع دراسة أمانة الأونكتاد (2013م) حيث برزت أهمية قطاع النقل كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية والتي تمثلت بنسبة **38%** على المستوى العالمي. إلا أن نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي سجل تراجعاً ملحوظاً منذ العام 2000 نتيجة الممارسات الإسرائيلية وبناء جدار الفصل والحصار الخانق على قطاع غزة ، والتي تهدف بصورة أساسية إلى تقويض وتشويه بنية الاقتصاد الفلسطيني.

أما عن أهمية التعليم بالنسبة لقطاع الخدمات الفلسطيني، أو للاقتصاد الفلسطيني نفسه، فيأتي بسبب اعتناء التعليم بالإنسان وهو عماد عملية التنمية والركيزة الأقوى لها، وبالتي فإن ارتفاع جودة التعليم يعني بالتبعية تحقق التنمية الإقتصادية المنشودة، وقد لوحظ وجود تزامن بين ارتفاع مستوى التعليم وبين تحقق النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وذلك حسب دليل التنمية البشرية، حيث بلغ مؤشر فلسطين في التعليم ما يقارب 0.65 (وليد زيادة، 2017).

إن الدور الكبير الذي تلعبه الثورة التكنولوجية العالمية حالياً إنما تمثل أساساً للعملية التنموية في دول العالم، ومن خلال دراسة الأونكتاد (2013م.) والتي أوضحت الأهمية النسبية لقطاع الاتصالات كونه محفز لعملية النمو الاقتصادي، حيث بلغت الأهمية النسبية لهذا القطاع 15.5%

في البلدان النامية كحصة من الناتج المحلي الاجمالي، فيما بلغت 17.6% في البلدان المتقدمة. وجاء الاهتمام بدور خدمات المعلومات والاتصالات متوافقاً مع دراسة الحاج (2015م) بأن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين يستطيع ان يكون قطاعاً رائداً في اقتصاديات المعرفة. هذا وتحظى تكنولوجيا المعلومات باهتمام كبير من قبل دول العالم كمحفز رئيسي في عملية النمو الاقتصادي. ويأتي ذلك متوافقاً مع دراسة (Gallaher, Link, and Petrusa, 2006). وقد لعبت أنشطة المعلومات والاتصالات دوراً مهماً في عملية النمو الاقتصادي التي تشهدها الهند في الآونة الأخيرة كما جاء في متوافقاً مع **دراسة** (Mukherjee, 2013). كما وينبثق أثرها المباشر في ارتباط خدمات المعلومات والاتصالات والكمبيوتر بانتاج خدمات معينة يمكن استيرادها وتصديرها خاصة في ظل تمتعها بقيمة مضافة عالية والذي يأتي متوافقاً مع دراسة (الجعفري، والعارضة، 2001). وبالتالي فإن أهمية هذه الانشطة تعكس ركيزة أساسية في سبيل تحقيق النمو في ظل امكانية توفير البني التحتية اللازمة للنهوض بهذا القطاع في فلسطين، وبالذات في ظل ضعف المؤشرات الاقتصادية والبني الاقتصادية التحتية الأخرى.

ثانياً التعقيب على نتائج النموذج الثاني :

ظهرت النتائج كما هي موضحة المعادلة **رقم (2)** للنموذج القياسي الثاني في صورتها النهائية، وتعقيبا على ذلك فقد أظهرت النتائج وجاءت هذه النتائج لتتفق مع النظرية الإقتصادية نظراً لكون الناتج المحلي الاجمالي هو عبارة عن مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات المنتجة نهائياً خلال فترة زمنية معينة، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دليل المؤشرات الإحصائية، 2015، ص25)، أي أن الزيادة في القيمة المضافة لقطاع الخدمات سينعكس بالايجاب على النمو الاقتصادي، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Ghani, 2011) التي أشارت إلى أن الخدمات منذ فترة طويلة تشكل المصدر الرئيسي للنمو في البلدان الغنية، وأضحت الآن مصدر رئيسي للنمو في البلدان الفقيرة نظراً لكونها تساهم بشكل أكبر في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الفقيرة ، وأرجعت الدراسة ذلك إلى حد كبير إلى التطور السريع في الخدمات التجارية والتجارية الحديثة، والتمويل، والتأمين، والاتصالات، مشيرة إلى أن ارتفاع معدل نمو الإنتاجية للخدمات الحديثة، وأيضا وسائل الانتشار الحديثة والتكنولوجيا والتي ساهمت في سهولة التداول وقابلية النقل.

كما وجاءت النتائج متفقة أيضاً مع دراسة (Jong-Wha lee and Warwick j. Mckibbin, 2014) والتي أشارت إلى ان ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات في النمو الاجمالي في الاقتصادات الآسيوية بشكل يتناسب مع التنمية الاقتصادية والتوسع في قطاع الخدمات، عوضاً عن اتفاق النتائج مع البيانات العالمية للدول الاقتصادية الأقوى في العالم والتي وُجد أن هناك تزامن بين النمو في الاقتصاد المحلي مع النمو في قطاع الخدمات بالإضافة لكوْن قطاع الخدمات يشكل جزءاً كبيراً ومهماً من تلك الاقتصاديات، بل وأرجع بعض المراقبين قوة تلك الاقتصاديات ونموها إلى نمو قطاع الخدمات، مثل الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية . ففي الدول ذات المستوى الأعلى من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فقد أظهرت نمواً واضحاً في الخدمات الحديثة والتي شملت (خدمات الوساطة المالية، خدمات الكمبيوتر، خدمات الأعمال، خدمات الاتصالات، الخدمات القانونية والتقنية) حيث ارتفعت نسبة مساهمة هذه الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي من 7% خلال 1970's إلى أكثر من 15% بعد ذلك (Barry Eichengreen, Poonam Gupta, 2009)، وبالنظر إلى قطاع الخدمات من المنظور العالمي فقد حقق قطاع الخدمات نمواً ملحوظاً اذ أضحى يمثل عنصراً ديناميكياً رئيسياً في النشاط الاقتصادي ليس فقط في الولايات المتحدة الامريكية وانما في الدول الصناعية الكبرى إذ لعبت التكنولوجيا العالية والنمو الملحوظ في خدمات الانترنت اهتماماً كثيفاً في قطاع الخدمات كمساهمين رئيسين في عملية النمو الاقتصادي (Gallaher, Link, and Petrusa, 2006).

ففي الولايات المتحدة الأمريكية ساهم قطاع الخدمات بنسبة 70% من الناتج المحلي الاجمالي للعام 2014 . حسب احصائيات البنك الدولي 2017.

وعلى صعيد الاقتصاد الفلسطيني فقد جاءت النتائج متفقة مع دراسة سلطة النقد الفلسطينية حيث إن الاقتصاد الفلسطيني يعتبر كغيره من الاقتصاديات النامية اقتصاد خدمي، وتستحوذ القيمة المضافة المتولدة من قطاع الخدمات على ما يزيد على ثلثي ناتجه المحلي . وبذلك يلعب قطاع الخدمات دورًا مهمًا في النمو الاقتصادي، فهو يسهم بفعالية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، (سلطة النقد الفلسطينية، فلسطين ومنظمة التجارة العالمية، 2011، ص14).

ويعود سبب ذلك التأثير الواضح من قطاع الخدمات على نمو الناتج المحلي بسبب ما يتصف به الاقتصاد الفلسطيني من كبر حجم مشاركة قطاع الخدمات في الاقتصاد الفلسطيني حيث يصل

إلى نسبة 62.8% للعام 2015، هذا بالإضافة لما يشكله من أهمية كبيرة للقطاعات الاخرى متمثلة في التشابكات بينه وبينها الأمر الذي يجعل من قطاع الخدمات هو القطاع الرائد والساحب بين القطاعات الاقتصادية المحلية عدا عن كونه يشكل حاضن وميسر لها.

ثالثاً التعقيب على نتائج النموذج الثالث :

ظهرت النتائج كما هي موضحة المعادلة **رقم (3)** للنموذج القياسي الثالث في صورتها النهائية، وتعقيبا على ذلك فقد أظهرت النتائج وجاءت هذه النتائج متفقة مع دراسة **(Francois, and Hoakman, 2009)** والتي أشارت إلى امتداد تأثير خدمات الانتاج إلى القطاعات الإقتصادية الاخرى خصوصاً القطاع الصناعي حيث تكمن آلية التأثير من خلال ما يعرف بالنوافذ الخلفية عبر الطلب على خدمات الأعمال وبعض خدمات التوزيع كمدخل وسيط في العملية الانتاجية اذ تساهم في زيادة انتاجية النشاطات الصناعية على وجه الخصوص. كما واتفقت أيضاً مع دراسة OECD (2005م.) والتي أوضحت أن ما يوفره قطاع الخدمات من أنشطة بهدف تعزيز العمل والانتاجية إنما ينعكس أثره في زيادة معدلات انتاجية القطاع الصناعي، الأمر الذي يعكس تصاحب النمو في كلا القطاعين بحيث يشكلان هدفاً واحداً يتمثل في تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية.

وقد أشارت دراسة (Miles,L. , 1993) إلى أن الخدمات تعد جزءا لا يتجزأ من النمط الجديد من التصنيع ، نظرا لان الخدمات تعد الأداة الحيوية للصناعة ، وغالبا ما تكون الخدمات رائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات الامر الذي ينعكس بدفع عجلة التنمية من الاجهزة والبرمجيات نحو الامام. كما ان الخدمات تعبر عن المشاركة والمساعدة في صياغة ثورة صناعية جديدة.

ويكمن السبب وراء ذلك التأثير إلى الترابطات الأمامية والخلفية بين مكونات قطاع الخدمات وقطاع الصناعة والتي تشكل المسهل والحاضن لأنشطة الصناعة، حيث إن الأنشطة المالية تعد وسيلة الاتصال الفعال لرفد القطاع الصناعي بالتسهيلات المالية اللازمة عوضاً عن كونها تشكل تياراً موصلاً بين مكونات القطاع الصناعي، بالإضافة لدور تجارة التجزئة والخدمات في تشكيل القناة الرافدة للقطاع الصناعي بالمواد الخام والآلات والأدوات اللازمة عدا عن تسويق ما ينتج عنه من منتجات بالإضافة لدور مكونات القطاع الخدمي الأخرى في تسهيل عمل قطاع الصناعة، الأمر الذي يعني ضعف قدرة القطاع الصناعي للنهوض بمفرده بمعزل عن قطاع الخدمات وشدة احتياجه له.

وعلى صعيد الاقتصاد الفلسطيني فقد جاءت النتائج متفقة مع دراسة سلطة النقد الفلسطينية حيث انه قطاع الخدمات في فلسطين يلعب دورًا مهمًا في النمو الاقتصادي، فهو يسهم بفعالية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، ويسهم في توفير العديد من المتطلبات الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية، كمدخلات للإنتاج السلعي في مجالات الصناعة والزراعة، وإيجاد فرص عمل وتعبئة الموارد من خلال الخدمات المالية كالمصارف والتأمين والسياحة، إضافة إلى أهمية الخدمات في قطاعات الاتصالات والنقل والإنشاءات والمقاولات في تكوين مرافق البنية الضرورية لعملية التنمية الإقتصادية (سلطة النقد الفلسطينية، فلسطين ومنظمة التجارة العالمية، 2011).

4.5 النتائج والتوصيات:

4.5.1 النتائج المتعلقة بالتحليل الوصفي:

- تذبذبت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين نتيجة للظروف والتحديات السياسية والاقتصادية التي يعاني منها، ورغم الظروف التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني في العام 2015 إلا أنه شهد تحسناً ملحوظاً في العام 2015 مقارنة بالعام 2014م .
- شهد الاقتصاد الفلسطيني نموا مطرداً في قطاع الخدمات لتبلغ مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني 62.8% لعام 2015 مقارنة بمساهمة قطاع الصناعة 13% ومساهمة قطاع الزراعة 3.44% لنفس العام.
- حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على صدارة الدول في نمو قطاع الخدمات في العام 2014 بنسبة وصلت إلى حوالي 75% من المساهمة في الناتج المحلى الاجمالي، بينما حققت الصين نموا ملحوظاً في قطاع الخدمات في العقد الأخير حيث احتلت المرتبة الثالثة عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، فيما حققت الهند نمواً مضاعفاً في قطاع الخدمات بمقدار ثلاثة أضعاف في العقد الأخير لتحتل بذلك المرتبة العاشرة عالمياً، لنفس العام 2014.
- في فلسطين بلغت مساهمة أنشطة تجارة الجملة والتجزئة ما نسبته 29% ، تلاها أنشطة الادارة العامة والدفاع بنسبة 20.36%، فيما مثلت أنشطة التعليم ما نسبته 11% وذلك من اجمالي مكونات قطاع الخدمات وذلك للعام 2015.
- في الضفة الغربية استحوذت أنشطة تجارة الجملة والتجزئة على النصيب الأعلى من نسبة مساهمة قطاع الخدمات للعام 2015، حيث شكلت التجارة الداخلية الجزء الأكبر فيها بنسبة مساهمة بلغت 78.34% من أنشطة الخدمات الكلية، فيما وصلت في قطاع غزة إلى ما نسبته 21.65% وذلك للعام 2015. هذا وفي المقابل احتلت أنشطة الإدارة العامة والدفاع المركز

الأول في قطاع غزة بنسبة مساهمة بلغت 57.8%، مقابل 42.1% في الضفة الغربية وذلك لنفس العام.

- إن التوسع في الأنشطة الخدمية التقليدية والذي شمل (تجارة الجملة والتجزئة، النقل والتخزين، خدمات الإدارة العامة والدفاع) على حساب الأنشطة الخدمية الانتاجية (الخدمات المالية والتأمين، الخدمات القانونية، خدمات ادارة الأعمال، خدمات الاتصالات، خدمات الأعمال) عمل على اضعاف القدرة الانتاجية للاقتصاد الفلسطيني .
- ساهمت خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الهند بالدور الرئيسي في تحقيق النمو في قطاع الخدمات، وذلك من خلال تجارة الخدمات حيث مثلت صادرات هذه الانشطة نسبة 48% من اجمالي صادرات الخدمات التجارية الأخرى، الامر الذي انعكس بصورة ايجابية على الميزان التجاري.
- شهد الهيكل المالي في الصين عدة تغيرات انعكس أثرها في زيادة معدلات نمو الأنشطة المالية والتي شهدت نموا ملحوظاً منذ العام 2011 لتحتل المرتبة الثالثة في ترتيب أعلى الأنشطة الخدمية اسهاما في قطاع الخدمات الصيني للعام 2015.
- في الولايات المتحدة الأمريكية ساهمت الخدمات المالية والتأمين والانشطة العقارية والايجارية بالنسبة الأعلى من النمو في القيمة المضافة لأنشطة الخدمات ، ويرجع النمو في القطاع المالي إلى عمليات التنويع في الاسواق المالية وتوسيع أنشطة الوساطة المالية.
- تركزت معظم المؤسسات العاملة في القطاع الخاص والأهلي والمؤسسات غير الهادفة للربح والمؤسسات المالية في المؤسسات الخاصة (والتي بلغت 86.34% من اجمالي المؤسسات في الأراضي الفلسطينية) ، في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة حيث شكلت هذه المؤسسات خلال العام 2015 ما نسبته 67.15% ، فيما بلغت مؤسسات النقل والتخزين ما نسبته 0.81% ، وذلك من اجمالي هذه المؤسسات العاملة في قطاع الخدمات.
- استوعب قطاع الخدمات النسبة الأكبر من العمالة المحلية بنسبة 54.7% من اجمالي العمالة الفلسطينية للعام 2015، مقارنة مع القطاع الزراعي 7.64% والقطاع الصناعي 12% لنفس العام، هذا وتركزت النسبة العظمي من هذه العمالة في الضفة الغربية بنسبة وصلت إلى 61.93% مقارنة بنسبة 38.07% في قطاع غزة لذات العام.
- تركزت النسبة الأعلى من العمالة الكلية في قطاع الخدمات في قطاع غزة في أنشطة الادارة العامة والدفاع بنسبة 31.92%، تلتها تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 22.4%، ثم أنشطة التعليم بنسبة 16.84% وذلك للعام 2015. بينما في الضفة الغربية فقد تركزت النسبة العظمي من

هذه العمالة في تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 34.16%، تلتها أنشطة الادارة العامة والدفاع بنسبة 17.38%، ثم أنشطة التعليم بنسبة 16.43% لنفس العام 2015.

- استحواذ قطاع الصناعات التحويلية على نسبة 77.78% من اجمالي القيمة المضافة في انشطة الصناعة الكلية الفلسطينية للعام 2015.
- حققت الصين نمواً ملحوظاً في القطاع الصناعي في العقد الأخير لتنتزع الصدارة من الولايات المتحدة الامريكية في العام 2011 لتصبح أولى وأبرز الدول المتقدمة صناعياً ، وقد حافظت على هذه المرتبة في العام 2014 وبفارق 0.8 تريلون دولار عن الولايات المتحدة الامريكية، فيما احتلت الهند المرتبة الخامسة عالمياً لنفس العام.
- وجود علاقة تكافلية تكاملية بين قطاع الخدمات والقطاع التصنيعي وذلك من خلال خلق الترابطات الأمامية والخلفية، وما يوفره قطاع الخدمات من بنية تحتية كونه قطاع حاضن وميسر لعملية النمو الاقتصادي.
- جاءت فلسطين في المرتبة 114 من بين دول العالم في مؤشر التنمية البشرية والذي بلغ 0.683 للعام 2015 ، فيما بلغ مؤشر فلسطين في التعليم 0.65 لنفس العام.
- احتلت فلسطين المركز 106 من بين دول العالم في مؤشر التنمية التكنولوجية بمؤشر 4.28 وذلك عن العام 2016، فيما احتلت كوريا الجنوبية المركز الأول بمؤشر بلغ 8.84، واحتلت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الخامس عشر بمؤشر 8.17، بينما احتلت الصين المرتبة 81 بمؤشر بلغ 5.19 وذلك لنفس العام.

4.5.2 النتائج المتعلقة بالدراسة الإحصائية القياسية :

- يوجد علاقة طردية بين القيمة المضافة لتجارة الجملة والتجزئة في فلسطين والقيمة المضافة لقطاع الخدمات الفلسطيني، حيث إن كل زيادة في القيمة المضافة لتجارة الجملة والتجزئة بمقدار 1% فإنه سيؤدي إلى ارتفاع في القيمة المضافة لقطاع الخدمات بمقدار 0.292%، وذلك مع ثبات العوامل الأخرى.
- يوجد علاقة طردية بين القيمة المضافة للنقل والتخزين في فلسطين والقيمة المضافة لقطاع الخدمات الفلسطيني، وهذا يعني أن كل زيادة في القيمة المضافة للنقل والتخزين بمقدار 1% فإنه سيؤدي إلى ارتفاع في القيمة المضافة لقطاع الخدمات بمقدار 0.058%، وذلك مع ثبات العوامل الأخرى .

- يوجد علاقة طردية بين القيمة المضافة للأنشطة المالية وأنشطة التأمين في فلسطين والقيمة المضافة لقطاع الخدمات الفلسطيني، حيث إن كل زيادة في القيمة المضافة للأنشطة المالية والتأمين بمقدار 1% فإنه سيؤدي إلى ارتفاع في القيمة المضافة لقطاع الخدمات بمقدار 0.131%، وذلك مع ثبات العوامل الأخرى.
- يوجد علاقة طردية بين القيمة المضافة لأنشطة المعلومات والاتصالات في فلسطين والقيمة المضافة لقطاع الخدمات الفلسطيني، حيث إن كل زيادة في القيمة المضافة لأنشطة المعلومات والاتصالات بمقدار 1% فإنه سيؤدي إلى ارتفاع في القيمة المضافة لقطاع الخدمات بمقدار 0.069%، وذلك مع ثبات العوامل الأخرى.
- يوجد علاقة طردية بين القيمة المضافة للأنشطة العقارية والإيجارية في فلسطين والقيمة المضافة لقطاع الخدمات الفلسطيني، حيث إن كل زيادة في القيمة المضافة للأنشطة العقارية والايجارية بمقدار 1% فإنه سيؤدي إلى ارتفاع في القيمة المضافة لقطاع الخدمات بمقدار 0.074%، وذلك مع ثبات العوامل الأخرى .
- يوجد علاقة طردية بين القيمة المضافة لأنشطة التعليم في فلسطين والقيمة المضافة لقطاع الخدمات الفلسطيني، حيث إن كل زيادة في القيمة المضافة لأنشطة التعليم بمقدار 1% فإنه سيؤدي إلى ارتفاع في القيمة المضافة لقطاع الخدمات بمقدار 0.165%، وذلك مع ثبات العوامل الأخرى.
- يوجد علاقة طردية بين القيمة المضافة لأنشطة الإدارة العامة والدفاع في فلسطين والقيمة المضافة لقطاع الخدمات الفلسطيني، حيث إن كل زيادة في القيمة المضافة لأنشطة الادارة العامة والدفاع بمقدار 1% فإنه سيؤدي إلى ارتفاع في القيمة المضافة لقطاع الخدمات بمقدار 0.173%، وذلك مع ثبات العوامل الأخرى.
- يوجد علاقة طردية بين القيمة المضافة لقطاع الخدمات في فلسطين وبين الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعني أن كل زيادة في القيمة المضافة لقطاع الخدمات في فلسطين بمقدار 1% فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع القيمة المضافة للناتج المحلي الاجمالي بمقدار 1.07%.
- يوجد علاقة طردية بين القيمة المضافة لقطاع الخدمات وبين القيمة المضافة لقطاع الصناعة في فلسطين، حيث إن كل زيادة في القيمة المضافة لقطاع الخدمات في فلسطين بمقدار 1% فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع بمقدار 0.86% في القيمة المضافة للقطاع الصناعي.

- أن حجم التأثير لانشطة تجارة الجملة والتجزئة، هو الأهم في التأثير على مكونات قطاع الخدمات في فلسطين بحيث بلغت قيمة حجم التأثير والمقاسة بنسبة التغير في معامل التحديد (87.9%) ، تلاها انشطة الادارة العامة والدفاع حيث بلغت قيمة حجم التأثير والمقاسة بنسبة التغير في معامل التحديد (9.1%)، تم انشطة التعليم حيث بلغت قيمة حجم التأثير والمقاسة بنسبة التغير في معامل التحديد (1.5%).

4.6 التوصيات:

من خلال نتائج الدراسة التي توصل اليها الباحث يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات والتي تمثلت في:

- العمل على انضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية World Trade Organization WTO، وذلك للإستفادة من الميزات الممنوحة لأعضاء المنظمة مثل: الدولة الأولى بالرعاية، الشفافية، زيادة مشاركة الدول النامية في التجارة الدولية للخدمات.
- وضع خطط استراتيجية للنهوض بأكثر مكونات أنشطة قطاع الخدمات أهمية في الاقتصاد الفلسطيني مثل الأنشطة المالية، الأنشطة الإدارية، أنشطة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- تعزيز سبل الشراكة بين المؤسسات المالية الفلسطينية والمؤسسات المالية العالمية وذلك للإطلاع على أحدث الطرق والتكنولوجيا المستخدمة في تنمية القطاع المالي والاستفادة منها في فلسطين.
- العمل على انشاء الحاضنات التي تساعد في تصدير الخدمات للخارج مثل الخدمات المعلوماتية والمالية والبرمجية والادارية ، والتي تعني بأساليب وطرق العمل عن بعد والتي ظهرت بمجال واسع مؤخراً كنتيجة للتقدم والتطور التكنولوجي العالمي.
- العمل على توفير البيئة القانونية لمؤسسات العمل عن بعد بهدف حمايتها من الاستغلال الإلكتروني مع إيجاد المناخ المناسب لتسهيل عمل الطاقات الشبابية في هذا المجال الذي يعد بمثابة منصة لتصدير الخدمات خارج فلسطين.
- تطوير خدمات الاتصالات الحديثة بما يتلاءم مع أننظمة الاتصالات العالمية لتتواكب مع التطور التقني والتكنولوجي العالمي، لتكون حاضناً رئيسياً للبنى التحتية التكنولوجية.

- رفع كفاءة موظفي القطاع العام وذلك من خلال تطوير الكادر البشري عبر اخضاعهم لدورات مهنية تخصصية ومتابعة ادائهم بما يتواءم مع عمل هذه المؤسسات.
- تشجيع الاندماج بين المؤسسات المالية الفلسطينية والمؤسسات المالية العالمية وذلك للاطلاع على أحدث الطرق والتكنولوجيا المستخدمة على صعيد الانشطة المالية من جهة، ولتكون بوابة تساهم في تصدير الخدمات المالية الفلسطينية إلى الأسواق العالمية ، وادخال التكنولوجيا الحديثة والمنتجات المصرفية الحديثة من جهة أخرى.
- تحفيز الاستثمار في التقنيات المالية الحديثة وذلك لتوسيع وتنويع الخدمات المالية المقدمة بما يتواءم مع الخدمات المالية العالمية.
- تقديم تسهيلات مالية للمساعدة في تحفيز نمو المشاريع التنموية في الاراضي الفلسطينية، بالتزامن مع إنشاء صندوق لدعم المشاريع الإنتاجية الناجحة التنموية في فلسطين.
- تأهيل الكادر البشري في قطاع الخدمات والصناعة من خلال توفير التخصصات التعليمية المطلوبة والدورات التدريبية وذلك لربطهم بسوق العمل بما يضمن مواءمة الطلب في سوق العمل مع العرض من العمالة الفلسطينية.
- النهوض بخدمات الاتصالات الحديثة عبر اتاحة المجال التنافسي في الاسواق المحلية، وتوفير البيئة التنافسية بما يحقق الصالح العام بعيداً عن السياسات الاحتكارية والمنفعة.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولاً–المراجع العربية:

إشتيه، بكر. (2004م). *واقع اقتصاديات المعلومات في فلسطين وآفاقها* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية – فلسطين.

الأمم المتحدة. (2009م). *التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية التنقيح الرابع*. ورقات إحصائية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية–شعبة الإحصاءات، نيويورك، السلسلة ميم، العدد(4).

الأمم المتحدة. (25–26 فبراير، 2013م). *التجارة والخدمات والتنمية: التحديات التنظيمية والمؤسسية– مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد*. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

الجبوري، عبد الخالق. (2011م). *الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات وآثارها المحتملة على الاقتصاد العراقي*، العراق. *مجلة جامعة بابل*، 31، 80–103.

الجعفري، محمود؛ والعارضة، ناصر. (2002م). *التجارة الخدمية الفلسطينية: الواقع والآفاق*. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). رام الله – فلسطين.

الجعفري، محمود؛ والعارضة، ناصر. (2001م). *مصادر ومنهجية جمع بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية الخدمية*. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). رام الله – فلسطين.

الجعفري، محمود؛ ومكحول، باسم؛ ولافي، دارين؛ وعطياني، نصر. (2003م). *قطاع الخدمات الفلسطيني ودوره في عملية التنمية الاقتصادية*. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). رام الله – فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2006م). *دراسة مقارنة حول أنشطة الصناعة 1999–2004م*. رام الله–فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2017م). *معجم المصطلحات الاحصائية المستخدمة في الجهاز-2017. رام الله – فلسطين.*

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2007- أ). *خصائص الأنشطة الخدمية في الأراضي الفلسطينية، دراسة تحليلية وصفية من قاعدة بيانات المسوح الاقتصادية 2005م.* رام الله – فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2007- ب). *سلسلة المسوح الاقتصادية، 2006-نتائج أساسية.* رام الله – فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2007- ج). *فلسطين في أرقام 2006.* رام الله – فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2008م). *الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (2000-2005م).* رام الله – فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2012م). *أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2011م.* رام الله – فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2014م). *التصنيف الصناعي الفلسطيني للأنشطة الاقتصادية حسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح الرابع*، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2016- أ). *الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة*، 2015م. رام الله – فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2016- ب). *سلسلة المسوح الاقتصادية، 2015م-نتائج أساسية.* رام الله – فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2016- ج). *مسح المالية والتأمين. 2015م: نتائج أساسية.* رام الله – فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2017م). *تصنيف أنشطة قطاع الخدمات في فلسطين.*

الحاج، عماد. (2015م). *جاهزية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كعامل محدد لنجاح التوجه إلى اقتصاد المعرفة في الاقتصاد الفلسطيني.* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

الحبيب، فايز بن ابراهيم. (1994م). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. ط3. الرياض: الحبيب.

حجير، سمير و عبيد، أميرة و عيسى، وفاء. (2008م، 22-24 نيسان). *العلاقة السببية حسب مفهوم كرانجر والتكامل المشترك*، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الأول للإحصاء الرياضي، حلب، سوريا.

حمدان، بدر. (2012م). *تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني (1995-2010م)* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر، غزة.

حمدان، بدر. (2013م). أثر العمالة على النمو الاقتصادي في فلسطين، *مجلة جامعة الأزهر بغزة، فلسطين*، *15*(1)، 23-52.

زيادة، وليد. (2017م). *اقتصاديات الصحة في فلسطين وأثرها على دليل التنمية البشرية (2000-2014م)*. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

سلطة النقد الفلسطينية. (2011م-أ). *فلسطين ومنظمة التجارة العالمية*. فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية، (2011م-ب). *دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني: تشرين أول*. رام الله – فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية، (2014م). *التقرير السنوي لعام 2013م*، حزيران. رام الله- فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية، (2015م). *التقرير السنوي لعام 2014م*، حزيران. رام الله- فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية، (2016م). *التقرير السنوي لعام 2015م*، تموز. رام الله- فلسطين.

صافي، سمير خالد. (2015م). *مقدمة في نماذج الانحدار باستخدام EVIEWS*. غزة: مكتبة آفاق.

الصايغ، يوسف. (1993م). *البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني 1994-2000م*. المجلد الأول: القسمان الأول والثاني، تونس.

عبد الله، عبد القادر و السهلاوي، خالد. (1421هـ- 2000م). تمويل قطاع الخدمات: دراسة تطبيقية على المنشآت الخاصة في قطاعي التعليم والصحة بالمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية. *دراسات اقتصادية: السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية*، *3*(5)، 1-32.

عطية، عبد القادر. (2005م). *الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق*، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

عودة، سيف الدين. (2011م). *دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني*–ورقة عمل، سلطة النقد الفلسطينية، فلسطين.

العودة، صلاح و أحمد، رزق السيد. (2008م). *دراسة بعنوان البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني*، فلسطين.

الفلاح، بلال. (2013م). *قطاع الخدمات الفلسطيني: بنيته وأثره الاقتصادي*، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). رام الله –فلسطين.

فياض، محمود. (2005م). تحرير تجارة الخدمات المالية في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وواقع قطاع الخدمات المالية في فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بيرزيت– فلسطين.

المدهون، سائد. (2016م). *العلاقة التشابكية بين القطاعات الاقتصادية في فلسطين تقديرها وتحليلها باستخدام متجه الانحدار الذاتي* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية– غزة، فلسطين.

المراقب الاقتصادي والاجتماعي. (2008م). النشرة 11، معهد أبحاث السياسيات الاقتصادية الفلسطيني ماس، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، فلسطين.

المراقب الاقتصادي والاجتماعي. (2010م). النشرة 24، معهد أبحاث السياسيات الاقتصادية الفلسطيني ماس، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، فلسطين.

الملخص التنفيذي للإستراتيجية الوطنية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد 2014–2016م، فلسطين: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

نامق، صلاح الدين. (1978م). *قادة الفكر الاقتصادي*. جمهورية مصر العربية: القاهرة – كورنيش النيل – دار المعارف .

وزارة الإحصاء وتنفيذ البرامج – الهند (2017م). Ministry of statistics and program Implementation .

ثانياً– المراجع الأجنبية:

Aghion, Ph. & Durlauf, S. (2006). *Handbook of economic growth (V.1A)*. (1st Ed). North Holland.

Ben Ali, M. (2016). *Economic Development in the Middle East and North Africa (Challenges and Prospects*). New York: Palgrave Macmillan.

Beverelli, C., Fiorini, M., & Hoekman, B. (2016, June). *Services Trade Policy and Manufacturing Productivity: The Role of Institutions* . Paper presented at Economic Research Forum (ERF) 22nd Annual conference in Cairo, Egypt.

Bureau of Economic Analysis – U.S (2017). *Interactive date*. Retrieved: March 15, 2017, from: https://bea.gov

Bureau of Economic Analysis, (2017). *North American Industry Classification System*, United State: Executive office of the President office of Management and Budget.

Cardoso,J., Fromm,H., Nickel, S., Satzger, G.,Studer, R., & Weinhardt, C. (2015). *Fundamentals of Service Systems.* Switzerland: Springer International Publishing.

Case, K. E., Fair, R. C., & Oster, S. M. (2012). *Principles of Macroeconomics.* (10th ed.). United States of America: Pearson Education, Inc.

Central Statistical Organization, (2008). *National industrial Classification* [All Economic Activities]. Ministry of Statitcs and programme implementation Government of India, New Delhi, India.

Central Statistical Organization. (2008). *National Industrial Classification (all Economic Activity).* New Delhi : Government of india

Chanda, R., (2002). Globalization of Services: India's Opportunities and Constraints. New Delhi: Oxford University Press.

Dang, G., & Pheng, L.S. (2015) . *Infrastructure Investments in* Developing *Economies the case of Vietnam.* Springer Singapore Heidelberg New York Dordrecht London.

Eichengreen, B. , Gupta, P. (2009). The two waves of services sector growth. *National Bureau of economic research,* 14968.

Eichengreen, B. , Gupta, P. (2011). The Services Sector as India's Road to Economic Growth. National Bureau of economic research 1050 massachusetts Avenue Cambridge, MA02138. *NBER working paper series.*

Eriksson, C. (2013). *Economic Growth and the Environment-An introduction to the theory*. UK: Oxford University Press.

European Commission, International Monetary Fund, Organisation for Economic Co-operation and Development, united Nation, World Bank. (2009). *System of National Account 2008*. New York: European Commission, International Monetary Fund, Organisation for Economic Co-operation and Development, united Nation, World Bank.

Francois, J., & Hoekman, B., (2009). *Service Trade and policy*, working Papers 60, WiiW, The Vienna institute for international economic studies.

Gallaher, M. P., Link, A.N., & Petrusa, J.E. (2006). *Innovation in the US Services Sector*. 270 Madison Ave, New York, NY 10016: Routledge.

Gordon, J., & Gupta, P., (November 14-16, 2003). *Understanding India's Services Revolution*. International Monetary fund, Paper prepared for the IMF-NCAER conference, Atale of two giants: India's and China's Experinces with reform, New Delhi.

Green, R., Scharfstein, D. (2013). The Growth of Finance. *Journal of Economic Perspectives. 27*(2), 3-28.

Greene, W. (2012). *Econometric Analysis*, (7th Edition). New York University :Stern School of Business.

Hill, T.P. (1977). On goods and services. In University of East Anglia, *The review of income and wealth* (pp. 315-338).*on goods and services* . doi:10.1111/j.1475-4991.1977.tb00021.x

Huston, L. (1993, November 9-12). *Meaningfulness, statistical general significance, effect size, and power analysis: a general discussion with implications for manova.* Paper presented at annual meeting of the mid-south educational research association (2nd, new Orleans, LA,).

Information Telecommunication Union- United Nation. (2017). *Statistics updated 2017*. http://www.itu.int/ar/Pages/default.aspx

International Monetary Fund IMF.(2017). *World Economic Outlook.* Retrieved: March 1, 2017, from: http://www.imf.org/external/index.htm

International Telecommunication Union (ITU). (2016). Measuring the information Society Report. Geneva :Switzerland.

Jain, S., & Ninan, T. N., (2010). Servicing India's GDP Growth. In Acharya, Shankar and Rakesh Mohan, eds. India's Economy: Performance and Challenges- Essays in Honour of Montek Singh Ahluwalia. New Delhi: Oxford University Press.

Jones, I. CH., & Vollrath, D. (2013). *Introduction to Economic Growth*. (third edition). NewYork, London: W.W. Norton & Company, Inc.

Khan, Shahrukh Rafi. (2014). *A History of Development Economics Thought. NewYork: Routledge*.

Lee, J., & Mckibbin, W., (2014). *Service sector Productivity and Economic Growth in Asia*, ADBI (Asian Develoment Band Institute), Tokyo, Japan.

Li, X. (2014). *Services and Economic growth in china*. (Unpublished Master's Thesis). Licohln university, Christchurch, New Zealand.

Lucas, R., (1988). On the Mechanics of Economic Development, North-Holland, *Journal of Monetary Economics, 22* (1988), 3-42.

Mankiw, N. G., (2004). *Principles of Economics.* (3rd ed.).

Mattoo, A., Stern, R.M., & Zanini,G. (2008). *A Handbook of International Trade in Services*. United State: Oxford University Press Inc., New York.

Ministry of statics and program Implementation of India. (2017). *National account Statistics 2016*. Retrieved: February 20, 2017, from: http://mospi.nic.in

Mohanty, R., & Lakhe, R. (2011). *TQM in the Service Sector*. (5th ed.). Jaico Publishing House.

Mukherjee, A. (2013, June). *The Services Sector in India.* Paper presented at Asian Development Bank, No. 352, Philippines.

National Bureau of Statistics of China.(2017). *National Data* . Retrieved: January 20, 2017, from: http://data.stats.gov.cn/wenglish/easyquery.htm?cn=B01

OECD Organisation for Economic Co-operation and Development. (2017). *OECD Data*. Retrieved: March 3, 2017, from: http://www.oecd.org.

Organisation for Economic Co-Operation and Development [OECD]. (2005). *Growth in Services Fostering Employment, Productivity and Innovation*. Meeting of the OECD Council.

Organization for Economic Co-Operation and Development [OECD]. *(2000). The service economy (STI).* Paris: Centre fran¸cais d'exploitation du droit de copie (CFC).

Palestine Monetary Authority (2017). *Statistics and Publication*. Retrieved: February 2, 2017, from: http://www.pma.ps/ar-eg/home.aspx

Palestinian Central Bureau of Statistics(2017). Retrieved: January 6, 2017, from: www.pcbs.gov.ps

Park, D., & Shin, K. (2012, December). *The Services Sector in Asia: Is It an Engin of Growth* . Paper for the Asian Development Outlook 2012 Update, at the ADB-PIIE workshop in Washington, DC.

Ramey, G., Ramey, V. (1995). Cross-country evidence on the link between volatility and growth. *American Economic Review* 85(5), 1138-1151.

Romer, P. M. (1990), Endogenous technology change, *Journal of Political Economy,* 98(5), S71-102.

Rutkowski, R. (2015). Service Sector Reform in China. *Peterson Institute for international Economics*, P B 15-2 , 1-13.

Sasaki, H., (2007). The Rise of Service Employment and its impact on Aggregate Productivity Growth. *Structural change and Economic Dynamics, 18*(2007), 438-459.

Setterfield, Mark. (2010). *Handbook of Alternative Theories of Economic Growth*. UK, USA: Edward Elgar.

Smith, A. (1998). *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nation*, (Elecbook Classics).UK : The Electric Book company LTD. (Original work Published 1776)

Smith, Ch. (1994). *Economic Development, Growth and Welfare*. The Macmillan press LTD.

Todaro, M., & Smith, S. (2012). *Economic Development*. (11th ed.). London: Pearson.

UNDP. (2016). *Human Development Report* 2016. United nation development programe. New York.

United Nation Industrial Development Organization. (2017). *Statistical Data Base*. Retrieved: January 3, 2017, from: http://www.unido.org.

United Nations Development Programme. (2017). *Human Development Reports*. Retrieved: January 25, 2017, from: http://hdr.undp.org/en/content/human-development-index-hdi

World Bank. (2017). *Data Bank*. Retrieved: February 26, 2017, from: http://www.albankaldawli.org/

World Trade Organization [WTO]. (1991, July). *Sector-by-sector information.* Retrieved March 15, 2017, from: https://www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/serv_sectors_e.htm

World Trade Organization. (2017). *Documents data and resource*. Retrieved: February 8, 2017, from: https://www.wto.org/

Xiaoqiu, W. (2014). *Chinese Securities Companies: An Analysis of Economic growth, financial Structure Transformation, and Future Development.* New Jersey: John Wiley & Sons, Inc.

Yamarone, Richard. (2012). *The Trader's Guide to Key Economic Indicators*. (3rd ed.). Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons Ins.

الملاحق

ملحق رقم (1): الجداول

جدول رقم (1.1)

عدد الأفراد 15 سنة فأكثر العاملين من فلسطين حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة، 2014–2016

النشاط الاقتصادي	2014			2015			2016		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين
الزراعة والصيد والحراجة والصيد وصيد الاسماك	73,600	21,500	95,100	64,800	18,400	83,200	56,100	15,900	72,000
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	102,500	12,200	114,700	108,500	16,300	124,800	112,400	18,300	130,700
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	2,900	2,600	5,500	2,800	3,100	5,900	3,200	2,900	6,100
البناء والتشييد	134,300	5,000	139,300	136,700	12,100	148,800	143,300	18,400	161,700
تجارة الجملة والتجزئة	119,100	43,800	162,900	126,000	50,800	176,800	124,800	53,700	178,500
النقل والتخزين	27,700	13,700	41,400	29,900	17,500	47,400	34,000	17,100	51,100
المعلومات والاتصالات	5,600	2,600	8,200	5,600	3,000	8,600	6,900	3,400	10,300
الانشطة المالية وأنشطة التأمين	8,000	1,900	9,900	8,200	2,200	10,400	7,700	1,900	9,600
انشطة خدمات الاقامة والطعام	17,700	3,800	21,500	15,500	5,200	20,700	19,400	6,800	26,200
الانشطة العقارية والايجارية	1,000	200	1,200	1,300	300	1,600	1,300	400	1,700
الانشطة المهنية والعلمية والتقنية	6,700	2,200	8,900	8,000	1,900	9,900	8,500	1,700	10,200
أنشطة الخدمات الادارية وخدمات المساندة	4,300	800	5,100	4,800	1,300	6,100	4,900	1,900	6,800
التعليم	58,100	36,000	94,100	60,600	38,200	98,800	58,300	35,200	93,500
الصحة والعمل الاجتماعي	18,400	13,300	31,700	20,200	15,700	35,900	20,200	15,200	35,400
الفنون والترفيه والتسلية	3,200	800	4,000	3,300	1,000	4,300	3,100	900	4,000
انشطة الخدمات الاخرى	20,400	13,800	34,200	21,400	17,300	38,700	20,400	18,000	38,400
الادارة العامة والدفاع	61,200	74,200	135,400	64,100	72,400	136,500	64,200	77,600	141,800

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2017. قاعدة بيانات القوى العاملة، 2014–2016. رام الله– فلسطين.

البيانات لا تشمل ذلك الجزء من القدس الذي ضمته اسرائيل بعد احتلال الضفة الغربية 1967

جدول رقم (1.2)

الدول الـ 57 التي اجريت عليها دراسة **Services Trade Policy and Manufacturing Productivity**

Country Name		
Albania	Greece	New Zealand
Austria	Hungary	Oman
Belgium	India	Peru
Botswana	Indonesia	Poland
Brazil	Ireland	Portugal
Bulgaria	Italy	Qatar
Burundi	Japan	Romania
Canada	Jordan	Saudi Arabia
Chile	Korea, Rep.	South Africa
China	Kuwait	Spain
Colombia	Kyrgyz Rep.	Sri Lanka
Czech Republic	Lebanese Rep.	Sweden
Denmark	Lithuania	Tanzania
Ecuador	Malawi	Turkey
Ethiopia	Malaysia	Ukraine
Finland	Mauritius	United Kingdom
France	Mongolia	Uruguay
Georgia	Morocco	Viet Nam
Germany	Netherlands	Yemen

المصدر : دراسة (Beverelli, Fiorini, and Hoekman, 2016)

جدول رقم (2.1) الدول الأعضاء في منظمة OECD وتاريخ الانضمام

Country	Date of Member
AUSTRALIA	7 June 1971
AUSTRIA	29 September 1961
BELGIUM	13 September 1961
CANADA	10 April 1961
CHILE	7 May 2010
CZECH REPUBLIC	21 December 1995
DENMARK	30 May 1961
ESTONIA	9 December 2010
FINLAND	28 January 1969
FRANCE	7 August 1961
GERMANY	27 September 1961
GREECE	27 September 1961
HUNGARY	7 May 1996
ICELAND	5 June 1961
IRELAND	17 August 1961
ISRAEL	7 September 2010
ITALY	29 March 1962
JAPAN	28 April 1964
KOREA	12 December 1996
LATVIA	1 July 2016
LUXEMBOURG	7 December 1961
MEXICO	18 May 1994
NETHERLANDS	13 November 1961
NEW ZEALAND	29 May 1973
NORWAY	4 July 1961
POLAND	22 November 1996
PORTUGAL	4 August 1961
SLOVAK REPUBLIC	14 December 2000
SLOVENIA	21 July 2010
SPAIN	3 August 1961
SWEDEN	28 September 1961
SWITZERLAND	28 September 1961
TURKEY	2 August 1961
UNITED KINGDOM	2 May 1961
UNITED STATES	12 April 1961

Source: OECD website, http://www.oecd.org/about/membersandpartners/

جدول رقم (2.2) – الايميل من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتاريخ 2017/04/26

نحيطكم علما بأن تقسيم الأنشطة الاقتصادية في الحسابات القومية يتبع نظام الحسابات القومية 2008 إضافة إلى تصنيف الأنشطة وفق التصنيف الصناعي القياسي الدولي الموحد ISIC,4 حيث يشير التصنيف إلى تقسيم الأنشطة وفق الأبواب الرئيسة كالتالي:

الابواب	الاقسام	الوصف
ألف	03-01	الزراعة والحراجة وصيد الأسماك
باء	09-05	التعدين واستغلال المحاجر
جيم	33-10	الصناعات التحويلية
دال	35	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
هاء	39-36	إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها
واو	43-41	الإنشاءات
زاي	47-45	تجارة الجملة والمفرد (التجزئة) وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية
حاء	53-49	النقل والتخزين
طاء	56-55	أنشطة خدمات الإقامة والطعام
ياء	63-58	المعلومات والاتصالات
كاف	66-64	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
لام	68	الأنشطة العقارية
ميم	75-69	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
نون	82-77	أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة
سين	84	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإلزامي
عين	85	التعليم
فاء	88-86	أنشطة صحة الإنسان والعمل الاجتماعي
صاد	93-90	الفنون والترفيه والتسلية
قاف	96-94	أنشطة الخدمات الأخرى
راء	98-97	أنشطة الأسر المعيشية التي تستخدم أفرادا وأنشطة الأسر المعيشية في إنتاج سلع وخدمات لاستخدامها الخاص
شين	99	أنشطة المنظمات والهيئات غير الإقليمية (غير الخاضعة للولاية الوطنية)

في المقابل وضمن التوصيات الدولية للحسابات القومية ولأغراض المقارنات الدولية فان البنود الواردة ضمن نشاط الخدمات هي أل 7 بنود أدناه، مع ذلك فانه بإمكانك إدراج البنود ال 13 ضمن دراستك وذلك وفقا لما تقتضيه الدراسة حيث إنه يوجد مفهوم اشمل لنشاط الخدمات والذي يشمل البنود ال 13 .

وبالتالي يمكنك استخدام البنود ال13 لتعريف النطاق الأوسع لنشاط الخدمات ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي مع ضرورة التنويه لذلك ضمن التعريف الخاصة بالدراسة.

جدول رقم (2.3) القيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة للأعوام 2000-2015م بالأسعار الثابتة : سنة الأساس 2004

القيمة بالمليو دولار امريكي

النشاط الاقتصادي	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	**265.7**	**286.4**	**309.9**	**339.1**	**408.7**	**332.9**	**347.5**	**336.9**	**299.6**	**240.4**	**236.1**	**300**	**276.3**	**244.7**	**297.1**	**356.1**
التعدين، الصناعة التحويلية، والمياه والكهرباء	**1,041.9**	**1,105.40**	**1,158.50**	**1,091.60**	**963.3**	**956.6**	**925.9**	**894.5**	**710.2**	**643.6**	**831.8**	**707.6**	**696.9**	**572.4**	**673.9**	**591.5**
التعدين واستغلال المحاجر	36.1	41.9	48.3	25.9	50	24.3	22.6	21.5	12.3	18.4	19.9	19.7	19.5	19.4	15.4	13.9
الصناعات التحويلية	810.4	878.5	929.1	890.9	757.5	775.8	707.5	655.2	494.4	440	599.3	477.1	481	356.2	467.5	472.8
امدادت الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	125.5	127.5	120.7	115	109.1	111.7	133.6	148.7	133.2	120.9	156.8	161.1	136	132.9	124.7	76.6
امدادات المياه وانشطة الصرف الصحي وادارة النفايات	69.9	57.5	60.4	59.8	46.7	44.8	62.2	69.1	70.3	64.3	55.8	49.7	60.4	63.9	66.3	28.2
الانشاءات	**567.7**	**547.3**	**758.7**	**715.1**	**728.5**	**533**	**387**	**198.1**	**298.9**	**289.8**	**297.7**	**245.3**	**150.8**	**97**	**167.4**	**290.2**
تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات	**1,410.2**	**1,319.90**	**1,295.10**	**1,304.90**	**1,228.10**	**950.5**	**555.5**	**506.7**	**619.3**	**470.7**	**490.7**	**475.2**	**466.7**	**483.5**	**452.1**	**507.9**
النقل والتخزين	**157.1**	**129.7**	**127.6**	**115.1**	**108.5**	**104.4**	**122.4**	**81.9**	**111.4**	**119.4**	**165.6**	**132.7**	**132.1**	**140.4**	**153.4**	**193.3**
الانشطة المالية وانشطة التأمين	**284.7**	**270.3**	**252.6**	**249**	**209.5**	**202.1**	**269**	**280**	**273**	**231.4**	**244**	**162.2**	**156.3**	**128.1**	**132.1**	**169.7**
المعلومات والاتصالات	**441.8**	**436.9**	**452.7**	**468.3**	**441**	**408.6**	**380.2**	**289.8**	**267.7**	**241.5**	**112**	**185**	**165**	**140.2**	**165.8**	**180.2**
انشطة خدمات الاقامة والطعام	66.0	64.8	82.9	68.1	44.1	68.8	29.7	33.8	36.8	48.8	41.5	30.2	25.9	13.1	27	48.8
الانشطة العقارية والايجارية	398.0	379.6	291.6	280.9	246.1	278.9	375.7	353	307.5	271.3	413.4	397.5	393.3	363.3	427.3	532.6
الانشطة المهنية والعلمية والتقنية	88.7	94	123.1	87.6	80.5	66.5	62.1	76.8	33.5	28.7	46.9	31.6	13.9	31	42.7	55.5
انشطة الخدمات الادارية والخدمات المساندة	43.3	40.7	44.9	45.3	57.5	22.4	24.7	25.9	20.9	8.3	21.3	25.7	9.6	6.4	10.4	18.9
التعليم	533.0	541.5	512.5	509.4	417.2	351.6	427.1	382.5	351.8	353.1	357.3	336.4	329.9	288.8	293.9	303.8
الصحة والعمل الاجتماعي	249.8	250.8	241.4	237	209.9	149.1	160.2	137.9	143.5	162.3	154.2	160	165.2	141.1	140.3	139.8
الفنون والترفيه والتسلية	42.8	40.8	41.2	45.9	43.4	28.1	12.4	23.2	20.8	9.2	13.6	8.7	3.7	4.9	4.3	5.9
أنشطة الخدمات الأخرى	144.9	137.4	139.9	142.7	128.3	114.5	49.8	114.9	87	46.8	87.4	64.1	61	56.7	56.1	65.7
الإدارة العامة والدفاع	**987.9**	**971.4**	**928.3**	**897.8**	**879.9**	**785.8**	**821.1**	**849.7**	**954.6**	**987.5**	**812.5**	**650.6**	**576**	**506.1**	**547.6**	**369.1**
الخدمات المنزلية	**4.2**	**4**	**3.8**	**3.9**	**3.7**	**3.7**	**4.6**	**3.7**	**3.4**	**2.9**	**1.7**	**3.7**	**6.6**	**5.9**	**6**	**7.5**
خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة	-176.1	-174.8	-166.2	-158.7	-155	-165.9	-231.9	-275.2	-360.5	-183	-160.5	-114.4	-111.3	-97.1	-111.1	-150.2
الرسوم الجمركية	485.5	431.9	389.7	373.3	362.6	388.6	353.6	333.6	283.8	286	265.9	204	195.9	102.9	200.1	323.3
صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات	682.2	585.4	488.8	498.5	476.5	542.1	587	564.4	450.2	350.9	363.6	323.1	209.6	211.7	245.8	326.3
أخرى	991.60	842.50	712.30	713.10	684.10	764.80	708.70	622.80	373.50	453.90	469.00	412.70	294.20	217.50	334.80	499.40
الناتج المحلي الإجمالي	**7,719.3**	**7,463.40**	**7,477.00**	**7,314.80**	**6,882.30**	**6,122.30**	**5,663.60**	**5,212.10**	**4,913.40**	**4,609.60**	**4,796.70**	**4,329.20**	**3,923.40**	**3,441.10**	**3,932.20**	**4,335.90**

البيانات لا تشمل ذلك الجزء من القدس الذي ضمته اسرائيل بعد احتلال الضفة الغربية 1967

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، الحسابات القومية 1994-2015، 2017.

جدول رقم (2.4) القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية في الهند سنة الاساس 2011– 2012

Gross Value added by economic activity									
								crore(عشرة مليون)	
at constant (2011-12) prices									
S.No	**Item description**	**2011-12**		**2012-13**		**2013-14**		**2014-15**	
		value	**percent**	**value**	**percent**	**value**	**percent**	**value**	**percent**
1	Agriculture, forestry and fishing	1,501,816.00	18.53	1,524,398.00	17.84	1,588,237.00	17.48	1,584,293.00	16.29
2	Mining and quarrying	261,035.00	3.22	259,683.00	3.04	267,378.00	2.94	296,328.00	3.05
Primary Sector		4,766,481.00	58.80	3,308,479.00	38.71	3,443,851.00	37.91	3,464,914.00	35.62
3	Manufacturing	1,409,986.00	17.39	1,495,268.00	17.50	1,579,721.00	17.39	1,667,069.00	17.14
5	Construction	777,363.00	9.59	782,256.00	9.15	818,494.00	9.01	854,636.00	8.79
Secondary Sector		3,597,335.00	44.38	3,772,793.00	44.14	3,977,937.00	43.79	4,188,774.00	43.06
4	Electricity, gas, water supply & other utility services	186,668.00	2.30	191,876.00	2.25	200,861.00	2.21	216,970.00	2.23
6	Trade, repair, hotels and restaurants	883,582.00	10.90	980,398.00	11.47	1,051,089.00	11.57	1,163,083.00	11.96
7	Transport, storage, communication & services related to broadcasting	529,534.00	6.53	569,210.00	6.66	618,755.00	6.81	670,915.00	6.90
8	Financial services	480,226.00	5.92	526,156.00	6.16	551,258.00	6.07	594,691.00	6.11
9	Real estate, ownership of dwelling & professional services	1,050,465.00	12.96	1,149,436.00	13.45	1,292,812.00	14.23	1,444,769.00	14.85
10	Public administration and defence	491,155.00	6.06	499,136.00	5.84	515,352.00	5.67	565,871.00	5.82
11	Other services	534,827.00	6.60	568,734.00	6.65	600,414.00	6.61	668,866.00	6.88
Services Sector		5,569,574.00	68.70	6,034,553.00	70.61	6,500,386.00	71.56	7,159,162.00	73.60
12	**TOTAL GVA at basic prices**	**8,106,656.00**	**100.00**	**8,546,552.00**	**100.00**	**9,084,369.00**	**100.00**	**9,727,490.00**	**100.00**

Source : Ministry of statistics and program implementation, National Sample Survey Reports, 2017

النسب المئوية من اعداد الباحثة.

value added by industries (100 million yuan) (2.5) جدول رقم

Databaseï¼š Annual																
Year : LATEST20																
Indicators	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
Gross Domestic Product(100 million yuan)	689052.0	643974.0	595244.4	540367.4	489300.6	413030.3	349081.4	319515.5	270232.3	219438.5	187318.9	161840.2	137422.0	121717.4	110863.1	100280.1
Value-added of Agriculture, Forestry, Animal Husbandry and Fishery industries(100 million yuan)	62912.0	60165.7	56973.6	52368.7	4783.0	40530.0	35223.3	33699.1	28623.7	24036.4	22416.2	21410.7	17380.6	16535.7	15780.0	14943.6
Value-added of Industry(100 million yuan)	236506.0	233856.4	222337.6	208905.6	195142.8	165126.4	138095.5	131727.6	111693.9	92238.4	77960.5	65776.8	55363.8	47776.3	43855.6	40259.7
Value-added of Construction(100 million yuan)	46627.0	44880.5	40896.8	36896.1	32926.5	27259.3	22681.5	18807.6	15348.0	12450.1	10400.5	8720.5	7510.8	6482.1	5945.5	5534.0
Value-added of Wholesale and Retail Trades(100 million yuan)	66187.0	62423.5	56284.1	49831.0	43730.5	35904.4	29001.5	26182.3	20937.8	16530.7	13966.2	12453.8	11169.5	9995.4	9119.4	8158.6
Value-added of Transport, Storage and Post(100 million yuan)	30488.0	28500.9	26042.7	23763.2	21842.0	18783.6	16522.4	16367.6	14605.1	12186.3	10668.8	9306.5	7914.8	7494.3	6871.3	6161.9
Value-added of Hotels and Catering Services(100 million yuan)	12154.0	11158.5	10228.3	9536.9	8565.4	7712.0	6957.0	6616.1	5548.1	4792.6	4195.7	3664.8	3126.1	2724.8	2400.1	2146.3
Value-added of Financial Intermediation(100 million yuan)	57873.0	46665.2	41191.0	35188.4	30678.9	25680.4	21798.1	18313.4	15173.7	9951.7	7469.5	6586.8	6034.7	5546.6	5195.3	4836.2
Value-added of Real Estate(100 million yuan)	41701.0	38000.8	35987.6	31248.3	28167.6	23569.9	18966.9	14738.7	13809.7	10370.5	8516.4	7174.1	6172.7	5346.4	4715.1	4149.1
Value-added of Others(100 million yuan)	134605.0	118322.7	105302.8	92629.2	80763.9	68464.3	59835.2	53063.2	44492.1	36881.9	31725.0	26746.1	22749.2	19816.0	16980.9	14090.8
Note:The industrial classification is based on the ?National Industrial Classification of Economic Activities ?(GB/T 4754?2011).																
Data Sources: National Bureau of Statistics, 2017																

جدول رقم (2.6) الناتج المحلي الاجمالي، القيمة المضافة للقطاع الصناعي، القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الصين 2008-2015

Country Code	Series Name	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
CHN	GDP (constant LCU)	34,124,658,619,458.80	37,332,312,775,071.20	41,303,030,000,000.00	45,241,869,916,550.10	48,796,189,800,781.40	52,581,620,170,758.80	56,418,851,166,851.60	60,319,836,779,701.90
CHN	GDP (current US$)	4,598,205,419,718.80	5,109,954,035,775.98	6,100,620,356,557.32	7,572,554,360,442.62	8,560,546,868,811.69	9,607,224,248,684.59	10,482,371,325,324.70	11,007,720,594,138.90
CHN	GDP at market prices (constant 2010 US$)	5,040,346,604,944.95	5,514,129,769,001.55	6,100,620,356,557.32	6,682,402,539,998.24	7,207,389,598,803.80	7,766,512,587,442.03	8,333,286,732,766.88	8,909,477,686,321.42
CHN	GDP growth (annual %)	9.654289373	9.399813171	10.63614046	9.536443008	7.85626211	7.757635146	7.297665959	6.914330108
CHN	Industry, value added (% of GDP)	46.93249623	45.88376808	46.39606344	46.40067885	45.27351206	44.00815867	43.10295136	40.92748741
CHN	Industry, value added (annual % growth)	9.839143235	10.29017597	12.68315018	10.6898384	8.364160054	7.986970684	7.393822394	6.093834262
CHN	Industry, value added (constant 2010 US$)	2,277,504,919,837.89	2,511,864,183,818.41	2,830,447,690,648.86	3,133,017,974,836.62	3,395,068,612,779.36	3,666,231,747,585.05	3,937,306,411,547.43	4,177,239,338,657.72
CHN	Industry, value added (constant LCU)	15,419,391,558,778.50	17,006,074,083,705.80	19,162,980,000,000.00	21,211,471,595,036.40	22,985,633,029,100.10	24,821,488,800,675.10	26,656,745,598,099.60	28,281,163,494,514.40
CHN	Industry, value added (current US$)	2,158,052,585,375.68	2,344,639,458,968.88	2,830,447,690,648.86	3,513,716,629,265.65	3,875,660,218,937.63	4,227,962,490,719.52	4,518,211,413,875.05	4,505,183,460,457.65
CHN	Services, etc., value added (% of GDP)	42.81663957	44.33003305	44.07373987	44.16481402	45.30654514	46.69665099	47.83713318	50.19286489
CHN	Services, etc., value added (annual % growth)	10.47787104	9.587740125	9.666685206	9.481856606	8.01136127	8.297885692	7.812680228	8.339045964
CHN	Services, etc., value added (constant 2010 US$)	2,237,263,903,949.31	2,451,766,952,974.62	2,688,771,546,312.57	2,943,717,008,795.18	3,179,548,813,140.42	3,443,384,139,189.74	3,712,404,731,009.90	4,021,983,867,910.23
CHN	Services, etc., value added (current US$)	1,968,797,041,173.17	2,265,244,313,025.15	2,688,771,546,312.57	3,344,404,550,027.08	3,878,488,031,303.96	4,486,251,977,145.81	5,014,465,930,917.73	5,525,090,325,170.61
CHN	Services, etc., value added (constant LCU)	15,146,947,808,908.00	16,599,197,801,724.10	18,203,790,000,000.00	19,929,847,264,646.00	21,526,499,329,604.60	23,312,743,637,556.30	25,134,093,750,356.30	27,230,037,380,912.60

Source : World Bank Database, China, 2017.

جدول رقم (2.7) معدلات العمالة في الصين حسب القطاعات الاقتصادية 2009–2015

YEAR	Employed Persons (10000 Persons)			
	Total Employment	**Primary industry**	**Secondary industry**	**Tertiary Industry**
2015	77451.0	21919.0	22693.0	32839.0
2014	77253.0	22790.0	23099.0	31364.0
2013	76977.0	24171.0	23170.0	29636.0
2012	76704.0	25773.0	23241.0	27690.0
2011	76420.0	26594.0	22544.0	27282.0
2010	76105.0	27930.5	21080.2	26332.3
2009	75828.0	28890.5	20553.4	25857.3

Source: National Bureau of Statistics of China, Employment and Wages, 2017.

جدول رقم (2.8) عدد العاملين في الصين 2009-2015 (10000 عامل)

Indicators	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009
Number of Employed Persons in Urban Units(10000 persons)	18062.5	18277.8	18108.4	15236.4	14413.3	13051.5	12573.0
Number of Employed Persons in Urban Units, Agriculture, Forestry, Animal Husbandry and Fishery(10000 persons)	270.0	284.6	294.8	338.9	359.5	375.7	373.7
Number of Employed Persons in Urban Units, Mining(10000 persons)	545.8	596.5	636.5	631.0	611.6	562.0	553.7
Number of Employed Persons in Urban Units, Manufacturing(10000 persons)	5068.7	5243.1	5257.9	4262.2	4088.3	3637.2	3491.9
Number of Employed Persons in Urban Units, Production and Distribution of Electricity, Gas and Water(10000 persons)	396.0	403.7	404.5	344.6	334.7	310.5	307.7
Number of Employed Persons in Urban Units, Construction(10000 persons)	2796.0	2921.2	2921.9	2010.3	1724.8	1267.5	1177.5
Number of Employed Persons in Urban Units, Traffic, Transport, Storage and Post(10000 persons)	854.4	861.4	846.2	667.5	662.8	631.1	634.4
Number of Employed Persons in Urban Units, Information Transmission, Computer Services and Software(10000 persons)	349.9	336.3	327.3	222.8	212.8	185.8	173.8
Number of Employed Persons in Urban Units, Wholesale and Retail Trades(10000 persons)	883.3	888.6	890.8	711.8	647.5	535.1	520.8
Number of Employed Persons in Urban Units, Hotels and Catering Services(10000 persons)	276.1	289.3	304.4	265.1	242.7	209.2	202.1
Number of Employed Persons in Urban Units, Financial Intermediation(10000 persons)	606.8	566.3	537.9	527.8	505.3	470.1	449.0
Number of Employed Persons in Urban Units, Real Estate(10000 persons)	417.3	402.2	373.7	273.7	248.6	211.6	190.9
Number of Employed	474.0	449.4	421.9	292.3	286.6	310.1	290.5

Indicators	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009
Persons in Urban Units, Leasing and Business Services(10000 persons)							
Number of Employed Persons in Urban Units, Scientific Research, Technical Service and Geologic Prospecting(10000 persons)	410.6	408.0	387.8	330.7	298.5	292.3	272.6
Number of Employed Persons in Urban Units, Management of Water Conservancy, Environment(10000 persons)	273.3	269.1	259.2	243.8	230.3	218.9	205.7
Number of Employed Persons in Urban Units, Services to Households and Other Services(10000 persons)	75.2	75.4	72.3	62.1	59.9	60.2	58.8
Number of Employed Persons in Urban Units, Education(10000 persons)	1736.5	1727.3	1687.2	1653.4	1617.8	1581.8	1550.4
Number of Employed Persons in Urban Units, Health, Social Security and Social Welfare(10000 persons)	841.6	810.4	770.0	719.3	679.1	632.5	595.8
Number of Employed Persons in Urban Units, Culture, Sports and Entertainment(10000 persons)	149.1	145.5	147.0	137.7	135.0	131.4	129.5
Number of Employed Persons in Urban Units, Public Management and Social Organization (10000 persons)	1637.8	1599.3	1567.0	1541.5	1467.6	1428.5	1394.3
Indicators	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009

Note:Urban units don"t include private.

Data Sources：National Bureau of Statistics 2017.

جدول رقم (2.9) القيمة المضافة للقطاع الصناعي، وقطاع الخدمات، والناتج المحلي الاجمالي
(بالأسعار الثابتة 2010) في كل من الولايات المتحدة والعالم 2002–2015م

Country Name	Country Code	Series Name	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
United States	USA	Industry, value added (constant 2010 US$)	2,768,661,542,000.00	2,844,042,541,200.00	2,989,231,432,200.00	3,017,007,473,600.00	3,124,219,347,100.00	3,180,929,405,800.00	3,070,957,332,500.00	2,881,027,808,300.00	2,958,610,000,000.00	2,980,673,776,100.00	3,042,687,570,800.00	3,101,948,487,900.00	3,154,870,689,400.00	..
World	WLD	Industry, value added (constant 2010 US$)	14,088,411,325,052.20	14,596,503,613,070.10	15,426,004,471,515.40	15,952,592,873,380.30	16,795,913,248,568.00	17,593,540,963,216.70	17,791,393,890,734.80	16,996,429,985,664.90	18,202,702,373,161.40	18,768,575,441,620.30	19,202,124,152,490.80	19,673,188,748,842.30	20,281,050,441,499.00	20,907,795,874,267.30
United States	USA	Services, etc., value added (constant 2010 US$)	9,917,167,575,800.00	10,157,578,183,400.00	10,468,798,808,300.00	10,872,806,900,000.00	11,139,305,374,400.00	11,325,752,544,500.00	11,352,327,922,900.00	11,151,196,256,500.00	11,380,637,000,000.00	11,566,761,215,700.00	11,807,233,313,800.00	11,906,515,212,300.00	12,175,169,211,300.00	..
World	WLD	Services, etc., value added (constant 2010 US$)	32,801,239,724,276.30	33,637,124,173,834.00	34,889,914,190,786.40	36,286,831,400,270.60	37,719,223,263,232.50	39,328,839,371,284.80	40,147,213,872,511.70	39,872,993,660,173.20	41,158,845,137,408.40	42,082,468,387,042.40	43,171,652,571,931.40	44,109,562,221,335.30	45,217,348,728,884.20	..
United States	USA	GDP at market prices (constant 2010 US$)	13,066,422,980,900.00	13,433,168,199,500.00	13,941,713,404,100.00	14,408,093,840,400.00	14,792,303,791,800.00	15,055,395,304,800.00	15,011,490,541,400.00	14,594,842,181,900.00	14,964,372,000,000.00	15,204,019,634,600.00	15,542,161,722,300.00	15,802,855,301,300.00	16,177,455,297,100.00	16,597,445,985,800.00
World	WLD	GDP at market prices (constant 2010 US$)	51,695,540,181,871.70	53,196,863,173,545.20	55,577,791,898,393.00	57,702,944,780,470.80	60,229,093,575,236.70	62,831,127,410,877.00	63,989,623,832,451.50	62,901,460,126,930.50	65,651,412,347,236.80	67,685,603,570,780.10	69,340,674,643,979.50	71,058,905,590,520.80	72,970,105,098,873.20	74,888,839,193,152.00

Source: Data from database: World Development Indicators

Last Updated: 03/23/2017

جدول رقم (2.10) الناتج المحلي الاجمالي، القيمة المضافة لقطاع الصناعة، القيمة المضافة لقطاع الخدمات (بالاسعار الثابتة لسنة الاساس : 2010) في الولايات المتحدة الامريكية 2008-2015

Country Code	Series Name	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
USA	GDP at market prices (constant 2010 US$)	15,011,490,541,400.00	14,594,842,181,900.00	14,964,372,000,000.00	15,204,019,634,600.00	15,542,161,722,300.00	15,802,855,301,300.00	16,177,455,297,100.00	16,597,445,985,800.00
USA	Industry, value added (constant 2010 US$)	3,070,957,332,500.00	2,881,027,808,300.00	2,958,610,000,000.00	2,980,673,776,100.00	3,042,687,570,800.00	3,101,948,487,900.00	3,154,870,689,400.00	..
USA	Services, etc., value added (constant 2010 US$)	11,352,327,922,900.00	11,151,196,256,500.00	11,380,637,000,000.00	11,566,761,215,700.00	11,807,233,313,800.00	11,906,515,212,300.00	12,175,169,211,300.00	..
Data from database: World Development Indicators Last Updated: 03/23/2017									

value added by industry in USA 2012-2016 (2.11) جدول رقم

Billions of dollars

Line		2012	2013	2014	2015	2016
1	Gross domestic product	16155.3	16691.5	17393.1	18036.6	18569.1
2	Private industries	13957.5	14468.5	15115.8	15698.7	16177.5
3	Agriculture, forestry, fishing, and hunting	185.8	221.8	203.2	175.2	159.9
6	Mining	410.9	450.9	482.7	327.8	264.6
10	Utilities	262.9	269.2	283.1	284.3	288.1
11	Construction	583.6	620.8	672.1	732.1	784
12	Manufacturing	1983.6	2035.2	2099.4	2170.3	2175.2
34	Wholesale trade	962.5	1001.6	1047.9	1093.2	1098
35	Retail trade	932.6	968.6	1003.6	1056.8	1087.1
40	Transportation and warehousing	467.4	487.2	510.2	542.5	562.9
49	Information	737.5	791.5	793.2	839.9	886
54	Finance, insurance, real estate, rental, and leasing	3229	3293.8	3496	3656.4	3817.4
55	Finance and insurance	1142.7	1136.4	1251.2	1293.1	1355.5
60	Real estate and rental and leasing	2086.3	2157.4	2244.8	2363.3	2461.8
65	Professional and business services	1912.6	1965.3	2064.9	2207.3	2308.6
66	Professional, scientific, and technical services	1128.8	1148.3	1204.5	1292.8	1355.7
70	Management of companies and enterprises	304.3	322.4	338	356.2	367.8
71	Administrative and waste management services	479.6	494.6	522.4	558.3	585.1
74	Educational services, health care, and social assistance	1336.8	1372.4	1418.3	1501.2	1576
75	Educational services	183	185.6	195.1	202.3	207.3
76	Health care and social assistance	1153.8	1186.8	1223.2	1298.9	1368.7
81	Arts, entertainment, recreation, accommodation, and food services	596.9	626.8	660.1	710	749.3
82	Arts, entertainment, and recreation	157	164.2	173.4	185.8	197.9
85	Accommodation and food services	439.9	462.6	486.7	524.2	551.5
88	Other services, except government	355.4	363.5	381.2	401.7	420.4
89	Government	2197.7	2223.1	2277.3	2338	2391.6

Line		2012	2013	2014	2015	2016
90	**Federal**	718.6	708.5	719.8	729.4	740
91	General government	668.9	663.1	670.4	675.5	686.9(u)
92	National defense	410.4	402.8	402.3	399.3	401.4(u)
93	Nondefense	258.5	260.4	268.1	276.1	285.5(u)
94	Government enterprises	49.7	45.3	49.4	53.9	53.1(u)
95	**State and local**	1479.1	1514.6	1557.4	1608.6	1651.6
96	General government	1359.8	1389.9	1431.5	1478.2	1517.5(u)
97	Government enterprises	119.3	124.7	126	130.4	134.1(u)
98	**Addenda:**					
99	Private goods-producing industries [1]	3164	3328.6	3457.4	3405.4	3383.7
100	Private services-producing industries [2]	10793.5	11139.8	11658.5	12293.2	12793.8
101	Information-communications-technology-producing industries [3]	915.6	983.6	1002.3	1061.7	...

Legend / Footnotes:

1. Consists of agriculture, forestry, fishing, and hunting; mining; construction; and manufacturing.

2. Consists of utilities; wholesale trade; retail trade; transportation and warehousing; information; finance, insurance, real estate, rental, and leasing; professional and business services; educational services, health care, and social assistance; arts, entertainment, recreation, accommodation, and food services; and other services, except government.

3. Consists of computer and electronic product manufacturing (excluding navigational, measuring, electromedical, and control instruments manufacturing); software publishers; broadcasting and telecommunications; data processing, hosting and related services; internet publishing and broadcasting and web search portals; and computer systems design and related services.

Note. Detail may not add to total due to rounding.

(u): Underlying Detail. All statistics for 2016 are prepared by taking the average of the corresponding quarterly series. For annual series marked as underlying detail, the quarterly statistics on which these estimates rely are of lower quality and pass through a less rigorous review process than the higher level aggregates in which they are included.

ملحق رقم (2): الملحق الإحصائي

ملحق رقم (2.1) لوحة الانتشار

أولاً : رسم لوحة الانتشار للنموذج الأول : قطاع الخدمات SER

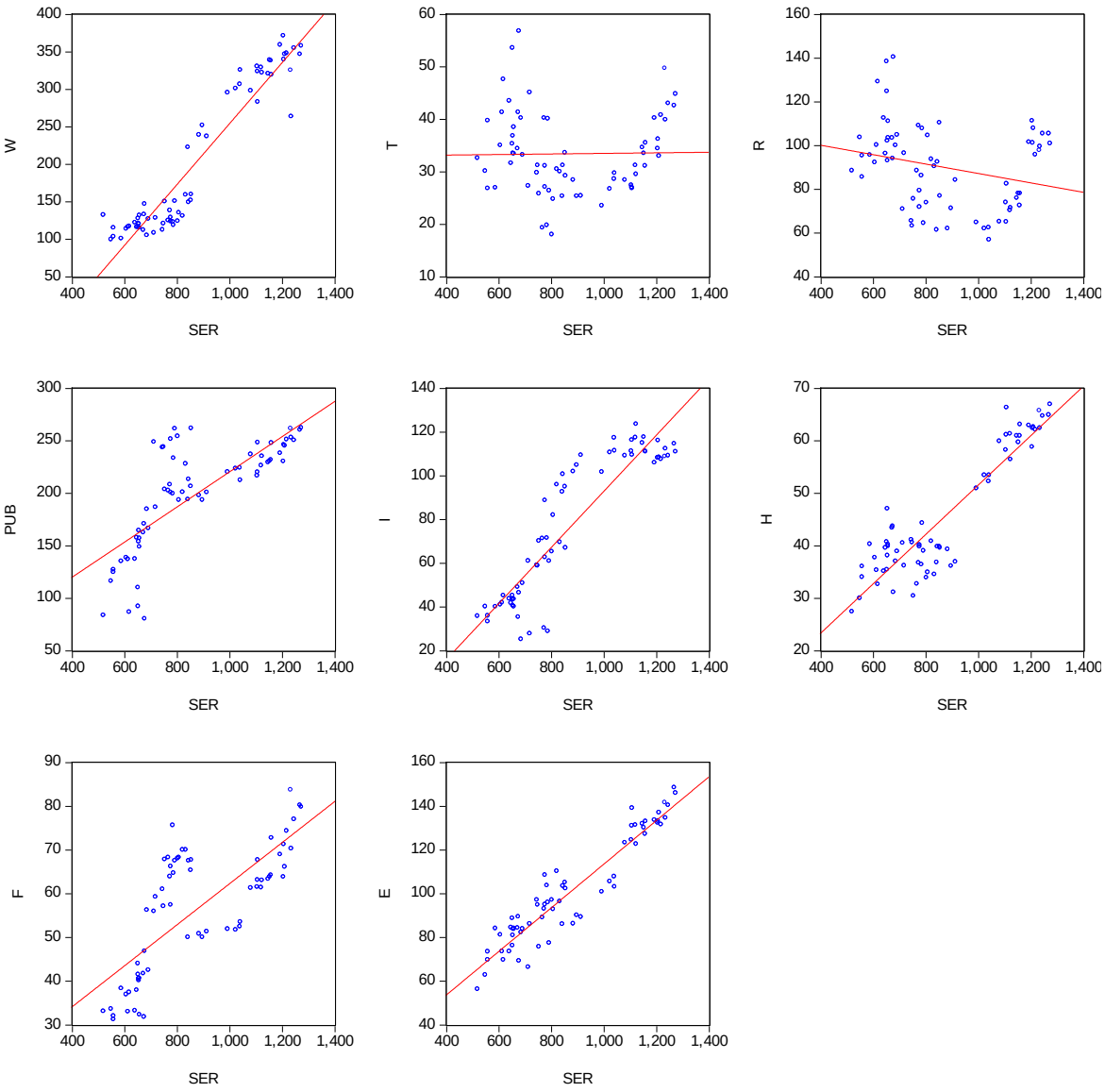

ثانياً : رسم لوحة الانتشار للنموذج الثاني .

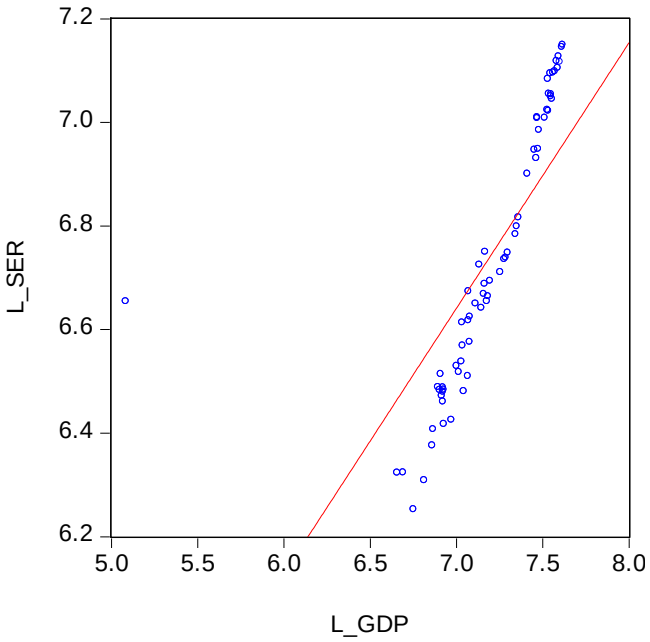

ثالثاً : رسم لوحة الانتشار للنموذج الثالث .

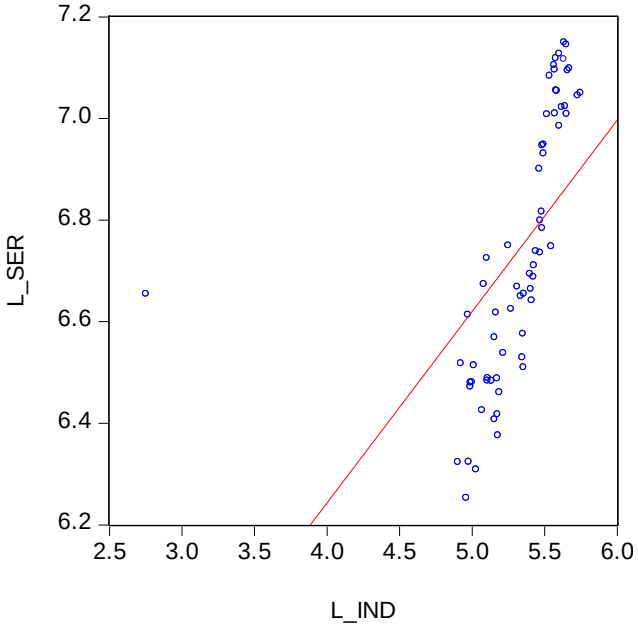

ملحق رقم (2.2) نتائج اختبار السكون على البواقي

النموذج الاول:

1- نتائج اختبار السكون على البواقي Resdiual (دالة الخدمات SER)

نتائج اختبار السكون للبواقي :

Null Hypothesis: R_1 has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.339511	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.599934	
	5% level	-1.945745	
	10% level	-1.613633	

النموذج الثاني:

1- نتائج اختبار السكون على البواقي Resdiual .

Null Hypothesis: E2 has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.022937	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.599934	
	5% level	-1.945745	
	10% level	-1.613633	

النموذج الثالث:

1- نتائج اختبار السكون على البواقي Resdiual .

Null Hypothesis: E1 has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.474144	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.599934	
	5% level	-1.945745	
	10% level	-1.613633	

ملحق رقم (2.3) نتائج اختبار التكامل المشترك

أولاً: على متغيرات النموذج الأول

Date: 08/17/17 Time: 19:09
Sample (adjusted): 2000Q4 2016Q4
Included observations: 65 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: W T F I R E H PUB
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.643833	240.7324	159.5297	0.0000
At most 1 *	0.586461	173.6293	125.6154	0.0000
At most 2 *	0.397543	116.2341	95.75366	0.0010
At most 3 *	0.370591	83.29600	69.81889	0.0029
At most 4 *	0.316078	53.20273	47.85613	0.0145
At most 5	0.237681	28.50846	29.79707	0.0698
At most 6	0.153575	10.86814	15.49471	0.2197
At most 7	0.000468	0.030457	3.841466	0.8614

Trace test indicates 5 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ثانياً: على متغيرات النموذج الثاني:

Date: 06/01/17 Time: 14:56
Sample (adjusted): 2000Q4 2016Q4
Included observations: 65 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: L_GDP L_SER
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.243165	18.10964	15.49471	0.0197
At most 1	4.16E-08	2.71E-06	3.841466	0.9995

ثالثاً: على متغيرات النموذج الثالث:

Date: 06/02/17 Time: 07:03
Sample (adjusted): 2000Q4 2016Q4
Included observations: 65 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: L_IND L_SER
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.200461	14.54202	15.49471	0.0692
At most 1	3.41E-06	0.000222	3.841466	0.9899

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

ملحق رقم (2.4) نتائج انحدار النموذج الاول على صورته الأولية

Dependent Variable: LOG(SER)
Method: Least Squares
Date: 08/17/17 Time: 19:19
Sample: 2000Q1 2016Q4
Included observations: 68

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.236981	0.117651	19.01375	0.0000
LOG(W)	0.280175	0.016016	17.49380	0.0000
LOG(T)	0.046622	0.018956	2.459443	0.0169
LOG(F)	0.153428	0.022075	6.950329	0.0000
LOG(I)	0.072779	0.014606	4.982904	0.0000
LOG(R)	0.079439	0.021892	3.628684	0.0006
LOG(E)	0.104210	0.042783	2.435782	0.0179
LOG(PUB)	0.161433	0.022349	7.223163	0.0000
LOG(H)	0.073190	0.035940	2.036448	0.0462

R-squared	0.993694	Mean dependent var	6.738221
Adjusted R-squared	0.992839	S.D. dependent var	0.260152
S.E. of regression	0.022015	Akaike info criterion	-4.671439
Sum squared resid	0.028595	Schwarz criterion	-4.377681
Log likelihood	167.8289	Hannan-Quinn criter.	-4.555043
F-statistic	1162.119	Durbin-Watson stat	1.533373
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (2.5) النتائج النهائية لنماذج الانحدار

أولا: نتائج انحدار النموذج الاول

Dependent Variable: LOG(SER)
Method: Least Squares
Date: 08/17/17 Time: 19:43
Sample: 2000Q1 2016Q4
Included observations: 68

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.186971	0.118038	18.52765	0.0000
LOG(W)	0.292752	0.015159	19.31153	0.0000
LOG(T)	0.058602	0.018487	3.169905	0.0024
LOG(F)	0.131481	0.019764	6.652475	0.0000
LOG(I)	0.069222	0.014876	4.653139	0.0000
LOG(R)	0.074626	0.022327	3.342356	0.0014
LOG(E)	0.165906	0.030991	5.353424	0.0000
LOG(PUB)	0.173140	0.022156	7.814402	0.0000

R-squared	0.993251	Mean dependent var	6.738221
Adjusted R-squared	0.992463	S.D. dependent var	0.260152
S.E. of regression	0.022585	Akaike info criterion	-4.632921
Sum squared resid	0.030605	Schwarz criterion	-4.371803
Log likelihood	165.5193	Hannan-Quinn criter.	-4.529458
F-statistic	1261.382	Durbin-Watson stat	1.527591
Prob(F-statistic)	0.000000		

ثانياً : نتائج انحدار النموذج الثاني

Dependent Variable: LOG(GDP)
Method: Least Squares
Date: 06/01/17 Time: 14:27
Sample: 2000Q1 2016Q4
Included observations: 68

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.033268	0.805703	-0.041291	0.9672
LOG(SER)	1.071840	0.119484	8.970546	0.0000

R-squared	0.549398	Mean dependent var	7.189029
Adjusted R-squared	0.542571	S.D. dependent var	0.376196
S.E. of regression	0.254435	Akaike info criterion	0.129425
Sum squared resid	4.272642	Schwarz criterion	0.194705
Log likelihood	-2.400457	Hannan-Quinn criter.	0.155291
F-statistic	80.47070	Durbin-Watson stat	1.967616

Prob(F-statistic)	0.000000

ثالثاً : نتائج انحدار النموذج الثالث

Dependent Variable: LOG(IND)
Method: Least Squares
Date: 06/02/17 Time: 06:56
Sample: 2000Q1 2016Q4
Included observations: 68

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.511877	1.032828	-0.495607	0.6218
LOG(SER)	0.864560	0.153167	5.644576	0.0000

R-squared	0.325576	Mean dependent var	5.313722
Adjusted R-squared	0.315357	S.D. dependent var	0.394182
S.E. of regression	0.326159	Akaike info criterion	0.626106
Sum squared resid	7.021050	Schwarz criterion	0.691385
Log likelihood	-19.28759	Hannan-Quinn criter.	0.651971
F-statistic	31.86124	Durbin-Watson stat	1.812843
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (2.6) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

النموذج الأول:

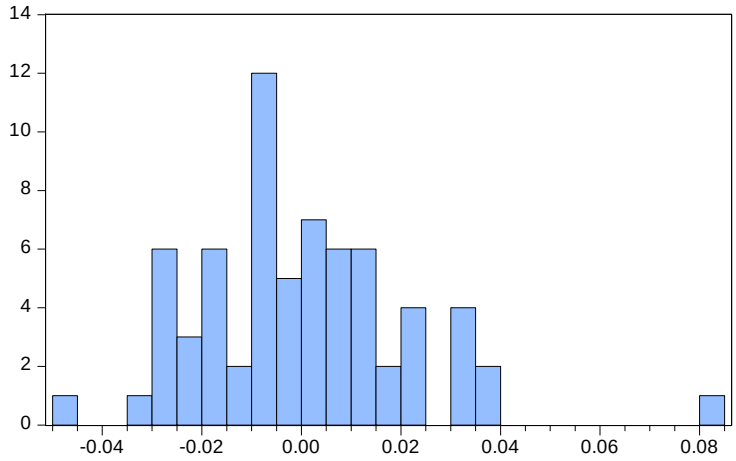

Series: Residuals	
Sample 2000Q1 2016Q4	
Observations 68	
Mean	-7.29e-16
Median	-0.003338
Maximum	0.083160
Minimum	-0.045796
Std. Dev.	0.021373
Skewness	0.874882
Kurtosis	4.982436
Jarque-Bera	19.80989
Probability	0.000050

النموذج الثاني:

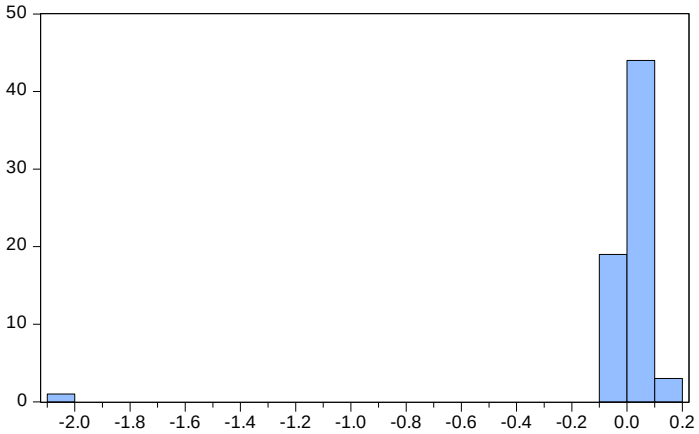

Series: E2	
Sample 2000Q1 2016Q4	
Observations 67	
Mean	-0.001743
Median	0.028618
Maximum	0.127104
Minimum	-2.015324
Std. Dev.	0.253994
Skewness	-7.592220
Kurtosis	60.75858
Jarque-Bera	9956.815
Probability	0.000000

النموذج الثالث:

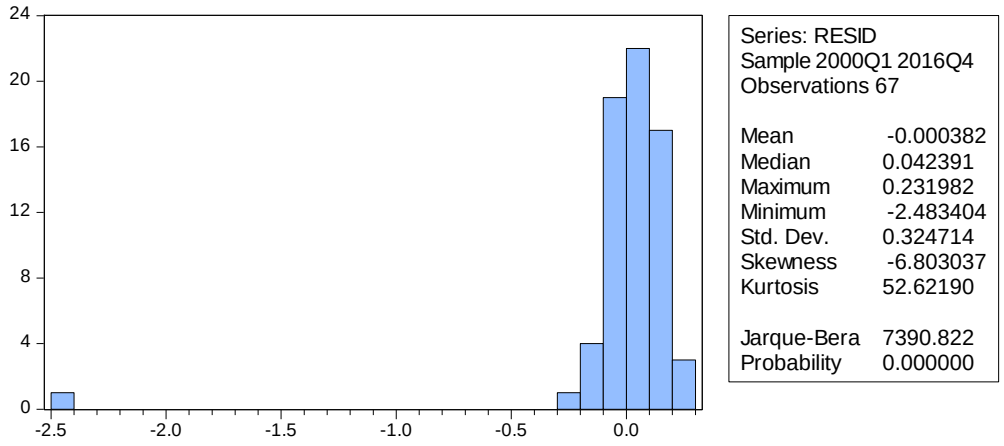

ملحق رقم (2.7) نتائج اختبار الوسط الحسابي للبواقي

النموذج الأول:

Hypothesis Testing for RESID
Date: 08/17/17 Time: 19:44
Sample: 2000Q1 2016Q4
Included observations: 68
Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

Sample Mean = -7.29e-16
Sample Std. Dev. = 0.021373

Method	Value	Probability
t-statistic	-2.81E-13	1.0000

النموذج الثاني:

Hypothesis Testing for RESID
Date: 06/01/17 Time: 15:45
Sample: 2000Q1 2016Q4
Included observations: 68
Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

Sample Mean = -2.11e-15
Sample Std. Dev. = 0.252529

Method	Value	Probability
t-statistic	-6.88E-14	1.0000

النموذج الثالث:

Hypothesis Testing for RESID
Date: 06/02/17 Time: 07:19
Sample (adjusted): 2000Q2 2016Q4
Included observations: 67 after adjustments
Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

Sample Mean = -0.000382
Sample Std. Dev. = 0.324714

Method	Value	Probability
t-statistic	-0.009625	0.9923

ملحق رقم (2.8) نتائج اختبار شرط استقلال المتغيرات Multicollinearity

النموذج الأول:

Variance Inflation Factors
Date: 08/17/17 Time: 20:48
Sample: 2000Q1 2016Q4
Included observations: 68

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	0.013933	1857.419	NA
LOG(W)	0.000230	836.0907	6.684743
LOG(T)	0.000342	555.4408	2.393133
LOG(F)	0.000391	835.6485	3.998218
LOG(I)	0.000221	536.2604	6.696213
LOG(R)	0.000499	1335.090	3.053730
LOG(E)	0.000960	2700.902	7.210917
LOG(PUB)	0.000491	1813.841	5.835189

النموذج الثاني:

Variance Inflation Factors
Date: 06/01/17 Time: 15:50
Sample: 2000Q1 2016Q4
Included observations: 68

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	0.649158	681.8780	NA
LOG(SER)	0.014277	681.8780	1.000000

النموذج الثالث:

Variance Inflation Factors
Date: 06/02/17 Time: 07:26
Sample: 2000Q1 2016Q4
Included observations: 68

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	1.066733	681.8780	NA
LOG(SER)	0.023460	681.8780	1.000000

ملحق رقم (2.9) نتائج اختبار شرط ثبات تباين حد الخطأ Heteroskedasticity

النموذج الأول:

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.280273	Prob. F(35,32)	0.2415
Obs*R-squared	39.67019	Prob. Chi-Square(35)	**0.2696**
Scaled explained SS	61.49895	Prob. Chi-Square(35)	0.0037

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 08/17/17 Time: 16:08
Sample: 2000Q1 2016Q4
Included observations: 68

النموذج الثاني:

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.570400	Prob. F(2,65)	0.5681
Obs*R-squared	1.172867	Prob. Chi-Square(2)	0.5563
Scaled explained SS	33.38665	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/02/17 Time: 05:34
Sample: 2000Q1 2016Q4
Included observations: 68

النموذج الثالث:

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.625996	Prob. F(2,65)	0.5379
Obs*R-squared	1.285025	Prob. Chi-Square(2)	0.5260
Scaled explained SS	31.38219	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/02/17 Time: 07:28
Sample: 2000Q1 2016Q4
Included observations: 68

ملحق رقم (2.10) نتائج اختبار شرط استقلالية حد الخطأ (عدم وجود ارتباط ذاتي– (Autocorrelation

النموذج الأول:

Date: 08/17/17 Time: 16:10
Sample: 2000Q1 2016Q4
Included observations: 68

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |*. |	. |*. |	1	0.200	0.200	2.8481	0.091
. | . |	. | . |	2	0.071	0.033	3.2166	0.200
. | . |	. | . |	3	-0.028	-0.050	3.2731	0.351
. | . |	. | . |	4	0.027	0.041	3.3263	0.505
. | . |	. | . |	5	-0.001	-0.010	3.3264	0.650
.*| . |	.*| . |	6	-0.107	-0.115	4.2021	0.649
. | . |	. | . |	7	-0.035	0.012	4.2960	0.745
. | . |	. | . |	8	-0.059	-0.045	4.5761	0.802
. | . |	. | . |	9	-0.010	0.000	4.5843	0.869
.*| . |	.*| . |	10	-0.139	-0.133	6.1748	0.800
.*| . |	.*| . |	11	-0.146	-0.105	7.9625	0.717
.*| . |	. | . |	12	-0.096	-0.047	8.7518	0.724
. | . |	. | . |	13	-0.053	-0.033	8.9991	0.773
.*| . |	.*| . |	14	-0.075	-0.076	9.4933	0.798
.*| . |	.*| . |	15	-0.131	-0.111	11.031	0.750
. | . |	. | . |	16	-0.017	-0.001	11.057	0.806
. | . |	. | . |	17	-0.010	-0.036	11.066	0.853
. | . |	.*| . |	18	-0.061	-0.109	11.420	0.876
.*| . |	.*| . |	19	-0.086	-0.087	12.144	0.879
. | . |	. | . |	20	0.043	0.038	12.328	0.904
. |*. |	. | . |	21	0.081	-0.000	12.996	0.909
. | . |	.*| . |	22	-0.009	-0.097	13.005	0.933

نتائج اختبار LM للنموذج الأول :

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.925580	Prob. F(1,59)	0.0924
Obs*R-squared	3.212557	Prob. Chi-Square(1)	**0.0731**

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 08/17/17 Time: 16:11
Sample: 2000Q1 2016Q4
Included observations: 68
Presample missing value lagged residuals set to zero.

النموذج الثاني:

Date: 06/02/17 Time: 05:48
Sample: 2000Q1 2016Q4
Included observations: 68

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. | . |	. | . |	1	0.015	0.015	0.0151	0.902
. | . |	. | . |	2	0.063	0.063	0.3004	0.861
. | . |	. | . |	3	0.017	0.015	0.3219	0.956
. | . |	. | . |	4	0.038	0.034	0.4305	0.980
. | . |	. | . |	5	-0.019	-0.022	0.4582	0.994
. | . |	. | . |	6	-0.015	-0.019	0.4749	0.998
.*| . |	.*| . |	7	-0.074	-0.072	0.8988	0.996
. | . |	. | . |	8	-0.041	-0.039	1.0348	0.998
. | . |	. | . |	9	-0.038	-0.027	1.1529	0.999
. | . |	. | . |	10	-0.040	-0.032	1.2847	0.999
. | . |	. | . |	11	-0.032	-0.022	1.3716	1.000
. | . |	. | . |	12	-0.040	-0.034	1.5060	1.000
. | . |	. | . |	13	-0.052	-0.049	1.7379	1.000
. | . |	. | . |	14	-0.060	-0.061	2.0605	1.000
. | . |	. | . |	15	-0.019	-0.019	2.0940	1.000
. | . |	. | . |	16	-0.006	-0.004	2.0971	1.000
. | . |	. | . |	17	0.007	0.005	2.1022	1.000
. | . |	. | . |	18	-0.047	-0.054	2.3160	1.000
. | . |	. | . |	19	-0.004	-0.017	2.3174	1.000

نتائج اختبار LM للنموذج الثاني :

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.013883	Prob. F(1,65)	0.9066
Obs*R-squared	0.014521	Prob. Chi-Square(1)	**0.9041**

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 06/02/17 Time: 05:50
Sample: 2000Q1 2016Q4
Included observations: 68
Presample missing value lagged residuals set to zero.

النموذج الثالث:

Date: 06/02/17 Time: 07:33
Sample: 2000Q1 2016Q4
Included observations: 67

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. | . |	. | . |	1	-0.017	-0.017	0.0207	0.886
. |*. |	. |*. |	2	0.188	0.187	2.5238	0.283
. | . |	. | . |	3	-0.000	0.006	2.5238	0.471
. | . |	. | . |	4	0.055	0.021	2.7454	0.601
.*| . |	.*| . |	5	-0.070	-0.072	3.1063	0.684
.*| . |	.*| . |	6	-0.096	-0.116	3.8006	0.704
.*| . |	.*| . |	7	-0.124	-0.108	4.9818	0.662
. | . |	. | . |	8	-0.051	-0.020	5.1881	0.737
. | . |	. | . |	9	-0.063	-0.015	5.5022	0.789
. | . |	. | . |	10	-0.015	0.005	5.5215	0.854
.*| . |	. | . |	11	-0.067	-0.058	5.8898	0.881
.*| . |	.*| . |	12	-0.094	-0.125	6.6254	0.881
. | . |	.*| . |	13	-0.049	-0.067	6.8317	0.911
.*| . |	.*| . |	14	-0.086	-0.086	7.4821	0.915
. | . |	. | . |	15	0.032	0.038	7.5721	0.940
. | . |	. | . |	16	-0.027	-0.002	7.6402	0.959
. | . |	. | . |	17	0.001	-0.037	7.6403	0.974
. | . |	. | . |	18	-0.014	-0.057	7.6601	0.983

نتائج اختبار LM للنموذج الثالث :

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.575846	Prob. F(1,65)	0.4507
Obs*R-squared	0.597133	Prob. Chi-Square(1)	**0.4397**

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 06/02/17 Time: 07:36
Sample: 2000Q1 2016Q4
Included observations: 68
Presample missing value lagged residuals set to zero.

ملحق رقم (2.11) نتائج اختبار عدم وجود علاقة بين البواقي وكل متغير مستقل

النموذج الأول:

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 05/31/17 Time: 15:04
Sample: 2000Q1 2016Q4
Included observations: 68

Correlation t-Statistic Probability	W_L	T_L	F_L	I_L	R_L	E_L	PUB_L
W_L	1.000000						

T_L	0.020100	1.000000					
	0.163328	-----					
	0.8708	-----					
F_L	0.560868	-0.163181	1.000000				
	5.503666	-1.343700	-----				
	0.0000	0.1836	-----				
I_L	0.850666	-0.282710	0.663717	1.000000			
	13.14581	-2.394426	7.208798	-----			
	0.0000	0.0195	0.0000	-----			
R_L	-0.318257	0.626684	-0.226920	-0.443746	1.000000		
	-2.727343	6.533270	-1.892889	-4.022764	-----		
	0.0082	0.0000	0.0628	0.0002	-----		
E_L	0.817578	0.020051	0.752572	0.776596	-0.174329	1.000000	
	11.53495	0.162925	9.284478	10.01447	-1.438278	-----	
	0.0000	0.8711	0.0000	0.0000	0.1551	-----	
PUB_L	0.570576	-0.313699	0.799777	0.644048	-0.515175	0.742947	1.000000
	5.644337	-2.683986	10.82366	6.839707	-4.883186	9.017299	-----
	0.0000	0.0092	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	-----
RESID	4.95E-13	-2.79E-13	2.14E-13	3.27E-13	9.06E-13	6.86E-13	1.37E-12
	4.02E-12	-2.27E-12	1.74E-12	2.65E-12	7.36E-12	5.57E-12	1.11E-11
	1.0000	1.0000	1.0000	1.0000	1.0000	1.0000	1.0000

النموذج الثاني:

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 06/02/17 Time: 07:59
Sample: 2000Q1 2016Q4
Included observations: 68

Correlation t-Statistic Probability	RESID	SER
RESID	1.000000	

SER	0.006466	1.000000
	0.052533	-----
	0.9583	-----

النموذج الثالث:

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 06/02/17 Time: 07:40
Sample (adjusted): 2000Q2 2016Q4
Included observations: 67 after adjustments
Balanced sample (listwise missing value deletion)

Correlation t-Statistic Probability	RESID	SER
RESID	1.000000	

SER	0.002764	1.000000
	0.022282	-----
	0.9823	-----

ملحق رقم (2.12) نتائج اختبار وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة في ظل وجود المتغير H أنشطة الصحة والعمل الاجتماعي

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 08/18/17 Time: 16:04
Sample: 2000Q1 2016Q4
Included observations: 68

Correlation t-Statistic Probability	H_L	W_L	E_L	F_L	I_L	R_L	T_L	PUB_L
H_L	1.000000 ----- -----							
W_L	0.844945 12.83412 **0.0000**	1.000000 ----- -----						
E_L	0.900621 16.83520 **0.0000**	0.817578 11.53495 0.0000	1.000000 ----- -----					
F_L	0.532634 5.112728 **0.0000**	0.560868 5.503666 0.0000	0.752572 9.284478 0.0000	1.000000 ----- -----				
I_L	0.690976 7.765512 **0.0000**	0.850666 13.14581 0.0000	0.776596 10.01447 0.0000	0.663717 7.208798 0.0000	1.000000 ----- -----			
R_L	-0.187011 -1.546565 0.1268	-0.318257 -2.727343 0.0082	-0.174329 -1.438278 0.1551	-0.226920 -1.892889 0.0628	-0.443746 -4.022764 0.0002	1.000000 ----- -----		
T_L	0.158621 1.305164 0.1964	0.020100 0.163328 0.8708	0.020051 0.162925 0.8711	-0.163181 -1.343700 0.1836	-0.282710 -2.394426 0.0195	0.626684 6.533270 0.0000	1.000000 ----- -----	
PUB_L	0.628888 6.571243 **0.0000**	0.570576 5.644337 0.0000	0.742947 9.017299 0.0000	0.799777 10.82366 0.0000	0.644048 6.839707 0.0000	-0.515175 -4.883186 0.0000	-0.313699 -2.683986 0.0092	1.000000 ----- -----

ملحق رقم (2.13) نتائج انحدار المتغير المستقل H على المتغير التابع SER

Dependent Variable: LOG(SER)
Method: Least Squares
Date: 08/18/17 Time: 16:17
Sample: 2000Q1 2016Q4
Included observations: 68

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.285249	0.233342	14.07912	0.0000
LOG(H)	0.911147	0.061441	14.82970	0.0000

R-squared	0.769166	Mean dependent var	6.738221
Adjusted R-squared	0.765669	S.D. dependent var	0.260152
S.E. of regression	0.125934	Akaike info criterion	-1.277148
Sum squared resid	1.046718	Schwarz criterion	-1.211868
Log likelihood	45.42303	Hannan-Quinn criter.	-1.251282
F-statistic	219.9200	Durbin-Watson stat	0.471083
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (2.14) اختبار نسبة التغير في معامل التحديد

Model Summary(h)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.938(a)	.879	.877	.09118	**.879**	479.424	1	66	.000	
2	.985(b)	.970	.969	.04598	**.091**	194.557	1	65	.000	
3	.993(c)	.985	.984	.03247	**.015**	66.350	1	64	.000	
4	.994(d)	.989	.988	.02848	**.004**	20.154	1	63	.000	
5	.995(e)	.991	.990	.02615	**.002**	12.773	1	62	.001	
6	.996(f)	.992	.991	.02420	**.001**	11.358	1	61	.001	
7	.997(g)	.993	.992	.02259	**.001**	10.048	1	60	.002	1.528

a Predictors: (Constant), WL
b Predictors: (Constant), WL, LF
c Predictors: (Constant), WL, LF, LE
d Predictors: (Constant), WL, LF, LE, LPUB
e Predictors: (Constant), WL, LF, LE, LPUB, LR
f Predictors: (Constant), WL, LF, LE, LPUB, LR, LI
g Predictors: (Constant), WL, LF, LE, LPUB, LR, LI, LT
h Dependent Variable: SER